ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حصاد عام مضى
واتجاهات عام قادم

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
د. عزة هاشم

إشراف الديجيتال
صفوة إيهاب

إخراج فني
أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
حصاد عام مضى واتجاهات عام قادم
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

المحتويات

07

المحور السياسي الإقليمي:

حصاد2021: هل من واقع جديد فى الشرق الأوسط؟

حصاد العام العاشر: كيف شكل عام 2021 نقطة تحول في مسار الأزمة الليبية؟

السلام المستعصي: أيُّ مستقبل ينتظر الأزمة اليمنية خلال عام 2022؟

حصاد العام ... تركيا بين إخفاقات الداخل ودبلوماسية الخارج

33

المحور السياسي الدولي:

إيران.. حصاد عام سابق ومآلات عام جديد

بين التغير والإستمرارية: حصاد العام الأول لإدارة «بايدن»

تصعيد مكتوم.. هل يستمر الهدوء شرق المتوسط خلال 2022

2021: عام التحدي والاستثناء أمام الصين

52

المحور الأمني:

صراعات قائمة وتحولات قادمة: اتجاهات الإرهاب عام 2022

تراكم استراتيجي : الحصاد العسكري المصري خلال العام 2021

58

المحور الإقتصادي:

أوضاع مأزومة: اقتصاديات القوى الإقليمية في عام 2021

حصاد عام مضى واتجاهات عام مقبل: سوق الأوراق المالية المصري

سياسات فاعلة: إدارة التضخم في مصر خلال عام 2021

71

المحور الإجتماعي:

فجوة متصاعدة: حصاد الحماية الاجتماعية في العالم عام 2021

خطوات نحو التمكين: حصاد المرأة المصرية في عام 2021

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مقدمة

تقوم محاولة استشراف الاتجاهات المستقبلية على القراءة المتعمقة للأحداث الماضية، وهو ما حاول خبراء وباحثي المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية الوصول إليه من خلال محاولات بحثية جادة لفهم ما حدث والانطلاق من هذا الفهم نحو محاولة استشراف ما سيحدث، في مختلف مجالات الاهتمام السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بعد مرور عام ملئ بالتحولات والتغيرات الجذرية التي جاءت متأثرة باستمرار تداعيات وباء كوفيد-19 التي ألقت بظلال من عدم اليقين على العديد من الاتجاهات المستقبلية التي أصبحت تدفعنا لأن نضع نصب أعيننا ضرورة "توقع اللامتوقع"، وانطلاقا من هذه الرؤية يتضمن الإصدار الراهن تحليل "حصاد العام الماضي"، من خلال سلسلة من التحليلات التي تناولت محاور السياسة الإقليمية، ومحاولة تحليل ملامح إعادة التشكل في إقليم الشرق الأوسط، والإجابة على تساؤل هام، مؤداه: هل من واقع جديد في الشرق الأسط؟، كما يتناول الإصدار حصاد الأزمة الليبية في تحليل بعنوان" حصاد العام العاشر: كيف شكل عام 2021 نقطة تحول في مسار الأزمة الليبية؟"، وكيف شكل عام 2021 نقطة تحول محورية وجوهرية في مسار الأزمة، وفي سياق المحور السياسي الإقليمي تفرض الأزمة اليمنية وجودها بتحليل حول ما اتخذته الأزمة من مسارات في عام 2021 ومحاولة لإستناد لها في استشراف مستقبل الحل السياسي للأزمة في عام 20211، يتناول المحور السياسي الإقليمي أيضا تحليلا لحصاد العام في تركيا، في ظل ما عانته من أزمات عاصفة خلال العام، وعلى المستوى الدولي يتضمن الإصدار تحليلات هامة حول حصاد العام الأول لرئاسة جو بايدن، واتجاهات التصعيد في شرق المتوسط، كما يتناول حصاد العام في إيران، والتحديات التي واجهتها الصين والتي ستعيد تشكيل سياساتها حيال المنطقة.

بالنظر لحصاد عام 2021 في السياقين الأمني والعسكري تبدو اتجاهات الإرهاب في العالم خلال العام محددا جوهريا ينبئ بتحولات قادمة، وعلى المستوى العسكري الداخلي شهد العام الماضي العديد من النجاحات الملموسة ممثلة في تطور جهود التوطين والتصنيع العسكري، وبرامج التدريب وتبادل الخبرات، التي تمثل تراكما استراتيجيا من المتوقع أن يمتد ليشكل ليعكس تخطيطا متقدما لمجابهة التحديات القائمة والمستجدة، وفي كما يتناول الإصدار الحصاد الاقتصادي للعام بالتركيز على الجهود الداخلية في مختلف السياقات ذات الصلة لمجابهة تداعيات وباء كوفيد- 19 وتقييم فعاليتها، وفي النهاية يتطرق الإصدار للحصاد في مجال الحماية الاجتماعية في مصر والتي شهدت خلال العام الماضي العديد من التطورات التي انعكست بصورة إيجابية على جودة حياة المواطنين وشكلت دعما جوهريا في ظل أجواء ضاغطة خلفتها تداعيات الوباء على الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية، وفي سياق متصل أيضا تأتي أهمية إلقاء الضوء على واقع المرأة المصرية خلال العام، وما اتخذ من خطوات فاعلة لتعزيز تمكين المرأة المصرية في مواجهة التحديات القائمة وتلك التي فرضتها ظروف الوباء.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحور السياسي الإقليمي

- حصاد2021: هل من واقع جديد فى الشرق الأوسط؟
- حصاد العام العاشر: كيف شكل عام 2021 نقطة تحول في مسار الأزمة الليبية؟
- السلام المستعصي: أيُّ مستقبل ينتظر الأزمة اليمنية خلال عام 2022؟
- حصاد العام ... تركيا بين إخفاقات الداخل ودبلوماسية الخارج

حصاد 2021:

هل من واقع جديد في الشرق الأوسط؟

*رحاب الزيادي - ماري ماهر - نوران عوضين

شهد العام 2021 تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي كانت لها انعكاسات محورية على المشهد داخل منطقة الشرق الأوسط، حيث وجدت دول المنطقة أن عليها التعامل مع واقع ما بعد الانسحاب الأمريكي، وهو ما أدى في النهاية بتلك الدول إلى صياغة أطر جديدة للسياسة من شأنها أن تساعد في ضمان أمن واستقرار المنطقة، بعد فترة من التوترات تقاسم تكلفتها الجميع. وبناءً عليه، تبحث الورقة في طبيعة التغير الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، والمحفزات الدافعة نحو هذا التغير، وموقف القوى الكبرى من هذا المشهد.

مؤشرات التحولات الإقليمية

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات هامة، حيث بروز مؤشرات تنذر بوجود واقع إقليمي مختلف، في ظل إدراك من جانب دول المنطقة لضرورة التوجه نحو الحوار والتهدئة، وخفض التصعيد والتوتر بين الدول المتصارعة وتسوية الأزمات في عدد من دول المنطقة، بالإضافة إلى رغبتها في استمرار عمليات الإصلاح الداخلي والذي يجب أن يقترن بالتهدئة في الصراعات القائمة. فيما يلي سوف يتم الإشارة إلى بعض من هذه المؤشرات:

1- الحوار الإقليمي: بدأ التفكير في خفض التوتر وإعادة ترتيب الأوراق وعودة العلاقات العربية- العربية إلى مسارها التعاوني في قمة العلا يناير 2021 حيث التصالح بين قطر وكل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين، وثمة دوافع للأطراف المختلفة في دمج قطر في محيطها العربي السني وخفض تقاربها مع تركيا. كما أن دول الخليج تحاول تخفيف عبء الاشتباك والصراع في ظل قضايا عديدة، بالإضافة إلى معاناة قطر خلال سنوات المقاطعة من ضغوط اقتصادية كبيرة، ولا شك أن عودة العلاقات العربية يرتب تنشيط قطاعات التجارة والاستثمار

بين هذه الدول وفتح خطوط الطيران، في ضوء التزام قطر بوقف دعمها لجماعة الإخوان ولبرامجهم التلفزيونية المعادية لمصر ولدول الخليج، وربما تؤدى عودة العلاقات مع قطر إلى قيامها بدور الوساطة في التقارب الإيراني- السعودي، وكذلك الإيراني- التركي بما يمثل سياقا إقليميا أكثر تناغماً وأقل توتراً.

في السياق ذاته، تتجه الأطراف المتصارعة إلى التهدئة والحوار فيما بينها نظراً لأن تكلفة السلام أقل من تكلفة الصراع، واتضح ذلك في بوادر للحوار المصري- التركي بعد القطيعة بينهما على إثر السياسة الهجومية التي اتبعتها تركيا تجاه مصر واستضافتها لرموز جماعة الإخوان، ورغبة تركيا في التهدئة معلنة في 12 مارس 2021 استئناف اتصالاتها مع مصر بهدف إعادة التمثيل الدبلوماسي إلى طبيعته، وإظهار مساعيها نحو التهدئة من خلال إلزام القنوات المعارضة بميثاق الشرف الإعلامي، وتغيير خطابها الذي يشكل تدخلاً في شؤون الدولة المصرية. ويأتي ذلك في ظل أزمة اقتصادية تعاني منها تركيا أفقدتها 55% من احتياطاتها الدولية وتدهور في قمة الليرة التركية، وتخوف من استبعادها من الترتيبات الإقليمية بشأن غاز شرق المتوسط. على النحو الآخر ترغب مصر في خفض التوتر وخلق مناخ أكثر جذبا لاستثمارات شركات النفط في البحر المتوسط، وهو ما قد يتحقق في حال تهدئة تركيا مع مصر واليونان وقبرص، بالإضافة إلى تجنب قيام مصر بخوض صراع على جبهات متعددة، وأن المصالحة قد تفضي إلى انسحاب القوات التركية من ليبيا.

كذلك تشهد المنطقة إطارا جديدا للتعاون من خلال تدشين منتدى غاز شرق المتوسط في يناير 2019 بين كل من مصر وإيطاليا واليونان وقبرص والأردن وإسرائيل وفلسطين كآلية للتعاون بين الدول للاستفادة من اكتشافات الغاز الطبيعي وتصديره للدول الأوروبية.

واتجاها نحو التطبيع مع إسرائيل في 2020 والذي يؤشر إلى الاستعداد لمرحلة ما بعد تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، حيث بدأت عدة دول عربية بالتطبيع من خلال توقيع الاتفاقيات الابراهيمية وعلى رأسها الإمارات والمغرب والبحرين والسودان. وتم التوصل خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالى بينيت إلى الإمارات في 13 ديسمبر 2021 إلى اتفاقيات تعاونية في مجالات عديدة؛ مثل التجارة والأبحاث والتطوير والأمن السيبرانى والصحة والتربية والتعليم والطيران.

بالإضافة إلى الحوار الإماراتي- التركي حيث زار ولى عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة محمد بن زايد تركيا والتقى بالرئيس رجب طيب أردوغان في 24 نوفمبر 2021، في سبيل تهدئة التوتر مع تركيا وفتح الباب للتعاون معها ودعم الاستثمارات في مجال الكهرباء والطاقة والنقل والمشاريع الزراعية. وأعلنت الإمارات عن تقديم 10 مليون دولار لتركيا، وذلك للمساهمة في إعادة التأهيل لبعض المناطق تحديدا في جنوب غرب تركيا التي تضررت في أغسطس 2021 من حرائق الغابات والفيضانات التي اجتاحت المناطق شمال البلاد. وتعهدت الإمارات بتقديم 5 مليارات دولار لخط المبادلة لتعزيز احتياطيات البنك المركزي التركي.

يأتي أيضاً الحوار الإماراتي –الإيراني حيث قام مستشار الأمن الوطني الإماراتي طحنون بن زايد بزيارة إيران في 6 ديسمبر 2021 والتقى بالرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وأمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي على شمخانى. وقام مساعد وزير الخارجية الإيراني على باقري كنى بزيارة دبي في 24 نوفمبر 2021، فهناك مصالح متبادلة في إطار الحوار الإيراني- الخليجي، حيث تجد إيران في الحوار مع الخليج فرصة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية التي تواجهها نتيجة العقوبات المفروضة عليها، وكذلك التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، فالإمارات الشريك التجاري الأول لإيران، وعلى الرغم من انخفاض حجم التجارة إلى 3,5 مليار دولار في عام 2019، فقد اشتمل ثلثا حجم التجارة على إعادة تصدير المنتجات الإيرانية عن طريق دبي امتثالاً للإعفاءات من العقوبات الصادرة

من الولايات المتحدة، كما أن الإمارات وإيران عضوان في رابطة حافة المحيط الهندي التي تشجع على التجارة والتعاون، وشريكتان في التجارة إلى دول أوراسيا وتعملان مع اتحاد أوراسيا الاقتصادي، وهما دولتان رئيسيتان في نجاح مبادرة الحزام والطريق الصينية. إضافة لذلك، تهتم الدولتان بتوسيع التجارة والاستثمارات في أفريقيا من خلال طرق التجارة في المحيط الهندي، وتقدم الموانئ الإماراتية العرض الأقل تكلفة لإيران للوصول إلى الأسواق العالمية، وهكذا فإن إيران تعطي الأولوية للتجارة مع جارتها الخليجية وأفريقيا في خطة السنوات الخمس الاقتصادية الكلية الأخيرة. كما أن علاقات الإمارات الاقتصادية تمكنها من لعب دور محوري في تواصل الخليج مع إيران.

كما تجد دول الخليج في الحوار مع إيران فرصة لتخفيف التوترات في الصراعات البينية في كل من اليمن، العراق، سوريا، ليبيا في ظل تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة والاتجاه نحو منطقة الاندوباسيفك، كما أن الصراع الإقليمي المستمر معها منذ عقود والعقوبات المفروضة الاقتصادية على إيران لم تثبت فاعليتها في إضعاف يد إيران أو إجبارها على تغيير سلوكها في المنطقة، لذا قد يكون الحوار والتهدئة هو الحل الأفضل.

ومن ثم يأتي الحوار الإيراني- السعودي والذي بدأ بوساطة عراقية منذ أبريل 2021، واستمرت جولات الحوار إلى سبتمبر 2021 حيث عقدت 4 لقاءات بحضور عادل الجبير وزير الخارجية الأسبق وعلى شمخاني أمين مجلس الأمن القومي الإيراني. وربما ما دفع الطرفين إلى التفاوض هو التكلفة المادية التي استنزفت الميزانية العسكرية للسعودية في حرب اليمن، وكذلك العناء الذي تكبد إيران جراء دعم حلفائها في شمال اليمن، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والضغوط التي فرضتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى المتغيرات الإقليمية الجديدة من حيث تسارع وتيرة التطبيع مع إسرائيل، واتجاه مختلف الأطراف المتضادة إلى التهدئة. لكن تظل هناك قيوداً على التطبيع الشامل للعلاقات الإيرانية السعودية، في ظل المطالب التي تبديها إيران من حيث توقيع اتفاق بين الحكومة والحوثيين لتقاسم السلطة وإجراء تسوية سياسية تحت رعاية الدولتين، وهل بالفعل سترحل إيران وميليشياتها من سوريا واليمن ولبنان والعراق.

مثل مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة المنعقد في 28 أغسطس 2021 أيضاً نموذجا للحوار الإقليمي وبادرة لاعتماد الحوار كوسيلة بين الأطراف المتصارعة، حث شهد حضورا كل هذه الأطراف وعلى رأسها تركيا ومصر وإيران والسعودية والكويت وقطر، وانعقدت في سياقه من محادثات إيرانية- سعودية وكذلك مصرية -تركية وكذلك بين الإمارات وقطر وتركيا. وكان من أهم مخرجاته دعم الإمارات والسعودية اقتصاديا للعراق، وكذلك دعم مصر للعراق والتأكيد على أهمية استقراره والحفاظ على دولته الوطنية.

وأخر هذه المؤشرات هو التوجه العربي من قبل الجزائر ومصر والعراق ولبنان وتونس نحو الاعتراف بشرعية النظام السوري وعودة سوريا إلى الجامعة العربية، واحتمالية حضورها القمة العربية في الجزائر في مارس 2022، رغبة في الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، وخفض الأضرار التي تعرضت لها كل من الأردن ولبنان جراء الحرب في سوريا، وعودة اللاجئين السورين، وإعادة إعمار سوريا، لكن مازالت هناك عوائق تقف في طريق إعادة سوريا، نتيجة فرض العقوبات الأمريكية على النظام السوري وعلى الدول التي تتعاون معها.

2 - التعاون العربي- العربي: تتجه الدول العربية نحو التعاون والتكامل فيما بينها، ويعد خط الغاز العربي خير نموذجا على ذلك، يبلغ طول هذا الخط 1200 كيلو متر، وينقل أكثر من 10 مليار متر مكعب غاز سنوياً، من خلال أربعة أقسام الأول؛ يمتد من العريش المصرية إلى العقبة الأردنية بطول 265 كيلومترا، والثاني؛ من العقبة إلى الرحاب الأردنية الواقعة على بعد 30 كيلو مترا من الحدود الأردنية السورية، والثالث؛ من الرحاب إلى مدينة جابر السورية، والرابع؛ يقطع مدن حمص وحلب السوريتين وطرابلس اللبنانية، ومن المتوقع ربطه بخط أنابيب نابكو التركي .

وفى هذا السياق؛ تم التوصل إلى اتفاق بين لبنان ومصر في 8 سبتمبر 2020 ويتوقع أن تقوم مصر بتصدير 65 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي إلى لبنان خلال عام 2022، وقد أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في سياق زيارة رئيس الوزراء اللبناني إلى مصر في 9 ديسمبر 2021 على الاهتمام بتلبية كل مطالب لبنان من جانب كل الوزرات المعنية.

في السياق ذاته؛ يعد مشروع المشرق الجديد خطوة نحو تعزيز التعاون العربي ويشمل الدول الثلاث "مصر والأردن والعراق" وتعود فكرته إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، وقد تم استكماله من قبل رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدى وفقا لما تم إطلاقه من "آلية للتعاون الثلاثي" في إطار قمة القاهرة مارس2019، والقمة المنعقدة على هامش اجتماعات الأمم المتحدة بنيويورك سبتمبر 2019، ثم جاء الكاظمي لتطوير الفكرة لترتقي إلى تحالف تكاملي بين الدول الثلاث. ويرتكز المشروع في جوهره على التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والكهرباء حيث يتم في مجال الطاقة مد خط أنبوب نفطي من ميناء البصرة جنوب العراق إلى ميناء العقبة في الأردن ثم إلى مصر، ويقوم العراق باستيراد الكهرباء من مصر والأردن، بالإضافة إلى تطوير المناطق الصناعية المشتركة، والتعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار وريادة الأعمال والتعاون في قطاعات الصحة والبنية التحتية بالإضافة إلى زيادة التبادل التجاري.

كما أن هناك توجه نحو تعزيز التنسيق بين مصر والدول الخليجية حيث تم التأكيد خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بحضور سامح شكري في 13 ديسمبر 2021 على أهمية التشاور والتنسيق بشأن القضايا الإقليمية والدولية وترجمة العلاقات الاستراتيجية الوثيقة بين الطرفين في إطار مؤسسي وإيجاد حلول سياسية للأزمات والصراعات القائمة بما يدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وكذلك التنسيق بين دول الخليج وبعضها البعض وهو ما جسدته القمة الخليجية الأخيرة في 14 ديسمبر 2021 حيث عبر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف الحجرف في البيان الختامي على "اتفاق قادة المجلس على أهمية تضافر الجهود لتنسيق وتكامل السياسات الخارجية للدول الأعضاء، للوصول إلى سياسة خارجية موحدة تخدم تطلعات وطموحات شعوب دول الخليج وتحفظ مصالحها.

وخلال لقاء وزير الخارجية المصري سامح شكري بنظيره السعودي فيصل بن فرحان في 16 ديسمبر2021 في القاهرة، تم الاتفاق خلال الاجتماع على التنسيق بشأن الملفات الإقليمية ومنها الملف النووي الإيراني ودور إيران المزعزع للاستقرار عبر دعم المليشيات المسلحة داخل عدد من الدول العربية، وتسوية الأزمة اليمنية من خلال التوصل لحل سياسي، وضرورة عقد الانتخابات الليبية وخروج القوات الأجنبية والمرتزقة من

الأراضي الليبية، وكذلك مساندة السعودية لمصر في ملف أمنها المائي.

3 - مآلات التهدئة: بالرغم من المؤشرات السابق ذكرها من حيث التحولات الإقليمية والرغبة في خفض التصعيد، لكن مازالت هناك توترات داخل الإقليم، لعل من أبرزها التوتر القائم بين إيران وإسرائيل والذي يأخذ أشكال عدة ما بين استهداف إسرائيلي للوجود الإيراني في سوريا أو استهداف أحدهما لناقلات نفطية تابعة للطرف الآخر، وكذلك الدور الذي تلعبه المليشيات الإيرانية المزعزع للاستقرار الإقليمي مثل جماعة الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان وسوريا والحشد الشعبي في العراق ومن ثم تمثل هذه المليشيات عنصر لعدم الاستقرار في المنطقة مالم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها.

وترتبط مآلات التهدئة بالمنطقة بمدى القدرة على تفكيك العقبات التي تواجهها، وفي مقدمتها الدور الإيراني المزعزع للاستقرار، وتخلى إيران عن أذرعها في سوريا والعراق واليمن ولبنان، فاستمرار دور هذه المليشيات سواء حزب الله في لبنان، وجماعة الحوثين في اليمن، والحشد الشعبي في العراق يمثل مؤشراً على أن آفاق التغيير في الإقليم لن تتحقق بشكل جذري. إضافة إلى أن التزام تركيا وتخليها عن دعم جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية في سوريا سيكون محددا كذلك في مستقبل التهدئة في الإقليم. ويوضح ما إذا كانت تركيا تناور لتحقيق بعض مصالحها، في ضوء المتغيرات الإقليمية، وقد تعود مرة أخرى إلى سلوكها العدائي مع دول المنطقة، أم أنها تلتزم حقا بالتهدئة وتتخلى عن سلوكها السابق، وكذلك يرتبط مستقبل التهدئة في المنطقة بشكل عام بمدى الحفاظ على المصالح الإسرائيلية، وما يتم التوصل إليه في المباحثات النووية الإيرانية، وكذلك مستقبل التوتر التركي- الإيراني نتيجة احتلال تركيا لشمال شرق سوريا ودعمها لأذربيجان في صراع ناجورنو كاراباخ، وتدريبتها العسكرية مع باكستان وأذربيجان بالقرب من الحدود الإيرانية في 12 سبتمبر، وتدخلها العسكري في شمال العراق، ومن ثم كلها عوامل تؤشر لاستمرار الصراع في المنطقة لاسيما في سوريا والعراق مالم يتم التهدئة بين إيران وتركيا وإسرائيل.

وأخيرا؛ فإن فشل الحوار الإقليمي أو نجاحه نسبياً لن ينعكس على كل الأطراف، فربما ينجح الحوار فيما بين تركيا ومصر والإمارات والسعودية، لكن ليس بالضرورة أن ينجح الحوار الإيراني- الخليجي، لأنه مرتبط بالبيئة الداخلية الإيرانية، وصراع إيران مع الولايات المتحدة ومع الدول الأوروبية.

محفزات عديدة

تشهد المنطقة اتجاهًا جديدًا عنوانه خفض التصعيد وتبريد حدة الصراعات وتبني نهج تصالحي وفق أسس براجماتية نابعة من حقائق إقليمية ودولية فرضت نفسها على المستويين الداخلي والخارجي ودفعت الفواعل الإقليميون إلى تعظيم منافعهم ومكاسبهم من خلال الشراكات والتحالفات القائمة على المصالح والتهديدات المشتركة عوضًا عن الصراعات والمشاحنات ذات الطابع الأيديولوجي، يُمكن استعراضها على النحو التالي:

1 - تقليص البصمة الأمريكية في المنطقة: كان لصعود الديمقراطيين خلال الانتخابات الأمريكية الأخيرة ودخول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض بداية 2021، لحظة مفصلية حملت إشارات مبكرة لحقيقة التحولات الحتمية في خريطة الشرق الأوسط سرعان ما التقطها القادة الإقليميون، وأكدتها مجريات الأحداث التي سارت بوتيرة

متسارعة مُظهرة الاختلاف الكلي لأولويات إدارة بايدن تجاه المنطقة مقارنة بسلفه دونالد ترامب الذي بزرت تجلياته في مشاهدة عدة: **أولها**؛ الكشف عن نهج استراتيجي جديد يتضمن تقليص التزاماتها تجاه الشرق الأوسط استنادًا إلى ضرورة إنهاء "الحروب الأزلية" وتقليل الوجود العسكري بمناطق هيمنتها العسكرية لتقليص تكاليف حماية الأمن العالمي وإعادة تخصيص مواردها لتحديث بنيتها الأساسية للحفاظ على بقائها كقوة عظمى، مع إعادة توجيه قدراتها باتجاه منطقة الإندوباسيفيك لاحتواء تنامي المخاطر الصينية الروسية ذات الأولوية الآنية. ولعل مشهد السقوط السريع لأفغانستان في قبضة حركة طالبان عقب الانسحاب الأمريكي العشوائي والمتعجل قبل إقرار تسوية سياسية ما، وقرارات إعادة التموضع الاستراتيجي في المنطقة كإعادة تعريف مهمة القوات الأمريكية بالعراق لتقوم بأدوار استشارية تدريبية وليس قتالية وسحب بطاريات الدفاع الجوي من السعودية كاشفًا لتراجع الانخراط الأمريكي المباشر في المنطقة.

ثانيها، اتخاذ خطوات دون الاكتراث لمصالح ومخاوف حلفائها الإقليميين أهمها استئناف المحادثات الدبلوماسية غير المباشرة لأحياء الاتفاق النووي الإيراني وهو نهج يُشكل امتدادًا للسياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما الساعي لتحقيق توازن القوى في المنطقة بين الدول الخليجية وإيران، وأدراك دول المنطقة لحقيقة أن إدارة بادين لن تُبادر بأي رد عسكري أمريكي لصالحها في مواجهة التهديدات الإقليمية كان الأولى أن تُبادر به إدارة ترامب المتشددة ضد إيران عندما وقعت هجمات بطائرات دون طيار على منشآت معالجة النفط السعودية في بقيق وخريص خلال سبتمبر 2019 ولم تفعل. وهو ما بعث برسالة مفادها أن الولايات المتحدة لم تعد مهتمة بالشرق الأوسط ودفع الأطراف الإقليمية إلى إدراك ضرورة عدم الاعتماد الكلي على المظلة الأمنية الأمريكية وتولي زمام المبادرة لتهدئة الأجواء مع خصومها التقليديين وخلق مناخات تصالحية يُمكن من خلالها إدارة الملفات الخلافية بما يجنبها الصدام المباشر وفق قاعدة الحلول الإقليمية للمشكلات الإقليمية.

2 - ارتفاع تكلفة الصراعات: خلقت السياسات التدخلية العنيفة خصومات ومنافسات باهظة التكاليف عصفت بالمنظومة الأمنية العربية، وأدت لزعزعة استقرار النظام الإقليمي، وتنامي مظاهر التفكك والتوتر وتأجيج الحروب الأهلية في سوريا وليبيا واليمن، وإعاقة فرص التنمية والإصلاح، واستنزاف القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول العربية؛ إذ تراجع تأثير القوى العربية التقليدية، وانتهزت إيران الاستقطاب العربي وعدم صياغة موقف موحد لتوسيع هيمنتها الإقليمية على حساب المصالح العربية، فيما أدت عسكرة السياسة الخارجية لتركيا لتزايد عزلتها الإقليمية وتوتير علاقاتها مع حلفائها التقليديين في الولايات المتحدة وأوروبا واستبعادها من التحالفات الإقليمية الناشئة التي ترسخ وقائع جديدة على الأرض كمنظمة غاز شرق المتوسط، وانهكها تعدد ساحات الصراع من ليبيا إلى شرق المتوسط إلى سوريا والعراق وأذربيجان والصومال وغيرهم، علاوة على التأثيرات الداخلية السلبية المتعلقة بإضعاف شعبية الحزب الحاكم. الأمر الذي اضطر القوى الفاعلة في الشرق الأوسط لاتخاذ خطوات متسارعة نحو تبريد الأجواء الإقليمية وتجنب السياسات العدوانية وترحيل مسببات الخلاف الجيوستراتيجية على أساس قاعدة تقبل التباينات المصلحية بشأن بعض القضايا وتجاوزها للتركيز على المصالح والمخاوف المشتركة لبناء مناخات تصالحية تحقق التنمية الاقتصادية بديلاً من التنافس والصراع.

3 - فشل السياسات التدخلية أيديولوجية الطابع في تحقيق أهدافها: وضع التقارب بين بعض الدول العربية والقوى الإقليمية الثلاث؛ إيران وتركيا وإسرائيل، الخلافات الأيديولوجية التي هيمنت على التفاعلات الحادثة على جميع المسارح الإقليمية طوال العقد الماضي جانبًا، بعدما أثبتت فشلها في تحقيق طموحات محركيها الاستراتيجية؛ فعلى سبيل المثال، فشل الرهان التركي على تيارات الإسلام السياسي في تغيير الأنظمة القائمة بمعظم الدول العربية كمصر وسوريا والسعودية، بينما أظهرت الأحزاب الإسلامية عجزًا عن إدارة العملية السياسية وتلقت أنظمتهم هزائم متتالية قاصمة بداية بسقوط جماعة الإخوان في مصر عام 2013، ونظام الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير عام 2019، مرورًا بإطاحة الرئيس التونسي قيس سعيد بالبرلمان الذي سيطر عليه حزب النهضة بعد احتجاجات عارمة مناهضة لأداء الحكومة، انتهاءً بتلقي حزب العدالة والتنمية المغربي هزيمة انتخابية ساحقة أفقدته السلطة للمرة الأولى منذ 2011 بعد حصوله على 13 مقعدًا نزولاً من 125 مقعدًا، الأمر الذي دفع أنقرة في نهاية المطاف لإيقاف البرامج التلفزيونية المهاجمة لمصر كمظهر من مظاهر إبداء حسن النية لحلحلة العلاقات مع القاهرة.

4 - تغير موازين القوى: اقترنت عملية إعادة الانتشار الأمريكي بالشرق الأوسط باستئناف العمل الدبلوماسي لإنقاذ الاتفاق النووي مما أثار مخاوف لكونه سيمهد الطريق لإعادة إدماج إيران في المجتمع الدولي ويكسبها مكانة سياسية أكبر ويطلق لها أصول الأصول الاقتصادية المحتجزة دون معالجة سياستها العدوانية في مناطق الصراعات الإقليمية. ومن ناحية أخرى، شعرت أنقرة وطهران بأن الترتيبات الإقليمية الجديدة التي انخرطت فيها دولاً عربية وبالأخص اتفاقيات تطبيع العلاقات بين إسرائيل وأربع دول عربية (الإمارات – البحرين – المغرب – السودان) تقوض مكانتها بشكل غير مباشر في الإقليم نظرًا للضعف الذي اعترى علاقاتها مع البلدان الموقعة واعتبار إسرائيل والإمارات والسعودية تركيا تهديد يمكن مقارنته بإيران.

5 - ترحيل الخلافات السياسية لصالح بناء شراكات اقتصادية: كانت المصالح الاقتصادية المحفز الأكبر للتحولات الإقليمية لا سيمَّا أن تأثيرات جائحة كورونا طالت اقتصاديات دول المنطقة كافة في وقت تعاني تركيا – على سبيل المثال – من أزمة اقتصادية ضاغطة تعدد مظاهرها بين انخفاض قيمة العملة "الليرة" وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر وانكماش العديد من القطاعات بما فاقم الأزمة السياسية الداخلية بشكل يهدد المصير السياسي للنخبة الحاكمة. ومن ناحية أخرى، تهتم السعودية والإمارات بتنويع اقتصادهما بعيدًا عن النفط والعمل كمراكز جذب للاستثمارات الأجنبية، وقد كانت تركيا على أجندة الاستثمار الخليجية منذ عام 2002 لكن الأزمات الأخيرة بين تركيا والسعودية والإمارات جعلت قطر لاعبًا أكثر أهمية في الاقتصاد التركي، فعلى سبيل المثال، تسبب النزاع الإقليمي بين أبو ظبي وأنقرة في انخفاض معدل التجارة بينهما من 9.2 مليار دولار عام 2017 إلى 2.1 مليار دولار عام 2018. وبدورها، ترزح إيران تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة على خلفية العقوبات الأمريكية التي فرضها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب منذ عام 2018. وعليه، أدرك القادة الإقليميون ضرورة فصل العلاقات الاقتصادية عن التوترات الجيوسياسية لا سيمَّا أن النجاح الاقتصادي يقوم على بناء تكتلات اقتصادية كبيرة تضمن تبادلاً تجاريًا واسعًا.

6 - دعم الإصلاحات الداخلية: انخرطت دول عربية وخليجية في عمليات إصلاحية اجتماعية واقتصادية

شاملة ذات وتيرة متسارعة تعلقت أساسًا بتحرير بعض نواحي الحياة الاجتماعية والابتعاد خطوات كبيرة عن التشدد الديني وأدلجة الحياة العامة لخلق مجتمعات أكثر حداثة وليبرالية، أما على الصعيد الاقتصادي فشملت إطلاق برامج إصلاحية تستهدف خلق بيئات قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والأعمال التجارية، بما يتطلب صياغة واقع إقليمي مواتي قائم على أسس المصالح المشتركة وبعيدًا كل البُعد عن الاستقطاب الطائفي، وهو ما حفز الرغبات العربية للعمل مع القوى الإقليمية على تسكين وتصفية الملفات العالقة وإعطاء دفعة للإصلاحات لتؤتي ثمارها.

استجابة القوى الكبرى لمشهد الشرق الأوسط الراهن

كما تم التوضيح سلفًا، فما تشهده المنطقة من تحولات إنما هو أمر نابع في جزء رئيسي منه عن تغيُّر الاستراتيجية الأمريكية وتحولها عن الشرق الأوسط لصالح منطقة المحيط الهندي الهادئ، الأمر الذي نتج عنه بحث دول المنطقة لأطر جديدة تتناسب مع اهتماماتها ومصالحها السياسية والاقتصادية، وهو ما أدى بالقوى الكبرى إلى الانتباه إزاء ضرورة الانخراط -كل بطريقته- داخل تلك التحولات.

1 - ثبات الحضور الروسي: يتمحور الحضور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عبر مسارين رئيسيين أولهما تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، بالإضافة إلى تأكيد موقعها كفاعل رئيسي لا غنى عنه في الأزمة السورية. وتعد تلك الأزمة بوابة روسيا للعودة مجددًا نحو التأثير في أزمات المنطقة. ليس هذا فحسب، تمكنت روسيا عبر انخراطها المتزايد في سوريا من ضمان الوصول إلى منفذ على البحر المتوسط، كما منحتها الأزمة الفرصة لمساومة الولايات المتحدة. كذلك، فقد استطاعت روسيا توطيد علاقتها مع فواعل إقليميين آخرين كتركيا وإسرائيل وإيران، فضلاً عن تنامي علاقاتها الثنائية مؤخرًا مع دول الخليج العربي، لاسيما الإمارات في ظل تحركات الأخيرة نحو إعادة سوريا إلى الحاضنة العربية. وأخيرًا، سمح هذا الحضور لدور روسي في ملفات إقليمية أخرى وتحديدًا في الأزمة الليبية.

بجانب الملف السوري، يقع ملف الطاقة ضمن أولويات المشاركة الروسية بمنطقة الشرق الأوسط، حيث تولي روسيا اهتمامًا كبيرًا لهذا الملف ولتطورات الأوضاع في سوق الطاقة العالمي، وذلك نظرًا لما يحمله أي تقلب في سوق الطاقة من تأثير مباشر على الاقتصاد الروسي. وفي هذا الصدد، تسعى روسيا عبر حضورها بالمنطقة من ضمان استقرار أسواق الطاقة بما يتفق مع سياستها وأهدافها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2021 لم تختلف كثيرًا عن استراتيجيتها المتبعة خلال الأعوام السابقة، حيث استمرت في تأكيد حضورها وسيطرتها على زمام الأزمة السورية، بجانب الاستثمار في علاقاتها الثنائية مع جميع دول المنطقة، حتى أولئك المختلفين معها -لاسيما فيما يتعلق بالموقف من القضية السورية- كتركيا وإسرائيل. فعلى سبيل المثال، خلال زيارته إلى روسيا في أكتوبر 2021، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بينيت" عن توصله إلى تفاهمات مع الرئيس الروسي بشأن عودة تنسيقهما البيني حول الاستهداف الإسرائيلي لمواقع إيرانية في سوريا، وذلك نتيجة التفهم الروسي لاحتياجات إسرائيل الأمنية.

2 - تنامي الحضور الصيني: لتلبية متطلبات ريادتها العالمية، تستهدف الصين من حضورها بالمنطقة

تحقيق جملة من الأهداف، أولاً: تأمين الاحتياجات الصينية من الطاقة، حيث تغطي منطقة الشرق الأوسط نحو 40% من الواردات الصينية من النفط والغاز الطبيعي. ثانيًا، خدمة طريق الحرير البحري عبر إقامة شراكات مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبناء شبكة استراتيجية من الموانئ والمجمعات الصناعية التي تتيح للصين الوصول إلى الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر وأيضًا البحر المتوسط. ثالثًا، تمثل منطقة الشرق الأوسط سوقًا واعدًا للمنتجات الصينية وذلك بالنظر إلى النمو المتسارع في عدد سكان المنطقة. يمكن القول إن الصين خلال مراحل تطور مشاركتها بالمنطقة قد آثرت اتباع سياسة مغايرة للسياسة الأمريكية تقوم على المشاركة والكسب المشترك، واحترام السيادة وفصل السياسة عن الاقتصاد.

تدرك الصين أن استمرار الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يضمن لها استقرار حساباتها الاقتصادية والأمنية الخادمة لمشاريعها وأهدافها التنموية، لكن مع تأكيد الإدارة الأمريكية الجديدة على الانسحاب من الشرق الأوسط لصالح إعادة التموضع في منطقة الهندي – الهادئ، يبدو أن الصين خلال العام 2021 قد اتجهت نحو تنمية حضور فاعل داخل منطقة الشرق الأوسط بهدف إعادة الولايات المتحدة مجددًا إلى الشرق الأوسط، ومن ثم جذبها بعيدًا عن مسرح النفوذ الصيني.

في أواخر مارس 2021، توصلت الصين وإيران إلى اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة 25 عامًا تنص على أن الصين سوف تستثمر قرابة 400 مليار دولار في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية، كما يمنح الاتفاق أولوية لصالح الصين في المزايدات في أي مشروع جديد داخل إيران مرتبط بهذه الصناعات.

وبحسب تقارير صحفية، فقد منح الاتفاق أدوارٍ جديدة محتملة للصين داخل منطقة الشرق الأوسط. فالاتفاق ليس اقتصادي فقط، وإنما تشير تقارير إلى وجود بند سري بالاتفاق مفاده إمكانية نشر الصين 5 آلاف من قواتها الأمنية على الأرض في إيران. لم يتوقف توطد العلاقات الصينية الإيرانية عند هذا الحد، بل امتد إلى قبول منظمة شنغهاي للتعاون، التي تتولى الصين -بجانب روسيا- قيادتها، في سبتمبر 2021 عضوية إيران الكاملة بالمنظمة.

يمكن الإشارة إلى تحرك صيني لافت آخر خلال عام 2021، في يوليو 2021، قام وزير الخارجية الصيني بزيارة سوريا، ولتكون زيارته هي أول زيارة لمسؤول صيني رفيع المستوى إلى سوريا منذ بداية الصراع. وفي نوفمبر 2021، حدث الاتصال الهاتفي الأول بين الرئيس الصيني ونظيره السوري. وما بين التحرك إزاء إيران أو إزاء سوريا، يبدو أن الصين خلال عام 2021 قد قررت رفع مستوى تحدي الولايات المتحدة في مجال نفوذ الأخيرة التقليدي عبر إرساء شراكات وعلاقات تعاونية مع أنظمة سياسية على غير الهوى الأمريكي.

ولكن في الوقت نفسه، والتزامًا منها بمبدأ إقامة علاقات صداقة مع الجميع، لم تكن زيارة وزير الخارجية الصيني إلى إيران هي الزيارة الوحيدة لوانغ يي بالمنطقة، تضمنت جولته زيارة إلى المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين، وذلك للتأكيد على رغبة الصين في تطوير شراكتها القائمة معهم، وأن الاتفاق مع إيران لا يتعارض مع مسار هذه الشراكة.

3 - بريطانيا وفرنسا والبحث عن دور داخل المنطقة: ففي إطار السعي نحو تأكيد وضعها العالمي الجديد بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، عمدت بريطانيا إلى المشاركة في أزمات الشرق الأوسط لاسيما بعد إعلان الانسحاب الأمريكي من المنطقة، وذلك بغرض حماية مصالح المملكة بشكل أفضل، فضلاً عن الاستفادة من الفرص الاستثمارية الضخمة بالمنطقة، وإثبات قدرة بريطانيا على العمل المشترك مع الحلفاء والشركاء، لاسيما الولايات المتحدة، الأمر الذي يتبادر معه التفكير في مدى إمكانية أن تحل المملكة المتحدة محل الولايات المتحدة خلال المرحلة المقبلة. في 24 نوفمبر 2021، أشارت صحيفة التليجراف البريطانية إلى اتجاه وزير الدفاع البريطاني "بين والاس" نحو الإعلان عن نقل الجيش البريطاني أكبر قاعدة تدريبية له في كندا إلى الدقم بشرق سلطنة عمان، ومن المتوقع ان تكون القاعدة الجديدة أكبر ميدان تدريبي للدبابات.

على الصعيد المقابل، تمارس فرنسا دورًا أكثر نشاطًا داخل المنطقة، تنوع ما بين تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، علاوة على الانخراط السياسي والدبلوماسي المؤثر في بعض أزمات المنطقة مثل الأزمة الليبية واللبنانية، بجانب الملف النووي الإيراني، فضلاً عن المشاركة العسكرية في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" داخل سوريا. كما تسعى فرنسا إلى تقديم نفسها كوسيط في ملفات الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال كان الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" هو الرئيس الغربي الوحيد الذي حضر قمة "دول جوار العراق"، فضلاً عن إنه حاول تهدئة التوتر بين المملكة العربية السعودية ولبنان. فخلال زيارته إلى السعودية في الرابع من ديسمبر، تم إجراء اتصال هاتفي مشترك ضم كلاً من الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، والذي في إطاره تم الاتفاق على العمل المشترك لدعم الإصلاحات الشاملة الضرورية في لبنان، بجانب التأكيد على حرص المملكة وفرنسا على أمن لبنان واستقراره.

4 - إعادة انتشار أمريكي بالمنطقة: في ضوء التحولات السياسية للفاعلين بالمنطقة، وسعي القوى الكبرى نحو تعزيز أدوارها لتكون بديل عن الولايات المتحدة، يبدو أن الأخيرة قد آثرت تحديث سياستها في المقابل بما يتلاءم مع هذه التطورات، وليصبح مفهوم "إعادة الانتشار" هو الأنسب في توصيف الحضور الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط.

خلال حديثه في حوار المنامة نوفمبر 2021، أكد وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" على التزام الولايات المتحدة بأمن منطقة الشرق الأوسط، وشدد على امتلاك بلاده قوات عسكرية كبيرة في المنطقة، وقد تأتي بالمزيد في حال اقتضت الضرورة ذلك، وأن مهمة الجيش الأميركي في الشرق الأوسط هي دعم الدبلوماسية وردع الاعتداءات والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

تدرك الولايات المتحدة ما سينتج عن انسحابها من الشرق الأوسط من احتمال تغير أولويات وشراكات حلفاءها بالمنطقة، الأمر الذي ينعكس بالسلب على مصالحها الأمريكية بالمنطقة. فالولايات المتحدة وفقًا لمنظورها مازالت في حاجة إلى الاستمرار في الشرق الأوسط بغرض مواجهة التهديدات الأمنية الصادرة عن خصوم الولايات المتحدة بالمنطقة سواء من الدول أو من الفاعلين من غير الدول، وضمان تأمين مسارات الملاحة البحرية بالمنطقة، وكذا الحيلولة دون

حدوث اضطرابات لأسعار النفط. وأخيرًا، الاستمرار في توطيد علاقاتها مع الحلفاء بالمنطقة لمنع كلاً من الصين وروسيا من تعزيز علاقاتهما مع أي من دول المنطقة بشكل يتعارض أو يهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة.

وبناءً عليه، فمن المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة في مواجهة نفس أولوياتها التي شكلت منذ فترة طويلة نهجها تجاه تلك المنطقة، وذلك في ظل استمرار المصالح والتهديدات، لكنها ستميل إلى إعادة تقييم مشاركتها بسبب المخاطر والتكاليف التي تسببها المشاركة الأمريكية.

يبرز في سياق إعادة التقييم إطلاق الأسطول الخامس الأمريكي ل "القوة 59" في أوائل سبتمبر 2021، والتي بمقتضاها سيتم الاعتماد على الطائرات المسيرة، وغيرها من الوسائل التي لا تحتاج إلى عنصر بشري، بهدف تعزيز "الردع" في منطقة عمليات الأسطول الخامس. وبحسب مارك كيميت مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، ستمنح مبادرة "قوة المهام الـ 59" القيادة المركزية الأمريكية وشركائها القدرة على شن معركة بحرية وقوة ردع مع خطر أقل يهدد سلامة العناصر. وبالتالي، يتضح أن الولايات المتحدة قد تكون قد لجأت إلى أسلوب عمل جديد بمنطقة الشرق الأوسط يستند إلى استمرار الحضور مع تخفيف التهديد والمخاطر التي تتعرض لها القوات الأمريكية بالمنطقة.

ختاما، من غير المتوقع أن يمثل العام 2022 انحرافًا عن واقع عام 2021 بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، حيث من المتوقع استمرار مسار المصالحات الإقليمية، فضلاً عن اتجاه القوى الكبرى نحو الانخراط المتزايد سياسيًا واقتصاديًا بالمنطقة، علاوة على بحث الولايات المتحدة لأطر عمل جديدة تضمن بها استمرار الحضور بأقل تكلفة سواءً مادية أو لوجستية أو بشرية.

حصاد العام العاشر:

كيف شكل عام 2021 نقطة تحول في مسار الأزمة الليبية؟

*حسين عبد الراضي

أصبحت الأزمة الليبية من أبرز القضايا الإقليمية المستعصية، ورغم مرور حوالي عشر سنوات على اشتعالها، مازالت فرص التسوية ومخاطر الارتداد للمربع الأول قائمةً بذات الدرجة، إلا إنه وبالنظر لما شهده عام 2021 من تحولات هامة تؤشر على أن الحالة الليبية مُرشحةً في عام 2022 لتطورات وأحداث قد تغير من معادلة "الجمود الساخن" التي سادت الدولة المأزومة، وهو ما يمكن استشرافه عبر البحث في حصاد العام الماضي.

حصاد العام العاشر للأزمة

أتمت الأزمة الليبية عقدها الأول بانتهاء عام 2021، ومازالت مستمرةً في التأرجح بين التسوية المُعطلة واحتمالات الارتداد إلى ميادين المواجهة والصراع المختلفة، فقد جاء حصاد العام المنصرم مليئًا بالعديد من الأحداث التي تجسد إعادة إنتاج لمشاهد الأزمة في أعوامها السابقة، رغم الهدوء الميداني -بدرجة أو أخرى- عن الفترات الماضية. ومن أبرز ملامح الأزمة الليبية في عام 2021:

أولا: تعثر جهود التسوية السياسية: حققت ليبيا تقدمًا ملحوظًا في بداية العام حين تم انتخاب ومنح الثقة البرلمانية لسلطة انتقالية جديدة، وساد التفاؤل الحذر خلال الأسابيع التالية لتسلم المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة للسلطة، إلا أن هذا التقدم سرعان ما جرى الارتداد عنه بشكل جزئي؛ حيث دخلت حكومة الوحدة في صدام مع مجلس النواب، بسبب منهجية عملها وتجاوزها لدورها الانتقالي، بالإضافة لتهميش دور مسؤولي المنطقة الشرقية، وغيرها من الالتزامات التي

دفعت مجلس النواب لسحب الثقة من حكومة الوحدة (سبتمبر2021).

واتجه المشهد الليبي نحو تعقيد إضافي؛ حين فشلت لجنة الحوار السياسي (لجنة الـ 75) في إقرار قاعدة دستورية تؤسس الانتخابات التي كان مقرر عقدها نهاية العام (24ديسمبر)، ليشرع أعضاء مجلس النواب حزمة من القوانين لتنظيم الانتخابات العامة (الرئاسية-البرلمانية)، والتي واجهتها انتقادات متنوعة كعدم استبعادها رموز النظام السابق أو أنها لم تحظى بالتوافق المنصوص عليه في الاتفاق السياسي للعام (2015)، ناهيك عن تمسك قوى أخرى بإقرار دستور للدولة قبل أية انتخابات. كما ضاعف من التعقيد استقالة مبعوثا الأمم المتحدة إلى ليبيا، غسان سلامة ويان كوبيش، واحتدام المواجهة الروسية-الغربية بأروقة مجلس الأمن، والتي تعوق تفعيل نشاط البعثة -بشكل أو أخر- وتهدد بإنهاء مهمتها.

بالإضافة لما سبق، فقد عجز مجلسا "النواب" و"الدولة" عن حسم ملف المناصب السيادية، ليستمر الانقسام في خلفية عمل مؤسسات الدولة. واستمر الاستقطاب المتصاعد بين القوى والمكونات الليبية حول تجاوز المرحلة الانتقالية الراهنة، لاسيما مع خوض شخصيات جدلية السباق الرئاسي، أبرزهم نجل العقيد القذافي "سيف الإسلام" الذي يرى البعض ترشحه فرصة لعودة النظام السابق، ورئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة"، الذي عُد ارتدادًا عن تعهده في جنيف للمشاركة بالسلطة التنفيذية الموحدة.

ثانيًا: استمرار مُعضلات المسار الأمني-العسكري: عكس الوضع الميداني بالعام 2021 تراجعًا واضحًا لحالة "الحرب الشاملة" التي كانت قائمةً بين العامين (2019-2020)؛ حيث صمد اتفاق وقف إطلاق النار المستدام (أكتوبر2020) بوجه الإشكاليات والصعوبات المتجذرة بالمشهد، كما نجحت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في إقرار خطة عمل لإخراج "المرتزقة" والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. إلا أن تلك الجهود لم تحقق بالعام (2021) التقدم المأمول، فمازال المرتزقة والقوات الأجنبية متواجدة بليبيا، ولم تنجز خطوات لتفعيل نصو الاتفاق المتعلقة بإعادة تأهيل ودمج العناصر المسلحة بالكيانات الأمنية-العسكرية، أو اتخاذ إجراءات ملموسة لتوحيد المؤسسة العسكرية المنشود.

كما ظلت المجموعات المسلحة فاعلاً معرقلاً لجهود التسوية؛ حيث أغلقت المليشيات الرافضة للانتخابات العامة عددًا من المراكز الانتخابية بالمنطقة الغربية، كما حاصرت مجموعات أخرى مقر حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي؛ للضغط من أجل تأجيل الانتخابات. بالإضافة لمحاصرة بعض الكتائب مقر محكمة مدينة سبها بالجنوب، للحيلولة دون طعن المرشح الرئاسي "سيف الإسلام القذافي" طعنه على قرار استبعاده من السباق الانتخابي.

ولم يخل العام (2021) من المناوشات بين المجموعات المسلحة في المنطقة الغربية والجنوبية، حيث شهدت مدن "طرابلس" والزاوية" ومدن الساحل الغربي مواجهات ممتدة بين المليشيات، تقاتلت فيها كتائب تابعة لوزارات ومؤسسات الحكومة الانتقالية. ناهيك عن المواجهات المسلحة التي وقعت مواجهات بالجنوب الليبي، وكان أخرها بين وحدات الجيش الوطني وكتائب حكومة الوحدة، لتصبح الفواعل المسلحة حجر عثرة بمسار استعادة الاستقرار.

ثالثًا: تعافي اقتصادي محدود: شهدت بدايات العام (2021) استمرارًا لذات الصعوبات والاشكاليات الاقتصادية المزمنة التي سادت بالسنوات السابقة، حيث كانت السيولة النقدية بالمصارف متراجعة، وواجهت حكومة الوحدة انتقادات متصاعدة بسبب عجزها عن حل أزمة الكهرباء بالبلاد، واضطرار المواطنين لتحمل انقطاعها لساعات طويلة خلال عمليات طرح الأحمال. ولكن يبدو

أن الشهور الأخيرة من العام قد شهدت تحسنًا نسبيًا في تلك الملفات؛ حيث أشار تقرير البنك الدولي إلى أن "ثمة تفاؤل حذر بشأن جهود التعافي ورأب الصدع، لكن لا تزال هناك مخاطر كبيرة تهدد تلك المساعي".

ويرتبط التحسن السابق بعدد من المؤشرات، بينها ارتفاع مستويات إنتاج وتصدير النفط الليبي بعد الاغلاق الذي شهده القطاع بالعام (2020)، بالإضافة لاستيعاب الاقتصاد العالمي لصدمات وموجات جائحة "كورونا"، وهو ما ساهم في استقرار أسعار النفط دوليًا عند مستويات قياسية أنعشت خزانة الدولة الليبية، بالإضافة للانفراجة السياسية التي تحققت بالبلاد بعد توحيد السلطة التنفيذية ثم سيرها نحو الانتخابات العامة، وهو ما حفز بعض الشركات والحكومات على التسابق للمشاركة بعمليات إعادة الإعمار.

رابعًا: هشاشة الأوضاع الإنسانية-الاجتماعية: أعقب توقف العمليات العسكري انفراجه محدودة بالأوضاع الإنسانية؛ ووفقًا لمنظمة الدولية للهجرة، لم يتم الإبلاغ عن أي حالات نزوح جماعي جديدة خلال العام (2021)، بينما استمرت عودة النازحين لمناطقهم الأصلية، وبعد أن بلغ عددهم (425) ألف نازح (يونيو2020) عاد أكثر من (50%) منهم إلى أماكن إقامتهم، إلا أن هناك حوالي (200) ألف نازح في ليبيا، ما يشير إلى أنه رغم تحسن الوضع الإنساني العام إلا أن البلاد لم تتجاوز مرحلة الانتقال والتعافي بعد.

ولكن الوضع أكثر تدهورًا فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، حيث تضاعفت أعداد اللاجئين والمهاجرين لتتخطى الـ (31) ألف شخص خلال العام (2021)، أي ثلاثة أضعاف من تم إعادتهم بالعام (2020) والذي بلغوا الـ (18) ألف لاجئ ومهاجر. وتشير التقديرات الدولية إلى وجود نحو (610) ألف لاجئ ومهاجر في ليبيا، ويعاني أغلبهم من انتهاكات وأعمال عنف، سواء تضاعف أعداد المحتجزين في المرافق المكتظة بأكثر من (10) آلاف شخص، أو حالات الهروب الجماعي والملاحقات الأمنية التي وقعت بشهر أكتوبر، والتي تخللها إصابات ووفيات بين المهاجرين وطالبي اللجوء بالعاصمة "طرابلس".

توقعات مطلع العقد الثاني

يبدو أن حالة المراوحة بين التسوية والارتداد عنها كانت السمة الرئيسية للأزمة الليبية بالعام (2021)، ومع استمرار تلك الحالة مسيطرةً على المشهد الليبي على مدار العقد الأول للأزمة، فإن استشراف العام الحادي عشر يأتي مُقربًا لما حدث بالسنوات الماضية، ويمكن الإشارة إليه كما يلي:

أولا: استمرار تعقيدات المشهد السياسي: ستظل حالة الانسداد السياسي قائمةً كعقبة معرقلة لجهود التسوية خلال العام (2022)، وهو مسار مرهونًا باستمرار ذات التقاطعات والتباينات بين القوى والفواعل (الداخلية والخارجية) المؤثرة بالمشهد، حيث رفض قوى المنطقة الغربية -لاسيما التابعة لتيار الإسلام السياسي وجماعة الاخوان- لعقد الانتخابات بالهيكل التشريعي القائم، أو إجراء الانتخابات البرلمانية دون الرئاسية. واستمرارها في خلط الأوراق عبر الدعوة للتوافق حول القوانين الانتخابية تارة، والتمسك بإقرار دستور للبلاد تارة أخرى، فضلاً عن مساعيها لاستبعاد شخصيات بعينها عن السباق الانتخابي. وفي المقابل، تمسك قوى الشرق الليبي بعقد الانتخابات الرئاسية أولاً، أو أن تأتي كليهما بشكل متزامن، مع تمسكها بعدم تقييد شروط الترشح وتفصيلها بصورة إقصائية ضد الشخصيات التي يرفضها بعض قوى غرب ليبيا.

وحال وجود مساحة للتفاوض وإعادة تقييم المواقف، وربما التوصل لصفقة بين تلك القوى والفواعل، قد تتمكن ليبيا من تجاوز العقبات المعطلة لعقد الانتخابات -بصيغة أو أخرى- ولكن ذلك لا يعني الانفراجة التامة بالمسار السياسي؛ إذ ستستمر حالة عدم اليقين والثقة

في تماسك التحالفات والتفاهمات المبرمة، والتي قد تتهاوى بعد الجولة الأولى من الانتخابات حال أفرزت تغيرًا في موازين القوى السياسية، ما سيدفع القوى الخارجية ومن يواليها من فواعل بالداخل للارتداد وتعطيل هذا المسار مرة أخرى، حتى إذا ما مثل ذلك خطورةً لإشعال مواجهات مسلحة جديدة أو إعادة إنتاج مرحلة انتقالية سادسة في طريق ليبيا نحو الاستقرار بعد عام (2011)

ثانيًا: اختراق محدود للإشكاليات الأمنية-العسكرية: تشير الحالة الأمنية-العسكرية الراهنة إلى أن العام (2022) قد يشهد محاولات لتثبيت ما تم ترسيمه من خطوط فصل بين الأطراف المتحاربة بالأعوام السابقة، وهو أمر مُحتمل أن يجري في عدة أنماط مثل البدء المتدرج -بدرجة متواضعة- في عمليات إخراج عناصر المرتزقة، ولكنه قد يكون أمرًا لا يتضمن القوات الأجنبية، وسيكون الهدف منه تحسين وتعزيز صيغة (5+5) كأساس لضمانة عدم الارتداد عن اتفاق وقف إطلاق النار.

كما يُرجح أن تستمر المجموعات المسلحة في محاولة إظهار قدرتها على تحريك المشد الميداني بما يعطل العملية السياسية؛ لضمانة حصد الدعم والاسناد من القوى الرافضة لمسار الانتخابات، بالإضافة لتعزيز موقعها بالترتيبات الأمنية المُحتملة، لاسيما وأن العام (2022) قد يشهد مساعي لحلحة ملف إعادة تأهيل القطاعات الأمنية والعسكرية، وهو ما تراه تلك المجموعات تهديدًا قد يضعها في مأزق حال استبعادها أو تعزيز سطوة قوة تنافسها إيديولوجيًا أو مناطقيًا وتهميشها في هكذا ترتيبات. ناهيك عن فرصة استغلال الاستقطاب المتصاعد حول العملية الانتخابية؛ لتعطيل أية مسار أمني أو سياسي ينهي سيطرتها وسطوتها على موارد ذاتية أو تمويل ودعم خارجي تتمتع به بفضل استمرار الأزمة وتجدد دورات الصراع على مدار الأعوام الماضية.

ثالثًا: تحسن الأداء الاقتصادي والأوضاع الإنسانية: قد يشهد العام المقبل تعافي اقتصادي وزيادة المؤشرات الإيجابية في ليبيا، حال استمرار حالة السكون الميداني والتوسع في تفعيل مشروعات إعادة الإعمار، وهو ما يرتبط باستمرار المشهد السياسي والعسكري في التحسن أو على أقل تقدير عدم الارتداد الى مربع الصراع الصفري بين القوى المتنافسة على السلطة والسيطرة الميدانية. ولكن هذا التحسن قد يكون أكثر بروزًا في الأوضاع الإنسانية، والتي ترتبط بعودة النازحين وتحقيق المصالحة الوطنية، بالإضافة لضبط أنشطة المجموعات المسلحة المناطة بإدارة مراكز الاحتجاز والتصدي للهجرة غير الشرعية، ولكنها جميعًا تتوقف على نمط التعاطي السياسي-الأمني بين الأطراف الليبية، ومستويات وأنماط التدخلات الخارجية وحدتها بالأزمة.

ومع مطلع العام الحادي عشر للأزمة الليبية، يمكن القول إن فرص التجاوز ومخاطر الارتداد مازالتا قائمتين، والعامل الأبرز في تحيد مسار الأزمة بالعام (2022) سيكون محكومًا بطبيعة التفاعلات والمواقف الجارية بين الفرقاء، وأنماط وحدود الأدوار التي ستمارسها القوى الإقليمية والدولية لتسكين الصراع وتلافي الانزلاق في عقد جديد من المواجهات، والحيلولة دون إعادة إنتاج دورات صراعية ستؤدي إلى تعقيد المشهد وإهدار فرص التسوية.

السلام المستعصي:

أيٌّ مستقبل ينتظر الأزمة اليمنية خلال عام 2022؟

*محمود قاسم

منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014 وقد دخلت الأزمة اليمنية مرحلة مختلفة من التحولات التي تراوحت بين الدبلوماسية والعسكرة، بل ساهم الاستيلاء على صنعاء في تشكيل خريطة التفاعلات داخل اليمن، بحيث فتحت الباب أمام مزيدٍ من الانخراط الإقليمي والدولي في الأزمة؛ إذ سعت بعض الأطراف لتوظيف الأزمة في تعزيز حضورها وتمددها الإقليمي، في حين عملت أطراف أخرى على احتواء التصعيد ومحاولة تجاوز حالة الفوضى وعدم الاستقرار على خلفية التحرك الحوثي تجاه صنعاء.

وبعد نحو سبعة أعوام، لا يزال السلام مفقودًا في اليمن، خاصة في ظل تعقد المشهد وتباين المصالح وتشابكها، سواء تلك المرتبطة بالأطراف الداخلية أو الخارجية، وخلال عمر الأزمة تشكلت التفاعلات بين التهدئة تارة والتصعيد تارة أخرى، دون تغليب لأي منهما على حساب الآخر.

وفي ظلّ الترتيبات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، وإعادة صياغة التحالفات وترتيب الأوراق بين عددٍ من الفواعل، والتوجه نحو تجاوز الأزمات، وبحث سبل التهدئة؛ يظل البحثُ عن حلحلة الأزمة اليمنية قائمًا في ظل الارتباط الوثيق بين التفاعلات الإقليمية الراهنة وانعكاساتها المحتملة على الأزمة اليمنية.

عام البندقية والرهانات الدبلوماسية الخاسرة

شهدت الأزمة اليمنية نوعًا من الجمود، خاصة في المرحلة التي أعقبت توقيع اتفاق استكهولم عام 2018؛ إلا أن عام 2021 كان بمثابة عام التحولات الكبرى في عمر الأزمة، إذ عول عدد من الأطراف على إمكانية بحث سبل التسوية وحل الأزمة خلال العام المنصرم، إلا أن تلك التطلعات اصطدمت بتحولات ميدانية غير مسبوقة، بحيث يمكننا وصف العام المنصرم بعام البندقية، في دلالة على حدود التصعيد العسكري الكبير في عدد من الجبهات بعد الهدوء النسبي خلال عامي 2019 و2020. فمع مطلع العام وتحديدًا في فبراير 2021 كانت محافظة مأرب على موعد مع هجمات مكثفة خاضتها مليشيا الحوثي عبر جبهات متعددة بهدف السيطرة على المحافظة.

وقد استهدفت من وراء تلك الهجمات تحقيق جملة من الأهداف، لعل أبرزها توسيع نطاق سيطرتها الجغرافية، وحصد الجائزة الكبرى ببسط نفوذها على مأرب لما تتمتع به من أهمية استراتيجية ترتبط بكونها المعقل الأخير للحكومة الشرعية، فضلاً عما تتمتع به من ثروات نفطية كبيرة، كما أن السيطرة عليها قد يسمح بالتمدد تجاه الجنوب اليمني، وفي سبيل ذلك حشدت مليشيا الحوثي أدواتها العسكرية لحسم تلك المعركة، إلا أنها لم تنجح في ذلك خلال الأشهر العشرة الماضية.

ولم تكتفِ مليشيا الحوثي بالتصعيد الداخلي فحسب؛ بل شهد عام 2021 تصعيدًا خارجيًا تجاه أهداف استراتيجية خليجية، بحيث باتت المملكة العربية السعودية ضمن بنك الأهداف الرئيسي للهجمات الحوثية العابرة للحدود، خاصة مناطق: جازان، نجران، وعسير، وذلك بسبب التقارب الجغرافي والحدود المشتركة للمناطق الثلاث مع محافظة "صعدة" اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وقد تصاعدت الهجمات الحوثية تجاه السعودية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 لتصل إلى ما يقرب من 78 هجومًا في الشهر الواحد، مقارنة بنحو 38 هجومًا خلال المدة نفسها من عام 2020، وفقًا لتقرير صادر عن "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" (CSIS). وتشير تلك الأرقام إلى توجه الحوثيين نحو تغليب الأداة العسكرية في الأزمة اليمنية، سواء في الداخل أو الخارج، كما تدل على مدى تطور القدرات العسكرية وامتلاك المليشيا لأدوات نوعية، كالطائرات المسيرة، والصواريخ الباليستية، والكروز. ومن ناحية أخرى، أعلن المتحدث باسم التحالف العربي في اليمن خلال مؤتمر صحفي (26 ديسمبر)، أن الحوثيين أطلقوا ما يقرب من 430 صاروخًا باليستيًا، ونحو 851 طائرة مسيرة تجاه السعودية منذ عام 2015.

كما لم يشهد عام 2021 أية تحولات تُذكر أو تقدمًا في مسار التسوية السياسية. فعلى الرغم من التفاؤل الذي صاحب تغيير الإدارة الأمريكية، والرغبة المعلنة من قبل إدارة "بايدن" في توظيف الأدوات الدبلوماسية في دفع مسار التسوية وحلحلة الأزمة؛ إلا أن الحصاد العام للموقف الأمريكي لم يخرج عن دائرة الرغبات؛ بل إن الرهان الأمريكي لم يحقق أية نجاحات، خاصة أن الإدارة الجديدة وجدت أن اتّباع نهج قائم على المرونة والابتعاد عن التشدد قد يُغير من موقف الحوثيين ويدفعهم تجاه التسوية، حيث قامت الولايات المتحدة برفع الحوثيين من قائمة التنظيمات الإرهابية، كما أوقفت الدعم العسكري لعمليات التحالف.

ومع ذلك، لم ينجح التوجه الأمريكي في احتواء الصراع وتحييد الأداة العسكرية للحوثيين، بل على العكس من ذلك يبدو أن مليشيا الحوثي قد وجدت في المرونة الأمريكية مبررًا لتوسيع هجماتها في الداخل والخارج، حيث بدأت الزخف تجاه محافظة مأرب تزامنًا مع قرارات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مبادرة الرياض التي تم الإعلان عنها في مارس 2021 لم تنجح في تسكين الصراع، خاصة في ظل

تعنت الحوثيين ورفض وقف إطلاق النار، على الرغم من أن المبادرة حققت مطالب الحوثيين التي ظلت الجماعة متمسكة بها طيلة الأزمة، وفي مقدمتها فتح مطار صنعاء، ورفع الحصار عن ميناء الحديدة.

هل تحدث الانفراجة؟

وسط المتغيرات الميدانية التي تشهدها الساحة اليمنية، يظل البحث عن إيجاد صيغة للسلام والتسوية أمرًا بالغ الصعوبة والتعقيد، مما يجعل من الانفراجة المأمولة خلال العام القادم محل شك، ورغم ذلك ستتوقف مسارات الأزمة اليمنية خلال عام 2022 على جملة من المحددات، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

أولا- المتغيرات الميدانية والعسكرية: سيتحكم التغير في الميدان وقدرة أطراف الأزمة على تحقيق مكاسب عسكرية في مسار الحركة خلال الفترات القادمة، بحيث يمكن أن تصبح السيطرة الميدانية سلاحًا ذا حدين. ففي حال نجاح الحوثيين في تحقيق هدفهم في السيطرة على محافظة مأرب، فقد يدفعهم ذلك للتمدد ومحاولة توسيع نطاق السيطرة الجغرافيا، كما يمكن أن يقود الحسم العسكري خاصة من قبل التحالف العربي إلى إرغام الحوثيين على القبول بالتسوية، ويتماشى هذا الطرح مع التغير الملحوظ الذي طرأ على استراتيجية التحالف. فبعد تراجع ضربات وهجمات التحالف لفترات طويلة خلال عامي 2019 و2020، شهدت الفترة الحالية نمطًا مغايرًا للضربات والهجمات الموجهة ضد الحوثيين، بحيث باتت تركز بالأساس على شل القدرات العسكرية للمليشيا من خلال استهداف مخازن وورش تصنيع السلاح، بالإضافة للمنصات والتمركزات التي تستخدمها الجماعة لإطلاق المسيرات والصواريخ الباليستية، سواء في الداخل اليمني أو تجاه المملكة العربية السعودية، وهذا التغير يشير ضمنًا إلى أن التصعيد العسكري لقوات التحالف أصبح يمثل خيار الضرورة، في الوقت ذاته توعد الحوثيون برد مؤلم وموجع تجاه المملكة، مما يشير إلى حدود التصعيد العسكري المحتمل خلال الفترات القادمة.

ثانيًا- قدرة الحوثيين على استجماع القوة: على الرغم من سيطرة مليشيا الحوثي على مساحات واسعه في اليمن، إلا أن الفترة الأخيرة كشفت عن عدد من التحديات التي تواجه الجماعة، من بينها ما يُثار حول الصراع الداخلي بين عدد من الأجنحة والقيادات، خاصة فيما يتعلق بإدارة وترتيب المشهد الحالي، كما أن استهداف قيادات وعناصر مؤثرة داخل الجماعة يمكن أن تؤثر بالسلب على مجمل حركة الحوثيين، ولعل مقتل "حسن إيرلو" قد أصاب الجماعة بنوع من الارتباك، في ظل الروايات التي تشير إلى مقتله في إحدى هجمات التحالف العربي، حيث لعب "إيرلو" دور العقل المدبر ومهندس العمليات الحوثية منذ وصوله إلى صنعاء في أكتوبر 2020.

وينظر لاستهداف قيادات مليشيا الحوثي على أنه أكبر التحديات الراهنة التي تواجه المليشيا، إذ شهدت الأشهر الماضية خسائر بشرية كبيرة في صفوف الحوثيين، من بينها عدد من القيادات العسكرية والميدانية المؤثرة، ومن المحتمل أن يزداد استهداف القيادات الحوثية خلال الفترات المقبلة، خاصة بعدما أعلن التحالف العربي اختراق الجماعة، والنجاح في الوصول إلى قمة الهرم والدوائر القيادية العليا لدى الحوثيين. وعليه ستصبح قدرة الجماعة على تجاوز تلك التحديات واستجماع القوة محددًا رئيسيًا في مسار الأزمة.

ثالثًا- الترتيبات الإقليمية والدولية: يُرجَّح أن تنعكس نتائج التفاهمات الإقليمية والدولية والترتيبات التي تشهدها الساحة في الوقت الراهن على عملية السلام في اليمن، بحيث يمكن أن يسهم أي مردود إيجابي وتقدم في تلك الترتيبات في حدوث انفراجه في الأزمة، حيث لا تنفصل الأزمة اليمنية عن تلك التفاعلات، إذ إن التقارب الإيراني السعودي حال

نجاحه سيقود لتهدئة الأوضاع في اليمن والتوصل لتسوية بين أطراف النزاع، كما أن التوصل لاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكي بشأن الملف النووي قد ينعكس بشكل كبير على مسار الأزمة.

وبالتالي يمكن ملاحظة حدود الارتباط بين موجة خفض التصعيد الإقليمي ومساعي التهدئة ومستقبل الأزمة اليمنية، فحدود الانفراجة تتوقف على التقدم الذي يمكن أن يشهدها التفاهم السعودي الإيراني ومباحثات فيينا، وما يدعم هذا الطرح وجود رغبة لدى السعودية والتحالف العربي في إنهاء الأزمة اليمنية، كما أن إيران قد تسعى لتوظيف ورقة الحوثيين ودفعهم للقبول بالتفاوض لإقناع المجتمع الدولي برغبتها في تغيير سياستها الإقليمية، خاصة أن هذه المفاوضات ستحفظ لطهران نفوذها في اليمن، إذ ستُبقي على الحوثيين كطرف رئيسي في الترتيبات المستقبلية لكن بأدوات السياسة بعيدًا عن العسكرة.

رابعًا- دور المجتمع الدولي في فرض التسوية: ترتبط التسوية المستقبلية للأزمة بمدى فعالية المجتمع الدولي ونجاحه في الضغط على الأطراف المتصارعة للقبول ليس فقط بالجلوس على طاولة المفاوضات، ولكن بالالتزام بمخرجات أية اتفاق مستقبلي، ويظهر خلال الفترات الماضية تصاعد مستوى الرفض والرغبة الدولية في إنهاء الصراع وتسويته سياسيًا، مما قد يحفز من جهود الوساطة خلال العام المقبل، على أمل تحقيق اختراق في هذا المسار.

ويمكن أن تلعب مسقط هذا الدور، خاصة أن تلك الوساطة تجد قبولاً من أطراف الصراع، كما يمكن أن تكثف الولايات المتحدة الأمريكية جهودها في هذا الصدد، خاصة أن إنهاء الحرب في اليمن يظل أولوية للبيت الأبيض. ولكن في حالة الوصول لتلك المحطة، والقبول بالتفاوض، تظل الحاجة لوجود ضمانات تمنع الارتداد للمسار العسكري مرة أخرى، وهي ضرورة يجب على الجماعة الدولية أن تؤمنها، خاصة أن الخبرة التاريخية تشير لانقلاب الحوثيين على كافة المسارات السياسية ومساعي التفاوض، سواء تلك التي حدثت في أعقاب اتفاق السلم والشراكة 2014، أو الانقلاب على اتفاق استكهولم 2018، أو ما حدث من خلال رفض كافة المبادرات الرامية لوقف إطلاق النار كما حدث عبر رفض الجماعة لمبادرة الرياض في مارس 2021. وهو ما يعني ضرورة البحث عن آلية لفرض عقوبات على من يعرقل جهود التسوية في حالة التوافق وقبول أطراف الأزمة بالشروع في المسار التفاوضي، خاصة أن مليشيا الحوثي دائمًا ما كانت توظف جولات التفاوض لتعزيز قدراتها واستجماع قوتها والعمل على تخفيف الحد من خسائرها وسرعان ما تعود مرة أخرى لحالة العسكرة.

في الأخير، لا يحتمل أن يشهد عام 2022 تسوية شاملة للأزمة اليمنية، وما يمكن أن يحدث تحقيق تسويات جزئية ترتبط بعملية وقف إطلاق النار بين الطرفين، والدخول في جولة من التفاوض كمحاولة لرسم ملامح المستقبل، وتظل مسارات التسوية أو التصعيد مرتبطة بالمشهد الإقليمي والدولي خاصة ما يتعلق بالمصالحات والتهدئة الإقليمية أو ما يرتبط بالمفاوضات النووية.

حصاد العام:

تركيا بين إخفاقات الداخل ودبلوماسية الخارج

*نوران عوضين

على خلاف ما شهده العام الماضي من تصعيد خارجي، صدّرت السياسة التركية عن نفسها خلال عام 2021 سعيها نحو التهدئة وحل الخلافات، فيما استمرت الأزمة الداخلية سواء الاقتصادية أو السياسية في العصف بمؤشرات شعبية الرئيس التركي وحزبه الحاكم.

تجاذبات الداخل التركي خلال عام 2021

من المتوقع أن يظل الداخل التركي بعيدًا عن تأييد النظام الحاكم، طالما لم يحدث أي تعافٍ اقتصادي. فعلى الرغم من محاولات الحكومة التركية إنعاش الاقتصاد وطمأنة المواطنين، لا تزال التوقعات سلبية إزاء قدرة الاقتصاد التركي على تجاوز أزمته. في أواخر ديسمبر 2021، أعلن الرئيس التركي عن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها استعادة الثقة في الليرة التركية، وبالتالي تخفيض معدلات التضخم. تمثلت بداية هذه الإجراءات في الإعلان عن رفع الحد الأدنى للأجور بنحو 50%. أعقب ذلك في 20 ديسمبر 2021، إعلانه عن اتجاه البلاد نحو إطلاق أداة مالية جديدة، تتيح تحقيق نفس مستوى الأرباح المحتملة للمدخرات بالعملات الأجنبية عبر إبقاء الأصول بالليرة، وبالتالي حماية الودائع بالليرة من الخسائر التي قد تحدث بسبب تقلبات سعر الصرف.

على الرغم مما حققه هذا القرار من انتعاش نسبي لليرة التركية في مقابل الدولار، لم تتضح بعد آلية تمويل تلك الأداة، ومن ثم مدى فعاليتها في مواجهة

تراجع الاقتصاد التركي، وسيظل إصرار الرئيس التركي في التدخل في سياسات البنك المركزي لدفعه نحو خفض أسعار الفائدة عائقًا أمام أي تصور للنهوض بالاقتصاد التركي من عثرته. فعلى الرغم مما ينشده أردوغان من تأثير لخفض الفائدة على ارتفاع التصدير وجذب للسياحة وخلق فرص عمل جديدة، لم تسفر سياسة خفض الفائدة سوى عن تراجع الاستثمارات، وانخفاض تصنيف تركيا الائتماني لدي الوكالات الدولية. بحسب وكالة موديز، فإن استمرار ارتفاع التضخم في تركيا سيحد من التوسع الاقتصادي، ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4% في عام 2022.

وفي حال استمرار تراجع الأداء الاقتصادي، من المتوقع أن تستمر حالة السخط الداخلي ضد النظام التركي، طالما لم تسفر السياسات الاقتصادية عن تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطنين ورفع قدرتهم الشرائية. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن ترتفع نسبة التضخم العام المقبل لتصل إلى ما يقرب من 30 % نتيجة لارتفاع أسعار الواردات.

من ناحية أخرى، فإن استمرار تراجع الأداء الاقتصادي سيصب في المقابل في مصلحة المعارضة التي ارتفعت أسهم شعبيتها خلال عام 2021 في مقابل الحزب الحاكم. بحسب استطلاعات العديد من المراكز والمؤسسات المتخصصة في دراسة اتجاهات الرأي العام داخل تركيا، من المتوقع حصول حزب العدالة والتنمية - في الانتخابات المقرر عقدها منتصف عام 2023 - على نسبة لا تتعدى (40%) من الأصوات، وبعضها يتدنى بالنسبة إلى نحو 33%. في المقابل، قد تحصل المعارضة، والتي في حال تجمعها معًا (لاسيما أحزاب الشعب الجمهوري، والخيّر، والشعوب الديمقراطية)، على ما نسبته 55%، وفي حال توحد فقط الشعب الجمهوري مع حزب الخيِّر، قد تتراوح النسبة حول 42%.

ومن المتوقع أن تعمل المعارضة على اجتذاب تأييد المزيد من المواطنين، لاسيما الطبقة المتوسطة والمحايدين المتضررين من السياسات الاقتصادية للعدالة والتنمية، الأمر الذي سيترافق معه تكثيف المعارضة لدعواها المتعلقة بإجراء انتخابات مبكرة، والتي من المتوقع خلال عام 2022 أن تظل مجرد دعوة، بالإضافة إلى استمرارهم المناداة بالعودة إلى النظام البرلماني وإنهاء النظام الرئاسي.

وفي إطار مقاومة تحركات المعارضة، من المتوقع أن يتحرك النظام الحاكم خلال عام 2022 عبر أربعة مسارات متوازية:

أولا، المسار التشريعي، وذلك عبر الدفع نحو إقرار البرلمان التركي تعديل "قانون الانتخابات والأحزاب السياسية"، والذي يدور مضمونه حول خفض العتبة الانتخابية إلى 7%، ومنع انتقال النواب إلى الأحزاب الجديدة الناشئة مؤخرًا، وإلغاء شرط 1+50% اللازم للفوز برئاسة البلاد واستبداله بفوز المرشح صاحب أعلى نسبة أصوات من الجولة الأولى، وإلغاء الجولة الثانية.

ثانيًا، المسار الإعلامي، وذلك عبر توجيه الإعلام الموالي للنظام التركي الضوء على الانشقاقات التي يشهدها جانب المعارضة لاسيما حزبي الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطي، بالإضافة إلى العمل على سن تشريعات جديدة من شأنها إضفاء سيطرة أكبر للحكومة على مواقع التواصل الاجتماعي التي تعد المتنفس الأخير للمعارضة بعد إحكام الحكومة السيطرة على ما نسبته 95% من وسائل الإعلام التقليدية.

ثالثًا، استمرار الرئيس التركي في محاولاته إعادة الثقة للحزب سواء من جانب المنتمين إليه، أو من جانب قاعدته الشعبية. ففي سبيل الحيلولة دون انشقاق أعضاء آخرين، كشفت مخرجات المؤتمر السابع لحزب العدالة والتنمية مارس 2021 عن ازدياد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية بالعدالة والتنمية، في خطوات يراها المحللون

بكونها محاولة من الرئيس التركي لإرضاء عدد كبير من الأسماء في الحزب، وعدم إقصاء بعضهم على حساب البعض. من جانب آخر، تضمنت مخرجات المؤتمر أيضًا إشراك بعض الأقليات والطوائف الدينية والعرقية، مثل الأكراد والعلويين والأرمن بما يدلل على محاولة الحزب اجتذاب موالين جدد، وتوسيع إطار قاعدته الشعبية.

رابعًا، من المتوقع أن يسير النظام التركي في اتجاه تكثيف الحوار مع الأحزاب الصغيرة في محاولة منه لاجتذابهم إلى صفه في الانتخابات المقبلة. يستدل على ذلك اجتماع الرئيس التركي مع رئيس حزب السعادة نوفمبر 2021، الحزب الذي من المفترض قد شارك في الانتخابات المحلية الأخيرة تحت مظلة تحالف المعارضة. ولكن، لا يتمثل هدف الرئيس التركي وحزبه الحاكم من اجتذاب الأحزاب الصغيرة من توسيع قاعدة شعبيته أو اختراق صف المعارضة فحسب. وإنما، يتمثل الغرض الآخر في تجاوز العدالة والتنمية لضغوط حزب الحركة القومية (شريكه بالتحالف الحاكم)، التي أسفرت عن هيمنة تصورات الحركة القومية على العديد من سياسات الحزب، وأدت في النهاية إلى انشقاق العديد من المنتمين للعدالة والتنمية. ولكن، سيظل من غير المتوقع أن ينهار تحالفهما القائم.

على صعيد تحركات المعارضة، فمن غير المتوقع أن تحقق المعارضة اختراقًا جديدًا ضد النظام الحاكم، ما لم يقرروا التوحد جميعًا في جبهة واحدة. يزيد من هذا الاحتمال ما تشهده أحزاب المعارضة الرئيسية من انشقاقات، ستؤدي في النهاية إلى تشتت الأصوات، الأمر الذي يصب في النهاية في مصلحة التحالف الحاكم. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل الانشقاق عن حزب الشعب الجمهوري خلال العام 2021، احتجاجًا على غياب/تراجع الديمقراطية داخل الحزب، وعدم نجاح المحاولات السابقة لإصلاح بعض الأخطاء من داخله، إضافة إلى رفض بعض الخيارات السياسية مثل تقارب الحزب مع حزب الشعوب الديمقراطي (الذي يعدونه ذراع سياسية لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية).

لا تتوقف أزمة حزب الشعب الجمهوري عند حد الانشقاق، وإنما تمتد إلى اتجاه عدد من المنشقين إلى تشكيل أحزاب جديدة معبرة عن رؤاهم، بما يختصم من الرصيد الشعبي لحزب الشعب الجمهوري. وفي هذا السياق، أعلن مصطفى ساريغول عن تشكيل حزب جديد هو "حركة التغيير"، فيما أعلن مرشح الحزب السابق للرئاسة التركية في انتخابات عام 2018 محرم إينجه عن انشقاقه أيضًا وتشكيله حزب "الوطن".

وبحسب العديد من التقارير، فمن المتوقع أن يشهد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي انشقاقات داخل صفوفه، بسبب الاتهامات الموجهة للحزب بالتعاون مع تنظيم حزب العمال الكردستاني، وهو الأمر الذي إذا ما حدث سيعزز من رواية الحكومة بأن أجنحة بالحزب تقدم الدعم فعليًا للتنظيم، وسيمكن الحكومة من تكثيف الإجراءات الهادفة إلى تصفية الحزب سياسيًا ومؤسسيًا.

لا تنحصر أزمة المعارضة –أو تحالف الأمة- عند حد ما تشهده من انشقاقات داخلية، إنما تشتمل أزمتها أيضًا على عدم التوافق فيما بينها حول تحديد مرشح منهم متوافق عليه. بالرغم من إعلان رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليشدار أوغلو علنًا استعداده الترشح للانتخابات الرئاسية في حال ما إذا قرر التحالف اختياره، يبدو حتى اللحظة ميل باقي أحزاب التحالف للدفع بشخصيات تضمن لهم الفوز أمام أردوغان مثل منصور يافاش حاكم بلدية أنقرة، أو أكرم إمام أوغلو حاكم بلدية أسطنبول، وهو الأمر الذي يعارضه كليشيدار أوغلو خشية خسارة الحزب - في حال ترشح أي منهما- رئاسة أي من البلدتين لصالح العدالة والتنمية الذي يمتلك بالفعل أغلبية في المجلس المحلي لكلا البلدتين.

سياسة خارجية أقل صخبا

شهد عام 2021 تحركات تركية على الصعيد الخارجي أقل صخبا مقارنة بتلك المتبعة خلال عام 2020. وبناءً عليه، من المتوقع أن تسير السياسة التركية عبر أربعة مسارات رئيسية خلال العام 2022:

أولا، حل الأزمات: في إطار السعي نحو مسايرة الوضع العام الحالي في منطقة الشرق الأوسط حيث إدراك الأطراف مدى الكلفة التي خلفتها التوترات والصراعات، وبالتالي يصبح من الأولى والأجدى لدول المنطقة تبني منهج تعاوني حواري لمعالجة الخلافات. لذلك، قد تلجأ تركيا إلى مسايرة الوضع الراهن أملاً في أن ينعكس هذا على وضعها الاقتصادي الداخلي، حيث زيادة الصادرات واجتذاب استثمارات أجنبية، فضلاً عن رغبتها في تهدئة جبهات الصراع من حولها للتركيز على معالجة أزمة النظام السياسية والاقتصادية الداخلية. وبالتالي، قد تشهد الفترة المقبلة سعيًا تركيًا نحو توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كلاً من الإمارات وقطر، إلى جانب الاستمرار في إرسال إشارات إيجابية، والاستمرار في المحادثات الهادفة إلى تسوية خلافاتها مع كلاً من السعودية ومصر وإسرائيل.

لا يتوقف الأمر عند تسوية الخلافات مع دول الشرق الأوسط، بل برز اتجاهًا مؤخرًا نحو احتمال سير تركيا في اتجاه للتسوية مع أرمينيا، ومن ثم تطبيع العلاقات بينهما. يستدل على ذلك تعيين الجانبين ممثلين للحوار مع بعضهما البعض.

ثانيًا، الحفاظ على الوضع الراهن: من المرجح أن تشهد السياسة التركية جمودًا في الملفات الخاصة بتدخلاتها العسكرية الخارجية. ففي ليبيا، من المتوقع أن تلتزم تركيا باستمرار حضورها السياسي والعسكري، مع إبداء موافقة رسمية على مسار ومخرجات العملية الانتخابية، ودون إجراء أي تصعيد ميداني من شأنه إجراء أي تغيير على المشهد الراهن.

في العراق، من المرجح استمرار التواصل السياسي والتجاري الرسمي مع الحكومة العراقية، بجانب القيام بعمليات نوعية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الحدود العراقية، والتفاوض بشأن إنشاء قواعد عسكرية جديدة في شمال العراق، وهو الأمر الذي سيكون محل للخلاف التركي مع الحكومة العراقية، مضاف إليه الخلاف حول السدود التركية المقامة على نهر دجلة، والتي تعرض حصص العراق المائية للخطر.

في سوريا، وتبعًا للمتغيرات الإقليمية الجارية، لاسيما التوجه العربي العام نحو الاعتراف بشرعية النظام السوري، وفي ظل استمرار الرغبة التركية في استثمار المرحلة الراهنة من التوافق، فمن غير المرجح القيام بعملية عسكرية جديدة داخل سوريا، يستدل على ذلك تراجعها عن تنفيذ تهديداتها بشن هجوم عسكري على مناطق بالشمال السوري، وإطلاقها في المقابل لعملية (أرن الشتاء) داخل حدودها المحاذية لكلاً من سوريا والعراق. ولكن، سيظل من المحتمل استخدام تركيا للقضية السورية كورقة مساومة على صعيد علاقاتها الخارجية، أو على صعيد كسب الشعبية الداخلية، بالإضافة إلى استمرارها في تنفيذ سياسات تتريك مناطق الشمال السوري الواقعة تحت سيطرتها وربط تلك المناطق إداريًا مع الولايات التركية التي لها حدود مع سوريا.

ثالثًا، استمرار تصعيد الأزمات: على خلاف سياسة معالجة الخلافات مع الدول العربية، استمرت تركيا خلال عام 2021 في ممارسة أعمال تصعيدية في منطقة شرق المتوسط - وإن كان ذلك بوتيرة أقل مقارنة بتصعيدها الممارس سابقًا خلال عام 2020-. تمثلت مؤشرات التصعيد في إعلانها في نوفمبر 2021 عن جولة جديدة من التنقيب عن الغاز في تلك المنطقة بحلول منتصف عام 2022، وذلك باستخدام سفينة التنقيب الرابعة، التي تسلمتها أنقرة مؤخرًا وتعرف بالجيل السابع من سفن التنقيب. سبق ذلك في مايو 2021

الإعلان عن اتجاهها نحو حفر آبار جديدة للبحث عن الغاز في مناطق متنازع عليها مع قبرص، وهو ما أدى بالاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2021 إلى تمديد عقوباته المفروضة على أنقرة لمدة عام إضافي. وفي ديسمبر 2021، قرر الاتحاد تعليق مفاوضات انضمام تركيا إليه، الأمر الذي ينذر بتصعيد تركيا لممارساتها المعادية ضد دول الاتحاد، لاسيما في ملفات الهجرة والتنقيب عن الغاز في المناطق المتنازع عليها بين تركيا وقبرص واليونان، فضلاً عن احتمال المضي قدمًا في تنفيذ مشاريع اقتصادية داخل منطقة فاروشا (مرعش) -الواقعة على الخط الفاصل بين شطري قبرص التركي والرومي- من شأنها فرض الأمر الواقع لصالح القبارصة الأتراك، الأمر الذي سيثير انتقادات أمريكية أوروبية لكونه مخالف للقانون الدولي. وبجانب احتمالات التصعيد، قد تعمل تركيا خلال الفترة المقبلة –سواء خطابيًا أو إجرائيًا- التأكيد على محورية موقعها الجغرافي وعلاقاتها السياسية الوثيقة مع أذربيجان في إمداد أوروبا بالغاز الطبيعي، وهذا في ظل احتمال استمرار تصاعد الخلاف الروسي الغربي على خلفية أزمة الحدود الروسية الأوكرانية.

رابعًا، تحركات نشطة: من المتوقع أن تستمر تركيا في تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي بمنطقة آسيا الوسطى، لاسيما مع الدول الناطقة بالتركية، حيث من المرجح أن تنتهج الحكومة التركية سياسات من شأنها تأكيد رابطتها القومية مع هذه الدول. يستدل على ذلك استضافة أسطنبول في نوفمبر 2021 لقمة المجلس التركي، الذي تحول إلى "منظمة الدول التركية". بلا شك، سيسهم هذا التحول في التأكيد على محورية الدور السياسي التركي في هذه المنطقة، بالإضافة إلى ما سيحمله الأمر من رفع شعبية النظام لدي القوميين الأتراك بالداخل. ومع الأخذ في الاعتبار أيضًا الحضور التركي الراهن في الأزمة الأفغانية، والاتجاه التركي نحو التسوية مع أرمينيا، يمكن القول إن تركيا عبر تكثيف حضورها بتلك المنطقة ستتمكن من اكتساب ورقة مناورة جديدة إزاء روسيا يمكن أن تستخدمها سواء في مسار علاقاتهما الثنائية أو على صعيد تدخلاتهم الخارجية سواء في سوريا أو ليبيا أو ناجورنو كاراباخ. فضلاً عن تعزيز صورتها كقوة إقليمية إزاء الصين، بحيث يمكن تصور تركيا متحدثًا عن دول المنظمة مع الصين حول أفق التعاون الاقتصادي والسياسي بينهما، لاسيما في ظل ما تمثله دول المنظمة من أهمية ضمن مشروع "مبادرة الحزام والطريق".

على صعيد آخر، من المتوقع أن تعمل تركيا أيضًا على تكثيف نشاطها سواء السياسي أو الاقتصادي الموجه إلى القارة الأفريقية. ففي ديسمبر 2021، استضافت أسطنبول أعمال القمة التركية الأفريقية الثالثة، سبق هذه القمة انعقاد منتدى الأعمال التركي الأفريقي في أكتوبر 2021، الأمر الذي يعني وجود رغبة لدي الجانب التركي للانخراط الاقتصادي المتزايد داخل القارة الأفريقية. وبحسب الرئيس التركي، فقد تجاوز حجم التجارة التركية مع القارة الأفريقية نحو 25.3 مليار دولار عام 2020، مع مستهدف لرفع حجم التبادل التجاري إلى 50 مليار دولار، الأمر الذي يفتح الباب أمام المزيد من الصادرات التركية الموجهة إلى القارة.

إلى جانب تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي، من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تعزيزًا للحضور الدفاعي العسكري التركي داخل القارة، وذلك عبر ما تمنحه منتجاتها العسكرية من جاذبية معززة لهذا الحضور. بالفعل، يتواجد بالقارة الأفريقية نحو 37 مكتبًا عسكريًا تركيًا، فضلاً عن قاعدة عسكرية في الصومال. وتشير تقارير إلى أن الجيش في توجو قد تم تحديثه بدعم تركي. يضاف إلى ما تقدم مبيعات المُسيرات التركية إلى دول عدة داخل القارة، منها المغرب وتونس وأثيوبيا وأنغولا، والتي من المتوقع أن تشهد ارتفاعًا في حجم الطلب عليها نظرًا لما أثبتته من فعالية في المعارك التي ظهرت بها، فضلاً عن رخص ثمنها، الأمر الذي معه من الممكن أن تصير السياسة التركية في أفريقيا قائمة على دبلوماسية "المُسيرات".

إجمالاً، من المرجح أن تدور سياسة النظام التركي سواء الداخلية أو الخارجية خلال العام 2022 في فلك تعزيز ودعم شعبية الرئيس التركي وحزبه الحاكم، في مقابل تكثيف المعارضة لتحركاتها الهادفة إلى اجتذاب المزيد والمزيد من المواطنين إلى صفهم عبر تسليط الضوء على إخفاقات إدارة العدالة والتنمية، وذلك لكون نتائج سياساتهما خلال العام 2022 ستنعكس بشكل محوري في نتائج انتخابات 2023، المتزامنة مع الذكرى المئوية لتأسيس الدولة التركية.

وبالتالي، فإن نتائج تحركات النظام أو المعارضة التركية خلال عام 2022 إما أن تؤكد على كون أردوغان هو الرئيس صاحب الشعبية الأعلى في تاريخ تركيا الحديثة، باعتباره صاحب أطول مدة بقاء في السلطة، أو أن تسفر تلك التحركات عن قرار الأتراك - لأول مرة منذ عشرين عامًا- العدول عن اختيار العدالة والتنمية وترجيح كفة المعارضة، التي سيكون مطلوب منها حينئذ تقديم تصورات وسياسات مبتكرة عن تلك التي نفذها الحزب الحاكم طوال فترة إدارته.

المحور السياسي الدولي

- إيران.. حصاد عام سابق ومآلات عام جديد
- بين التغير والإستمرارية: حصاد العام الأول لإدارة «بايدن»
- تصعيد مكتوم.. هل يستمر الهدوء شرق المتوسط خلال 2022
- 2021: عام التحدي والاستثناء أمام الصين

إيران...

حصاد عام سابق ومآلات عام جديد

*محمد عباس ناجي

ربما تكمن أهمية التطورات التي شهدتها إيران خلال عام 2021 فيما ستفرضه من تداعيات على المستويين الداخلي والخارجي في عام 2022. وبمعنى آخر، فإن ما سوف يطرأ على الساحتين الداخلية والخارجية الإيرانية من تحولات في العام الجديد سوف يكون، في القسم الأكبر منه، امتدادًا أو نتيجة مباشرة لما حدث في العام المنقضي.

قد يكون ذلك دارجًا في حالات كثيرة، فالزمن لا يفصل بين الأحداث، لكن في حالة إيران فإنه يكتسب أهمية وزخمًا خاصًا في ضوء متغيرين رئيسيين؛ **أولهما:** انتخاب رئيس جديد للجمهورية بدأ تولي مقاليد منصبه في 5 أغسطس 2021، وهو "إبراهيم رئيسي" الذي ينتمي إلى تيار المحافظين الأصوليين، ويتبنى توجهات أكثر تشددًا في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية، على نحو بدا جليًا في تشكيل حكومته التي سيطر عليها الأصوليون والقيادات السابقة في الحرس الثوري.

وثانيهما: انخراط إيران في مفاوضات جديدة في فيينا حول الاتفاق النووي مع مجموعة "4+1" (الصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، بمشاركة غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المفاوضات التي بدأت بعد ثلاثة أشهر من وصول الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى البيت الأبيض في 20 يناير 2021؛ حيث سعى إلى العودة من جديد إلى الاتفاق النووي، إلا أن هذه المهمة لا تبدو سهلة في ظل تراكم الخلافات وغياب الثقة بين إيران والدول الغربية على نحو أدى في النهاية إلى عدم وصول المفاوضات إلى نتيجة محددة حتى الآن.

اللافت هنا هو أن التحولات المحتملة التي قد تشهدها إيران في العام الجديد، بفعل هذين المتغيرين، بدأت معالمها تظهر تدريجيًا في الأشهر الأخيرة من 2021.

فعلى المستوى الداخلي، أدى فوز "رئيسي" بمنصب الرئيس إلى تكريس التغير الذي حدث في توازنات القوى السياسية بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في فبراير 2020، وكانت بداية مرحلة تراجع دور تيار المعتدلين -من الإصلاحيين والمحافظين التقليديين- داخل مراكز صنع القرار في الدولة، في مقابل تصاعد دور تيار المحافظين الأصوليين، ونفوذ الحرس الثوري، في ظل تعيين عدد من قياداته سواء في الحكومة الجديدة، أو في مناصب سياسية واقتصادية بارزة.

وعلى المستوى الإقليمي، تراوحت اتجاهات السياسة الإيرانية بين التهدئة والتصعيد. إذ شهدت العلاقات بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي نوعًا من التحسن، نتيجة تطورات عديدة كان أبرزها انعقاد 4 جولات من الحوار السعودي- الإيراني في بغداد، وتبادل الزيارات عالية المستوى بين المسئولين في إيران والإمارات.

في مقابل ذلك، تصاعدت حدة التوتر في العلاقات مع أذربيجان نتيجة تجدد الاتهامات الإيرانية لباكو بالسماح لإسرائيل بالاقتراب من حدودها، وإن كانت إيران تحاول احتواءه حاليًا، بالتوازي مع استمرار قلقها من تعاظم الحضور التركي في منطقة وسط آسيا والقوقاز، لا سيما بعد تغير موازين القوى في إقليم ناجورني قره باغ لصالح المحور التركي-الأذري.

كما سيطر الترقب على السياسة الإيرانية تجاه التطورات التي تجري على الساحة الأفغانية في مرحلة ما بعد سيطرة حركة "طالبان" على السلطة في منتصف أغسطس الماضي، في ظل حرص الحركة على الاستمرار في الاستفراد بالسلطة واستبعاد المكونات المجتمعية المختلفة منها. وتزايدت الضغوط التي تتعرض لها إيران على الساحة العراقية، نتيجة تحميلها قسمًا من مسئولية ما آلت إليه الأوضاع المعيشية، فضلاً عن تراجع نفوذ حلفائها من القوى السياسية على نحو بدا جليًا في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في 10 أكتوبر 2021.

وعلى المستوى الدولي، تراوحت العلاقات أيضًا بين التوتر والتعاون. إذ أسفرت السياسة الإيرانية عن توتر في العلاقات مع الدول الأوروبية، وتقارب ملحوظ في المواقف الأوروبية والأمريكية تجاهها، على نحو انعكس في المفاوضات التي تجري حاليًا في فيينا. في حين تطورت العلاقات بين إيران وكل من روسيا والصين، خاصة على المستوى الاقتصادي.

ومن دون شك، فإن المسارات المحتملة للمفاوضات التي تجري في فيينا سوف تكون لها تداعيات مباشرة على مجمل تلك التفاعلات خلال العام الجديد. لكن الأهم من ذلك، هو أنه أيًا كان المسار الذي سوف تنتهي إليه هذه المفاوضات، فإن المواجهة غير العلنية بين إيران وإسرائيل سوف تتواصل، باعتبار أن الأخيرة تسعى، في كل الأحوال، إلى "تقييد" قدرات إيران النووية، إن لم يكن تفكيكها، وهو ما لا ترى أنه سوف يتحقق سواء نجحت المفاوضات أو فشلت

اتجاهات رئيسية في عام 2022

في ضوء ذلك، يمكن تحديد أهم الاتجاهات الرئيسية في السياسة الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي خلال عام 2022، على النحو التالي:

1 - تراجع تأثير الاستقطاب الثنائي الداخلي: فرض فوز "إبراهيم رئيسي" بالانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 18 يونيو 2021، تداعيات مباشرة على خريطة القوى السياسية. إذ ساهم في تكريس تراجع نفوذ المعتدلين بشكل كبير، مقابل سيطرة تيار المحافظين الأصوليين والحرس الثوري على معظم مراكز صنع القرار في الدولة، بداية من مجلس الشورى الإسلامي الذي يرأسه القيادي السابق في الحرس الثوري "محمد باقر قاليباف"، مرورًا بالسلطة القضائية التي يتولاها "غلام حسين محسني آجئي"، ومجلسي الخبراء وصيانة الدستور اللذين يرأسهما "أحمد جنتي"، ومجلس تشخيص مصلحة

النظام الذي يقوده "صادق لاريجاني"، وانتهاءً برئاسة الجمهورية التي يتولاها "إبراهيم رئيسي".

وقد كان لافتًا أن وصول رئيسي إلى منصب الرئيس كاد أن يتسبب في أزمة داخلية، بعد أن اتهمت قوى عديدة مجلس صيانة الدستور بممارسة دور بارز في هذا السياق، عبر استخدام "مقصلة" رفض المرشحين للانتخابات، ومن بينهم مسئولون كبار في النظام على غرار رئيس مجلس الشورى السابق "علي لاريجاني"، والرئيس الأسبق "محمود أحمدي نجاد"، ونائب الرئيس السابق "إسحق جهانجيري". وبدت مؤشرات هذه الأزمة جلية في تقدم رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام "صادق لاريجاني" (شقيق علي لاريجاني) باستقالته من منصبه كعضو في مجلس صيانة الدستور، في 2 سبتمبر 2021، احتجاجًا على قرار استبعاد الأخير من الانتخابات.

2 - انقسام الأصوليين إلى أجنحة متنافسة: ربما يتشابه المشهد السياسي الحالي، إلى حد كبير، مع المشهد الذي تلا فوز الرئيس الأسبق "محمود أحمدي نجاد" بالانتخابات الرئاسية عام 2005، حيث تراجع نفوذ تيار الإصلاحيين لصالح تيار المحافظين الأصوليين الذي سيطر على معظم مراكز صنع القرار قبل أن ينقسم بدوره إلى أكثر من جناح سياسي، وهو ما قد يتكرر في عام 2022. ويعود ذلك إلى أن الخلافات بين القوى التي تنضوي تحت لواء تيار المحافظين الأصوليين قد لا تبدو ثانوية أو يمكن تسويتها بسهولة. وهنا، فإن المتغير الأهم الذي سوف يضبط اتجاهات العلاقات بين تلك القوى هو السياسة التي سوف تتبناها حكومة "رئيسي" على المستويين الداخلي والخارجي خلال المرحلة القادمة.

3 - تفاقم حدة الأزمات المعيشية: كان لافتًا أن الأزمات المعيشية في إيران تفاقمت إلى حد كبير خلال عام 2021، حيث اندلعت احتجاجات عديدة في محافظات إيرانية مختلفة، في الفترة من يوليو وحتى ديسمبر من هذا العام، نتيجة انقطاع الكهرباء في شهور الصيف، فضلاً عن نقص المياه العذبة على خلفية تصاعد تأثير ظواهر الجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب تدني الرواتب مقابل ارتفاع مستوى التضخم. وربما يمكن القول إن هذه الظاهرة رغم طابعها الداخلي المعيشي، كان لها من البداية بعد خارجي.

فمن ناحية، تعمد بعض قيادات النظام الترويج لوجود "أيادٍ خارجية" تسعى إلى تأجيج هذه الاحتجاجات لتقويض دعائمه. ومن ناحية ثانية، فإن استمرار هذه الاحتجاجات يفرض متغيرًا ضاغطًا على القيادة الإيرانية يدفع في اتجاه الوصول إلى صفقة جديدة حول الاتفاق النووي تقضي برفع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وتمكن الأخيرة من تصدير النفط والحصول على عوائده نقدًا، فضلاً عن رفع الحظر عن أموالها المجمدة في الخارج. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في تصريحات وزير الخارجية "أمير حسين عبد اللهيان"، في 27 ديسمبر 2021، بالتوازي مع انعقاد الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا، والتي قال فيها إن "الأهم بالنسبة إلينا هو الوصول إلى نقطة يمكننا من خلالها التحقق من أن النفط الإيراني سيباع بسهولة ومن دون أي حدود، وأن الأموال لقاء هذا النفط ستحول بالعملات الأجنبية إلى حسابات مصرفية تابعة لإيران، وأنه سيمكننا الاستفادة من كل العوائد الاقتصادية في قطاعات مختلفة".

4 - تحسن "مشروط" في العلاقات مع دول الجوار: سعت حكومة "رئيسي" إلى ترجمة تطلعاتها الخاصة بتطوير العلاقات مع دول الجوار إلى خطوات إجرائية على الأرض، وقد بدا ذلك جليًا في انعقاد أربع جولات من المفاوضات مع السعودية في العراق، وإن كان الجدل حول وفاة السفير الإيراني لدى حركة الحوثيين "حسن إيرلو" في 20 ديسمبر 2021 قد فرض غموضًا على مستقبل هذه المحادثات بعد أن وجهت إيران انتقادات للسلطات السعودية بالمماطلة في نقله إلى إيران، بالتوازي مع الانتقادات التي بدأ التحالف

العربي يوجهها إلى إيران وحزب الله، في 26 من الشهر نفسه، بمواصلة تقديم الدعم إلى الحوثيين. كما انعكس ذلك في فتح قنوات تواصل مع الإمارات، حيث قام مساعد وزير الخارجية الإيراني "علي باقري كني" بزيارة دبي في 24 نوفمبر 2021، فيما قام مستشار الأمن الوطني الإماراتي "طحنون بن زايد" بزيارة طهران في 6 ديسمبر من العام نفسه.

كما حاولت إيران احتواء التوتر الذي تصاعد مع أذربيجان مع الاتهامات التي وجهتها الأولى للثانية بالسماح لإسرائيل بالاقتراب من حدودها، وسعت إلى تطوير علاقاتها مع تركيا -التي تأثرت بدورها بالخلافات مع أذربيجان- حيث تستعد طهران لاستقبال الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في الفترة المقبلة.

لكن الاتجاهات المحتملة لهذه العلاقات سوف تتأثر في مجملها بنتائج مفاوضات فيينا، بما يعني أن استمرار هذا التحسن في العلاقات سوف يكون مشروطًا بالوصول إلى صفقة، خاصة أن فشل المفاوضات سوف ينتج في النهاية مفاعيل عكسية سوف تؤثر بدورها على "حدود" هذا التحسن في العام الجديد.

ولا ينفصل ذلك أيضًا عن اتجاهات العلاقات بين إيران والعراق، والتي تكتسب خصوصية لا يمكن تجاهلها، في ظل نفوذ طهران داخل العراق، والذي يتعرض بدوره لتحديات عديدة بدت جلية فيما كشفت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 10 أكتوبر 2021، من معطيات جديدة، بعد أن تراجعت حصص القوى الموالية لها -باستثناء ائتلاف دولة القانون- في البرلمان الجديد، ولم ينجح تحركها للطعن في نتائج الانتخابات أمام المحكمة الاتحادية التي أعلنت، في 27 ديسمبر 2021، "رفض طلب المدعين إصدار أمر ولائي لإيقاف إجراءات المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات" وأن "الحكم بات ملزمًا للسلطات كافة". وتسعى إيران إلى ضمان استمرار حلفائها في السلطة، خاصةً في ظل الترتيبات الأمنية الجديدة التي سوف يشهدها العراق في العام الجديد، لا سيما مع انتهاء العمليات القتالية للتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، في 9 ديسمبر 2021، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن الإبقاء على 2500 جندي أمريكي لتقديم الاستشارات والدعم اللوجيستي للقوات العراقية في الحرب ضد الإرهاب.

5 - غياب الثقة في العلاقات مع الدول الغربية: لا يبدو أن التوتر سوف يتراجع كسمة رئيسية في العلاقات بين إيران والدول الغربية خلال عام 2022، أيًا كانت نتائج المفاوضات التي تتم في فيينا. ويعود ذلك إلى اعتبارات رئيسية ثلاثة: **أولها**، أن إيران لا تبدي ثقة كبيرة في إمكانية التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأى صفقة جديدة قد تنتهي إليها المفاوضات. وبمعنى أدق، فإنها لا تستبعد أن تتخذ أي إدارة أمريكية أخرى قرارًا مشابهًا بالانسحاب مجددًا من الاتفاق.

وثانيها، أن إيران لم تعد تُعوِّل على علاقاتها مع الدول الأوروبية بعد أن اتهمت الأخيرة بالتراجع عن تنفيذ تعهداتها في الاتفاق ولم تساعدها في احتواء تأثير العقوبات الأمريكية. **وثالثها**، أن هناك خلافات أخرى لا تقل أهمية عن الخلاف الحالي حول الاتفاق النووي، ولا سيما ما يتعلق ببرنامج الصواريخ الباليستية والتدخلات الإقليمية واتهامات دعم الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان ومزدوجي الجنسية. وقد تصاعدت هذه الخلافات بعد أن تعمدت إيران إطلاق 16 صاروخًا باليستيًا خلال مناورات "الرسول الأعظم 17" التي أجريت في الفترة من 20 إلى 24 ديسمبر 2021، حيث نددت بريطانيا بهذه الخطوة، معتبرة أنها تخالف قرار مجلس الأمن رقم 2231 الخاص بالاتفاق النووي.

تعويل على العلاقات مع روسيا والصين: سوف يدفع غياب الثقة في العلاقات بين إيران والدول الغربية الأولى إلى التعويل على علاقاتها مع كل من روسيا والصين. فقد أبرمت مع الصين اتفاقية التعاون

الاستراتيجي التي تصل مدتها إلى 25 عامًا، في 27 مارس 2021، تساهم في توسيع نطاق العلاقات الثنائية لتشمل مجالات النفط والنقل والبنية التحتية وغيرها. في حين تستعد إيران لإجراء مفاوضات مع روسيا لتوقيع اتفاقية تعاون استراتيجي لمدة 20 عامًا، بحسب ما أكده المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "سعيد خطيب زاده" في 12 ديسمبر 2021.

مجمل القول، إن 2022 قد يكون عامًا فارقًا بالنسبة لإيران. فعلى المستوى الداخلي، لا يبدو أن الحكومة الحالية "الثالثة عشرة" استطاعت الوصول إلى إجراءات فعَّالة للتعامل مع الأزمات المعيشية الحادة التي تتجدد باستمرار. وربما تستمر الاحتجاجات عنوانًا رئيسيًا في التفاعلات الداخلية الإيرانية في حالة ما إذا لم ترفع العقوبات وتواصل إيران عمليات تصدير النفط وتحصل على عوائده نقدًا.

ورغم أنها تُعوِّل في الموازنة الجديدة (للعام المالي الذي سيبدأ في 21 مارس 2022) التي قدمها الرئيس "رئيسي" إلى مجلس الشورى لإقرارها، في 13 ديسمبر 2021، على تصدير نحو 1.2 مليون برميل نفط يوميًا بسعر متوقع يبلغ 60 دولارًا للبرميل؛ فإن ذلك يبقى طموحًا غير مضمون، في حالة ما إذا فشلت المفاوضات رغم أن إيران أثبتت قدرتها على الالتفاف على العقوبات في الفترة الماضية. ويبقى السؤال الأصعب في إيران بلا إجابة حتى الآن عمَّن سيخلف المرشد "علي خامنئي" في منصبه في حالة غيابه عن المشهد السياسي.

أما على المستوى الخارجي، فإن نتائج مفاوضات فيينا سوف تفرض في النهاية تأثيرات مباشرة على اتجاهات علاقات إيران الخارجية، سواء في اتجاه تصعيد حدة التوتر، أو في اتجاه تعزيز أواصر التعاون، حسب رؤية كل دولة لتأثير ذلك على مصالحها وموقعها من التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة القادمة.

بين التغير والإستمرارية:

حصاد العام الأول لإدارة "بايدن"

* مها علام

وصل الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى سدة الحكم في مشهد سياسي بالغ التعقيد والتشابك، وعبر سباق رئاسي استثنائي حمل معه اختبار للأسس والقيم والثوابت التي تستند إليها الساحة الأمريكية؛ الأمر الذي اعتبرته بعض التحليلات بداية لحقبة أمريكية جديدة داخليًا وخارجيًا. واستنادًا إلى ذلك، تُثار التساؤلات بشأن حصاد العام الأول لإدارة "بايدن".

الساحة الداخلية

تولى الرئيس "بايدن" الحكم في وقت تعج فيه الساحة الأمريكية بالعديد من المشكلات المتشابكة والمتداخلة التي بدأت بالدراما السياسية التي غلفت السباق الرئاسي، ووصلت أوجها في اقتحام مبنى "الكابيتول هيل" في 3 يناير الماضي. وفي غضون ذلك، فقد شكّل الاستقطاب والوباء والاقتصاد بيئة السياسة الأمريكية بطريقة جعلت منهم أكبر التحديات لإدارة "بايدن" في عامها الأول. ونتيجة لذلك، وضع الرئيس "بايدن" قضايا الداخل على رأس أولوياته، وشغلت الحيز الأكبر في تركيز واهتمام إدارته. ويمكن تفكيك ذلك على النحو التالي:

حالة الاستقطاب

أدرك "بايدن" منذ أيامه الأولى في المكتب البيضاوي خطورة استمرار حالة الاستقطاب العنيفة التي تضرب الساحة الأمريكية، لذا، فقد إتجه إلى تشكيل إدارة متنوعة تعكس تنوع الساحة الأمريكية؛ إذ ضمت أول وزيرة للخزانة، وأول وزير دفاع من أصول أفريقية، وأول وزيرة داخلية من السكان الأصليين، وأول وزير نقل مثلي الجنس. كما عمد إلى العودة إلى دولة المؤسسات وتجاوز حالة الشخصنة التي فرضها الرئيس "دونالد ترامب" على الساحة السياسية الأمريكية.

إلا أن الواقع على الأرض يشير إلى وجود مؤشرات على استمرار حالة الاستقطاب؛ إذ يبدو أن الدور المتزايد للتيار التقدمي الذي دعم فوز "بايدن" قد أغضب ليس فقط المعسكر الجمهوري، وإنما الديمقراطيين المعتدلين أيضًا. ومن جانب آخر، فقد عمل "ترامب" على تعزيز سيطرته على الحزب الجمهوري؛ فبينما انتقده بعض الجمهوريين البارزين في أعقاب هجوم الكابيتول هيل، إلا أنه يبدو أن الحزب قد احتشد حول "ترامب" في وجه المعتدلين. ويرتبط بهذه الحالة أيضًا الدعم الكثيف الذي يقدمه رموز الإنجيلية الأصولية "الإيفاجيليكيين" للرئيس "ترامب"، وتأكيد بعضهم على أن السباق الرئاسي كان عبارة (حرب الرب ضد الشيطان) معتبرين أن "ترامب" في معسكر الرب.

العنصرية والعنف

نتيجة لتزايد نطاق الإتهامات الموجهة لإدارة "ترامب" والتي ربطت بين سياساته وخطابه العنصري من جانب وعمليات العنف التي تجري على أراضي الولايات المتحدة من جانب آخر، سعى "بايدن" إلى اتخاذ خطوات من شأنها مناهضة العنصرية ومواجهة العنف المتزايد. وفي غضون ذلك، شددت الإدارة مرارًا وتكرارًا على أن تصاعد العنف هو نتيجة مباشرة للوباء الذي سبق وصول إدارة "بايدن" للحكم. في مايو الماضي، وقع الرئيس "بايدن" تشريعًا يعالج جرائم الكراهية المرتبطة بجائحة كورونا، مع التركيز بشكل خاص على العنف الموجه ضد الأمريكيين الآسيويين. وفي يونيو الماضي، طرحت إدارة "بايدن" خطة جديدة سيتم بموجبها السماح لحكومات الولايات والحكومات المحلية بتوجيه 350 مليار دولار من أموال الإغاثة من فيروس كورونا لدعم الشرطة.

إلا أن الوضع الحالي يشير إلى استمرار الجرائم العنيفة في الارتفاع في جميع أنحاء الولايات المتحدة في ظل إدارة "بايدن"، سيما في المدن التي يسيطر عليها الديمقراطيون، مثل بالتيمور وشيكاجو. كما ذكر موقع "ذا هيل The Hill"، أن الحاكم الديمقراطي السابق لولاية نيويورك "أندرو كومو" قد صرح قائلاً "يموت الآن عدد أكبر من الناس بسبب العنف المسلح والجريمة أكثر من جائحة كورونا".

التعامل مع الجائحة

اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار جائحة كورونا بمثابة السبب الأهم للإطاحة بالرئيس "ترامب"؛ ومن ثم، كان على الإدارة الجديدة أن تصب جانب كبير من تركيزها على مواجهة الوباء، سيما بعدما أصبحت الولايات المتحدة في صدارة الدول من حيث أعداد الإصابات والوفيات. وعلى الرغم مما يبدو كرضا عام عن أداء إدارة "بايدن" تجاه الوباء، إلا أن الرئيس "ترامب" كان هو المسؤول عن النجاح في تصنيع الدُفعات الأولى من اللقاحات بمساعدة قانون الانتاج الدفاعي Defence of Production Act، لكن يكمن نجاح "بايدن" في تعزيز المساعدات للولايات ومضاعفة مراكز التطعيم الفيدرالية.

وعلى صعيد آخر، يتضح أن الوباء قد امتزج بحالة الاستقطاب السياسي الجارية على الساحة الأمريكية، ما أدى إلى انقسام سياسي قوي في المواقف تجاه التطعيم والأقنعة والعديد من تدابير الصحة العامة الأخرى. فعلى الرغم من النجاح الذي أبدته إدارة "بايدن" في تلقيح سريع للعديد من الأشخاص الذين رغبوا في الحصول عليه، إلا أن تردد الجمهوريين تجاه اللقاحات، وكذا استثناء الإنجليين الأصوليين من التلقيح لأسباب دينية، لا يزال يمثل عقبة رئيسة أمام مسألة التعافي الكامل. لذا، تجادل بعض التحليلات بأن التأثير المستمر للوباء على الحياة اليومية والاقتصاد سيساهم بشكل كبير في انخفاض مستوى التأييد لإدارة "بايدن"، كما تعتبر أن مسألة التعامل مع الوباء ستصبح المؤثر الأساسي على نتائج التصويت في انتخابات التجديد النصفي 2022.

التعافي الاقتصادي

يعد التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الوباء عاملاً حاسمًا آخر في تشكيل السياسة على الساحة الأمريكية. فقد

ألحق الوباء أضرارًا بالغة بالاقتصاد الأمريكي في عام 2020 أدت إلى إلتهام الإنجازات الاقتصادية التي حققتها إدارة "ترامب" على مدار 3 أعوام. استطاعت إدارة "بايدن" تمرير خطة الإنقاذ الأمريكية البالغة 1.9 تريليون دولار في مارس الماضي، بناءً على إجراءات التحفيز السابقة في عام 2020 لمساعدة الاقتصاد الأمريكي خلال الوباء. وفي نوفمبر الماضي، وقع الرئيس "بايدن" مشروع قانون البنية التحتية الذي تتجاوز قيمته تريليون دولار. كما يعمل الديمقراطيون حاليًا على تمهيد الطريق لتمرير مشروع القانون المرتبط بالرعاية الاجتماعية والذي يُطلق عليها "إعادة البناء بشكل أفضل" (بيلد باك بيتر) في الكونجرس.

وبشكل عام، سار التعافي خلال عام 2021 – بقدر ما - على ما يرام، على الرغم من الضربة التي أحدثها متغير "دلتا". ومع ذلك، فقد شهد التعافي الاقتصادي انتعاشًا متفاوتًا جغرافيًا وديمغرافيًا. ومن جانب آخر، تستمر اضطرابات سلاسل التوريد في التأثير سلبًا على الأداء الاقتصادي العام. ويمثل التضخم مصدر قلق كبير للأمريكيين وتحديًا سياسيًا رئيسيًا في عام 2022؛ وإذا حمل متغير "أوميكرون" حالة خطيرة، فقد يؤدي أيضًا إلى إبطاء التعافي الاقتصادي.

السياسة الخارجية

وصل الرئيس "بايدن" لسدة الحكم في وقت شهدت فيه الدبلوماسية الأمريكية حالة من الانحسار كنتيجة لسياسة الرئيس "ترامب" القائمة على شعار "أمريكا أولاً". وفي خطابه الرئاسي الأول حول السياسة الخارجية، في 4 فبراير الماضي، شدد "بايدن" على استعادة الدور القيادي للولايات المتحدة، وعبر عن ذلك قائلاً "أمريكا قد عادت، والدبلوماسية قد عادت"، متعهدًا بـ"بناء تحالفات دولية جديدة". وفي هذا السياق، يتضح أن إدارة "بايدن" ركزت بشكل أساسي على عدد من الملفات الخارجية؛ يمكن توضيحها على النحو التالي:

العودة للمؤسسية الدولية

تركت ولاية الرئيس "ترامب" بصمات سلبية في عمل المنظمات الدولية التي اعتادت على قيادة واشنطن لها؛ فقد انسحبت واشنطن أو هددت بالانسحاب من عدة اتفاقات ومنظمات دولية، مثل انسحابها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، كما انسحبت من معاهدة باريس للمناخ، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية. بجانب خروجها من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، والاتفاق النووي الإيراني. إضافة إلى إطلاق مفاوضات جديدة بشأن اتفاق دول أمريكا الشمالية (النافتا).

وفي أعقاب فوز الرئيس "بايدن" قرر العودة إلى المنظمات الدولية تأكيدًا للدور القيادي للولايات المتحدة ودعمًا لمسار التعددية على الصعيد العالمي. فقد عادت واشنطن إلى منظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان، وإتفاقية باريس للمناخ، كما تسير في طريقها من أجل العودة لليونيسكو؛ وتشارك كذلك في المسار التفاوضي الجاري في فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني.

رأب الصدع عبر الأطلسي

مثلت فترة حكم الرئيس "ترامب" مرحلة تراجع في العلاقات عبر الأطلسي بالنظر إلى اتساع الهوة الواضح على جانبي الأطلسي. فقد ساهمت إدارته في تصدر عددٍ من القضايا الخلافية؛ أبرزها: الإنفاق الدفاعي على "الناتو"، وقضايا المناخ والاقتصاد الأخضر، والحرب التجارية مع الصين، والاتفاق النووي الإيراني، والنظام الدولي والتعددية، والموقف من روسيا والصين، ودعم الشعبوية.

لذا، مثل فوز "بايدن" بادرة أمل لرأب الصدع عبر الأطلسي، وخصوصًا مع التخلي عن الخطاب السلبي الذي تبناه "ترامب" تجاه أوروبا؛ إضافة إلى المزيد من المشاركة الإيجابية بشأن بعض الملفات كتغير المناخ. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية، يعد "بايدن" من أشد

مؤيدي "الناتو"، إذ وصفه بـ"أهم تحالف عسكري في تاريخ العالم". واستنادًا إلى ذلك، بدت بعض مؤشرات الارتياح في أوروبا من إدارة "بايدن"، وحرصه على التنسيق المشترك في القضايا المختلفة.

الانسحاب من أفغانستان

طفت مسألة إنهاء الحروب "الأبدية" والوجود العسكري الخارجي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية، انطلاقًا من كونها تمثل انعكاسًا لرغبة الشارع الأمريكي. أعلن الرئيس "بايدن" انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في موعد لا يتجاوز 11 سبتمبر، ولكن يتضح أن الفضل الأكبر في هذا المضمار يعود لـ"ترامب" كونه الذي وقع الاتفاق مع طالبان، وحدد موعد الانسحاب في 1 مايو.

وارتباطًا بذلك، أصر الرئيس "بايدن" على الانسحاب غير المشروط من أفغانستان، أي دون وجود ضمانات تفرض التزامات على حركة طالبان. ومن ثم، مثل مشهد الانسحاب الفوضوي الأمريكي من أفغانستان مؤشرًا على فشل الحسابات الأمريكية في التعامل مع الساحة الأفغانية، وتذبذب قيمها، وإتجاه دورها صوب الانحسار. الأمر الذي قد يضرب صورة النموذج الأمريكي بشكل عام، ويدحض مصداقية إدارة "بايدن" وقيمها - بشكل خاص - حول حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة.

الاهتمام بقضية المناخ

لم تكن قضية المناخ بذات أولوية أو أهمية بالنسبة لإدارة الرئيس "ترامب"، إلا أنه على النقيض من ذلك فقد عبرت إدارة الرئيس "بايدن" عن اهتمامها الواضح بهذا الملف منذ أيامها الأولى. فقد قام "بايدن" بإلغاء خط أنابيب النفط Keystone XL، وحماية محمية القطب الشمالي الوطنية للحياة البرية، والعودة إلى اتفاقية باريس للمناخ. كما دعا الرئيس "بايدن" الكونجرس إلى المصادقة تعديل كيجالي لبروتوكول مونتريال للحد من مركبات الكربون الهيدروفلورية الضارة.

علاوة على ذلك، فقد عقد الرئيس "بايدن" قمة مناخ دولية افتراضية في إبريل 2021، تعهدت خلالها واشنطن بخفض انبعاثات الكربون بحلول عام 2030 بنسبة تتراوح ما بين 52-50 في المئة مقارنة بمستويات عام 2005. ويزيد هذا التعهد الأمريكي بمقدار الضعف عن وعد سابق. كما أشار "بايدن"، في كلمته بقمة المناخ "كوب 26" بجلاسكو، إلى أن بلاده ستقلص الغازات الدفيئة بنحو كبير حتى عام 2030، كما ستعمل على توليد الطاقة من الرياح. مشددًا على أن واشنطن ستعمل على مساعدة الدول النامية في مواجهة تغير المناخ.

تطويق الصين

بدت قضية المواجهة مع الصين بمثابة الأساس التي قامت عليه السياسة الخارجية للرئيس "ترامب" ، وشن في سبيل ذلك حرب تجارية قوية. إذ قامت إدارته بفرض التعريفة الجمركية من جانب واحد، وكذا القيام بجهود دبلوماسية كبيرة لمنع اعتماد تقنيات صينية مثل (Huawei G5) في دول حليفة مثل بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى الضغط على الحلفاء من أجل تبني رؤية مماثلة للرؤية الأمريكية المُتشددة تجاه بكين، من أجل عرقلة مبادرة "الحزام والطريق". كما اعتبر أن الصين هي مصدر الوباء، محملاً إياها المسؤولية عما حدث في العالم.

وفي خضم هذه الأجواء، سار الرئيس "بايدن" على نفس الخط المتشدد انطلاقًا من كون الصين باتت هي مصدر التهديد الرئيس للولايات المتحدة. إلا أن هذا الخط المتشدد استند إلى سياسة الاحتواء وليس الصدام المباشر. فمن جانب سعى إلى فتح قنوات للتواصل مع الصين، وعقد في سبيل ذلك أو قمة افتراضية مع نظيره الصيني في نوفمبر الماضي؛ معتبرًا أن هناك مسؤولية على الدولتين لضمان عدم تحول المنافسة بينهما إلى صراع مفتوح. ومن جانب آخر، سعت إدارة "بايدن" إلى تطويق الصين في محيطها القريب عبر الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكيين، والمشاركة

في اجتماعات مجموعة "الكواد"؛ كما تتجلى أحدث مظاهر هذا النهج في تشكيل شراكة أمنية ثلاثية AUKUS في المحيطين الهندي والهادئ، والتي بموجبها ستحصل إستراليا على غواصات تعمل بالطاقة النووية، بالاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية والبريطانية.

مواجهة روسيا

اتخذت مجالات المواجهة بين واشنطن وموسكو أنماطًا غير تقليدية؛ فقد اعتبر بعض المراقبين أن فوز الرئيس "ترامب" في 2016، قد جاء بناءً على تدخلات سيبرانية روسية. ومن ثم، اتسع نطاق المخاوف بشأن تكرار التدخلات الروسية في الساحة الأمريكية ليس فقط أثناء السباق الرئاسي، وإنما بشكل مستمر. فعلى النقيض من بعض الإشادات التي قدمها "ترامب" لنظيره الروسي، تبنى "بايدن" نهج أكثر تشددًا تجاه موسكو، واصفًا الرئيس الروسي بـ"القاتل".

ولا تنحصر الملفات الخلافية في التهديدات السيبرانية، وإنما تتسع لتشمل قضايا متعددة مثل: قضية أوكرانيا، والأوضاع في بيلاروسيا، والتهديدات الروسية ضد الحلفاء الأوروبيين، والسلوك الروسي المزعزع للاستقرار في عدد من الساحات، وملف حقوق الإنسان وقضية

اعتقال اعتقال "أليكسي نافالني". وعلى الرغم من اللقاء الذي جرى بين الرئيسين "بايدن" و"بوتين" بجنيف في يونيو الماضي، إلا أن مساحة التقارب والتهدئة لم تتسع بشكل يؤثر على مسار العلاقات بينهما. والدليل على ذلك، ما جرى خلال القمة الافتراضية الأخيرة في ديسمبر الجاري، بشأن التطورات الخاصة بالأزمة الأوكرانية، والتي قد تتسبب في مزيد من العقوبات على روسيا.

قضايا الشرق الأوسط

يمكن القول بشكل عام، إن اقليم الشرق الأوسط قد احتل مرتبة متراجعة في أولويات إدارة "بايدن"، لذا، بدا أن هدف الإدارة الأساسي يكمن في تهدئة الساحة وتقليل الانخراط الأمريكي في قضاياها. فقد عبرت إدارة "بايدن" في شهورها الأولى عن دعمها لوقف الحرب الجارية في اليمن، وإنهاء الدعم للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية. في حين يتضح أن القضية الفلسطينية شهدت بعض الخطوات الإيجابية، ولكن من دون الدفع في عملية التسوية السلمية. إذ حرص "بايدن" على استعادة العلاقات بين واشنطن والسلطة الفلسطينية، فُلغيًا قرار إدارة "ترامب" مقاطعة السلطة الفلسطينية سياسيًا عبر استعادة العلاقات الدبلوماسية، واقتصاديًا عبر إعادة المساعدات إلى "الأونروا"، بجانب تجديد دعمه لحل الدولتين بدون اتخاذ أي خطوات عملية لتحريك المياه الراكدة بعملية السلام. إلا أن التطورات العنيفة التي ضربت الساحة الفلسطينية في مايو الماضي، قد دفعت إدارة "بايدن" نحو مزيد من الإنخراط، وكذا تثمين الجهود المصرية التي ساهمت في التوصل إلى وقف إطلاق النار.

أما ما يتصل بالملف الإيراني، والذي يبدو أنه يحظى على أكبر قدر من الاهتمام من قبل الإدارة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فقد انطلقت الجولة الأولى من مباحثات فيينا حول البرنامج النووي الإيراني في 6 أبريل الماضي بين إيران ومجموعة "4+1"، التي تضم روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، على مستوى الخبراء. ولا تشارك واشنطن في المباحثات بشكل مباشر، من خلال مبعوثها الخاص للشؤون الإيرانية "روبرت مالي"، لكنها -أي المباحثات- هي عمليًا مفاوضات غير مباشرة بين واشنطن وطهران يقوم الإتحاد الأوروبي فيها بدور المنسق. إلا أن هذه المحادثات دخلت في جولتها الثامنة دون إحراز تقدم كبير، على الرغم من الحرص الواضح لإدارة "بايدن" على التوصل إلى إتفاق مع طهران.

أما ما يتعلق بتركيا، فعلى الرغم من التصريحات العدائية المتكررة التي أطلقها "بايدن" ضد تركيا؛ مثل إدانته قيام "ترامب" بسحب القوات من شمال سوريا، واعتبار التحرك خيانة للأكراد، وتشديده على ضرورة أن تدفع أنقرة ثمنًا باهظًا لحملتها العسكرية على الأكراد، ووصف "أردوغان" بالمستبد، والاعتراف بمذابح الأرمن؛ إلا أن واقع السياسة الأمريكية تجاه أنقرة يدلل على استمرار رؤية واشنطن لتركيا كحليف مهم. فخلال اللقاء الذي جرى بين "بايدن" و"أردوغان" عبر "بايدن" عن "تقديره لمساهمات تركيا لما يقرب من عقدين في مهمة الناتو في أفغانستان". وقد ناقش الرئيسان العملية السياسية في سوريا، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأفغان المحتاجين، والانتخابات في ليبيا، والوضع في شرق البحر المتوسط، والجهود الدبلوماسية في جنوب القوقاز.

مجمل القول، إن العام الأول لإدارة "بايدن" قد حوت سجلاً مختلطًا من التغير والاستمرارية في سياسة الولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا؛ كما ضمت أيضًا مزيجًا من النجاح والإخفاق في التعامل مع القضايا والملفات. ومن الملامح البارزة في حصاد العام الأول للإدارة الأمريكية الحالية، إنه على الرغم من أولوية قضايا الداخل والتي حازت على جانب كبير من اهتمام الإدارة، إلا أن التطورات الخارجية المتسارعة قد دفعت الإدارة نحو مزيد من الانخراط السياسي والدبلوماسي الخارجي.

تصعيد مكتوم..

هل يستمر الهدوء شرق المتوسط خلال 2022

* محمود قاسم

شهد العقد الماضي صعود منطقة شرق المتوسط كأحد الأقاليم الفرعية التي جذبت اهتمام القوى الإقليمية والدولية، ويعود ذلك بشكل أساسي لحجم الاحتياطات من الغاز الطبيعي والذي يُقدر بنحو 340 تريليون قدم مكعب، وهو ما أضفى قيمة اقتصادية بجانب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، مما جعل شرق المتوسط ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، حيث عملت كافة الأطراف على تحقيق أكبر قدر من النفوذ الذي يؤمّن لها مصالحها.

سمات حاكمة

على خلاف عام 2020 الذي كاد أن يشتعل فيه البحر الأبيض المتوسط عبر مواجهة عسكرية تم احتواؤها من قبل الأطراف الدولية بين تركيا واليونان، وذلك على خلفية الأنشطة التركية في المياه الإقليمية لقبرص واليونان، ومحاولة فرض أمر واقع يتنافى مع قواعد القانون الدولي للبحار؛ فقد تميز عام 2021 بنوع من الهدوء، أو على أقل تقدير شهد العام -الذي أوشك على الانتهاء- تصعيدًا مكتومًا لم يصل في حدته لما كان عليه الوضع عام 2020. وهو ما يستدعي الوقوف على السمات العامة الحاكمة للتفاعلات شرق المتوسط عام 2021، كمحاولة لفهم المسارات المحتملة خلال العام القادم، وذلك فيما يلي:

أولا - استكمال البناء المؤسسي: كان الطابع المؤسسي بمثابة السمة الغالبة على التفاعلات الدولية شرق المتوسط، فخلال شهر مارس 2021، دخل ميثاق غاز شرق المتوسط حيز التنفيذ، كما تم التوقيع بعدها بنحو أربعة أشهر على اتفاقية دولة المقر، والتي

وافق عليها مجلس النواب المصري في نوفمبر2021، مما ساهم في اكتمال كافة الجوانب الفنية والقانونية الرامية لتحويل منتدى غاز شرق المتوسط لمنظمة حكومية مقرها القاهرة.

من ناحية أخرى، شهد العام ميلاد "منتدى الصداقة" الذي عُقد اجتماعه الأول في اليونان في فبراير 2021، بمشاركة سبع دول من بينها ثلاث دول أوروبية وأربع عربية، في تجمع يمكن وصفة بالعابر للحدود، مما يشير لحدود الترابط بين التحديات التي يمر بها الإقليم ورغبة دول المنطقة في تعزيز التحركات الجماعية لتقويض التهديدات والتحديات التي تواجه دول المنطقة.

ثانيًا- الردع عبر الترتيبات الأمنية: لم تغب التفاعلات الأمنية شرق المتوسط خلال 2021، رغم تراجع مؤشرات وملامح المواجهة العسكرية، وقد تشكلت تلك الترتيبات عبر عدد من الأنماط لعل أبرزها قيام دول المنطقة بعقد مجموعة من التدريبات والمناورات العسكرية فيما بينها، حيث شهد شهر نوفمبر استكمال التدريب المشترك "ميدوزا" في نسخته الحادية عشرة. يضاف لذلك توقيع عدد من الشراكات الدفاعية والأمنية وفي مقدمتها الاتفاق الدفاعي بين اليونان وفرنسا خلال شهر سبتمبر، والذي لم يقتصر على المبيعات العسكرية وشراء اليونان ثلاث فرقاطات فرنسية، بل تطور الوضع للتوافق على صيغه تضمن المساعدة العسكرية المتبادلة في حال تعرض أي طرف لهجوم عسكري من دولة أخرى. على المنوال ذاته، وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية واليونان خلال شهر أكتوبر اتفاقًا لتمديد التعاون الدفاعي بينهما.

ويمكن قراءة هذه الترتيبات في ضوء رغبة فرنسا واليونان في مواجهة عدد من التحديات، وفي مقدمتها التحدي التركي، حيث تنظر فرنسا ولليونان لتركيا باعتبارها مقوضًا لأمن المتوسط وفاعلاً مشتركًا في كافة التهديدات التي تؤثر على الأمن القومي للبلدين، كما تسعى الاتفاقية لتأمين الجناح الجنوبي لحلف الناتو. من ناحية أخرى، يصب الاتفاق بين واشنطن وأثينا في إطار رغبة الولايات المتحدة في مواجهة النفوذ الروسي والصيني المتصاعد شرق المتوسط، إذ إن الاتفاق يسمح بالوصول الأمريكي للقواعد العسكرية اليونانية، مما يوفر لواشنطن تحوطًا ضد أية تهديدات محتملة.

ثالثًا- اختبار المساعي الدبلوماسية: شهدت منطقة شرق المتوسط خلال 2021، عدة محاولات لاختبار الأداة الدبلوماسية، والعمل على تجنب الاشتباك والتصعيد بين الفواعل في المنطقة، وقد كانت مساعي أنقرة للتقارب مع القاهرة عبر جولتين من المباحثات الاستكشافية خلال شهري مايو وسبتمبر أبرز تلك التحولات، يضاف لذلك التقارب بين الإمارات وتركيا والذي افضى لقيام ولى عهد الإمارات بزيارة تركيا في نوفمبر، كما عادت المباحثات الاستكشافية بين تركيا واليونان بعد توقف دام لنحو 5 أعوام.

ويمكن قراءة نهج تركيا الدبلوماسي في إطار محاولات تجاوز حالة العزلة الإقليمية والإقصاء التي تعانيها أنقرة من الترتيبات الجماعية في شرق المتوسط، فضلاً عن كونها محاولات للتعاطي مع التغيرات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها تغير الإدارة الأمريكية الجديدة. من ناحية أخرى، شهد 2021 محاولات لتسوية واحدة من النزاعات البحرية المتفاقمة بين لبنان وإسرائيل، حيث تم استكمال المباحثات بين الطرفين، قبل أن تتوقف في جولتها الخامسة في مايو، وذلك بسبب تباين الموقف وعدم التوافق بين الطرفين.

وعلى الرغم من أن تلك المساعي تظل في مرحلة اختبار النوايا، ولم تفرز عن أية تغيرات كبرى في ظل تعقد القضايا وتشابكها بين مختلف الأطراف، إلا أنها تدخل ضمن التغيرات والتحولات الهامة التي برزت خلال 2021 بين دول شرق المتوسط.

رابعًا- استمرار الصراعات المسلحة: يُعتبر تجدد دورات الصراع أحد الملامح التي تشكلت خلال 2021 في شرق المتوسط، فلا يزال الصراع السوري مستمرًا دون تحقيق اختراق كبير، كما أن غياب الثقة وحالة الاستقطاب وتعارض المصالح بين الأطراف الداخلية والخارجية قادت لعرقلة الانتخابات الليبية وفشلت المسار السياسي، فكان من المنتظر أن تُجرَى الانتخابات الليبية 24 ديسمبر، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث عادت خلال الأشهر الماضية حالة العسكرة والتلويح باستخدام القوة والتصعيد من قبل عدد من المليشيات غرب ليبيا. في الوقت

ذاته، لم تنجح المساعي الدولية في التعامل مع قضية المرتزقة والقوات الأجنبية، يضاف لذلك عدم القدرة على إنجاز ملفات توحيد المؤسسات الليبية.

من ناحية أخرى، كانت دول شرق المتوسط على موعد مع تصعيد عنيف ومواجهة واسعة النطاق خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في مايو 2021، ويعتبر تجدد تلك المواجهة أحد التهديدات التي تؤثر على أمن دول شرق المتوسط، إلا أن الجهود المصرية والوساطة الفاعلة نجحت في احتواء الصراع في أعقاب التوصل لوقف إطلاق النار بين الجانبين.

خامسًا- تعزيز الشراكات الاستراتيجية: ظل التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان خلال 2021، وذلك من خلال عقد القمة التاسعة في أكتوبر، في إطار آلية التعاون الثلاثي التي انطلقت في نوفمبر 2014، في دلالة على تحول الشراكة لما يشبه الطابع المؤسسي. من ناحية أخرى، استضافت اليونان في نوفمبر القمة الثالثة لصيغة (3+1) وهو التحالف الذي يضم فرنسا بجانب كل من مصر وقبرص واليونان، والذي تم تدشينه مطلع عام 2020، وتشير تلك التحالفات والصيغ الجماعية لرغبة الدول المتوسطية في تعزيز التعاون فيما بينهما لمواجهة التحديات المشتركة، سواء المرتبطة بالإرهاب أو النزاعات المسلحة والتهديدات الأخرى كالهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين والقضايا المرتبطة بأمن الطاقة.

تعاون أم صراع

وسط تلك التحولات يمكن أن تتشكل التفاعلات خلال عام 2022 في إطار نمطين: أولهما تعاوني، ويدعم هذا النمط عددًا من المؤشرات، من بينها رغبة أغلب الأطراف المنخرطة في المتوسط في تجنب المواجهات العسكرية والصدام بهدف الحفاظ على مصالحها، كما أن الترتيبات الجماعية ذات الطابع السياسي والأمني التي شهدتها المنطقة ستدعم التعاون على حساب الصراع، وعليه يمكن أن يشهد عام 2022 جملة من التحولات في إقليم شرق المتوسط، بحيث يمكن أن تنخرط عدد من الدول داخل منظمة غاز شرق المتوسط سواء في إطار عضوية المنظمة أو الحصول على صفة مراقب.

كما قد تدفع الدول الأعضاء داخل المنظمة تجاه تبني وساطة للتعامل مع الخلافات البحرية، ويمكن أن تشرع تلك الدول في دفع إسرائيل ولبنان للعودة للمفاوضات بينها بشأن الحدود البحرية، خاصة أن الاتفاقيات الإبراهيمية والاندماج الإسرائيلي في منظمة غاز شرق المتوسط يمكن أن يصبح مدخلاً للتعاطي مع تلك الخلافات المستعصية، وقد يصبح ملف عودة المفاوضات بين البلدين مطروحًا بقوة في أعقاب الانتخابات اللبنانية المقرر عقدها في مارس 2022.

وفي إطار التعامل مع الصراعات المسلحة، فقد تشهد الأزمة الليبية نقلة نوعية تتمثل في إجراء الانتخابات خلال عام 2022، وإفراز سلطة شرعية تتولى التعامل مع القضايا المؤجلة والكبرى كتوحيد المؤسسات وإخراج المرتزقة.

من ناحية أخرى، يمكن أن يحدث ارتداد عن المسار التعاوني المحتمل وصولاً للنمط الصراعي، ويتوقف هذا الافتراض بشكل أساسي على موقف أنقرة، ومدى جديتها في تعزيز النهج التصالحي والتخلي عن دبلوماسية الزوارق الحربية ومحاولاتها فرض الأمر الواقع عبر التنقيب عن الغاز، الأمر الذي يظل محل شك في ظل عدد من الشواهد لعل أبرزها إعلان تركيا إضافة سفينة رابعة للتنقيب عن الغاز شرق المتوسط، والاستعداد لجولة جديدة من التنقيب منتصف العام المقبل، فضلاً عن عدم تخليها -رغم مساعي التهدئة المعلنة- عن أهدافها وأطماعها شرق المتوسط، وهو ما يمكن الاستدلال عليها من خلال إعلانها في مايو 2021 عن حفر آبار في مناطق متنازع عليها مع قبرص، فضلاً عن قيامها في سبتمبر بطرد سفينة المسح الإيطالية "Nautical Geo" أثناء مهمة لها في إطار مشروع "إيست ميد"، وقد برر تركيا عرقلتها لمسار عمل السفينة زعمًا بأنها تمت في مناطق تقع ضمن السلطات البحرية لتركيا بموجب الاتفاق الموقّع مع حكومة السراج في نوفمبر 2019.

في الأخير، يُرجَّح أن تطغى الصيغ التعاونية على التفاعلات في إقليم شرق المتوسط خلال العام القادم، وتظل فرص الصراع المفتوح أو الاحتكاك المباشر بين الأطراف الفاعلة محدودة، وقد يسيطر على المشهد حالة من الترقب والحذر بشأن التحركات التركية المحتملة.

2021:

عام التحدي والاستثناء أمام الصين

*فردوس عبد الباقي

خلال خطابه الخاص لاستقبال العام 2022، اعتبر الرئيس الصيني "شي جين بينج" عام 2021 ذو أهمية استثنائية بالنسبة للصين لأنه يأتي في ظل مرور مائة عام على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني الذي أظهر كفاح الشعب صد العقبات والتحديات والسعي لتحقيق الإنجازات. استنادًا لذلك، سيتم عرض عدد من القضايا التي برز فيها السلوك الصيني في السياسة الخارجية خلال عام 2021 الذي دخلت فيه الخطة الخمسية الرابعة عشر للحزب حيز التنفيذ.

أولا- إظهار دبلوماسية "الذئب المحارب"

مع بروز دبلوماسية "الذئب المحارب" التي اتبعتها الصين في سياستها الخارجية، باتت تتخذ ردود الفعل غير المتوقعة وعدم وجود محاولة لكبح نوبات الغضب، بما يعكس النزعة القومية التي تمتلكها الصين أدت لنتائج عكسية في بعض الأحيان، مثل قطع السياحة مع كوريا الجنوبية التي أصرت على استضافة نظام الدفاع الصاروخي "ثاد" الأمريكية، أو تصعيد الصراع التجاري مع أستراليا بفرض تعريفات جمركية وحظر على المنتجات الأسترالية، أو التهديد بعواقب وخيمة لكل من يقاطع دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022 في بكين.

وعلى نفس الخطى؛ أصدرت الصين قانون في يوم 10 يونيو 2021 عبر اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، يستهدف مواجهة الضغوط المفروضة على الصين في التجارة والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، والرد على العقوبات الأجنبية ضد الصين التي تعتبرها قمعًا

واحتواءً من الدول الغربية لتنميتها وخاصةً من الولايات المتحدة. كما أصدرت وزارة التجارة "قانون الحظر" في يناير 2021، ويهدف إلى تقديم الشركات الصينية بالإبلاغ عن القيود الأجنبية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية أو التجارية، وتبيين الخطوات التي يمكن من خلالها رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الصينية للحصول على تعويض عن الخسائر التي سببتها الإجراءات الأجنبية.

وفي إطار حماية الصين للشركات في الحرب التجارية، أصدرت الحكومة قرارًا أول هذا العام يحظر على الشركات الامتثال للقوانين الأجنبية التي تجرم التعاملات مع شركاتها، وذلك بهدف مكافحة التشريعات الخارجية التي تقيد الأفراد والشركات الصينية أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم الدفاع عن المصالح الصينية وحماية النظام الاقتصادي الدولي.

ثانيًا- اللحاق بركب الاستجابة لتغير المناخ

أصدرت الصين كتابًا أبيض في أواخر عام 2021 بعنوان "الاستجابة لتغير المناخ: سياسات وإجراءات الصين" للتأكيد على مساعي الصين بتحقيق الحياد الكربوني سيمثل أعلى انخفاض في العالم لكثافة الانبعاثات الكربونية وأقصر وقت لتحقيق هدف الانتقال من الذروة إلى الحياد في التاريخ. بالإضافة للتعامل الجدي من الصين مع اتفاقية باريس عبر وضع أهداف لتوفير الطاقة بحلول عامي 2030 و2060، والإعلان عن تخصيص 1.2 مليار "يوان" للتعاون بين دول الجنوب، ووقعت 40 وثيقة تعاون مع 35 دولة كتعبير عن تحقيق الأهداف التمويلية لتشجيع الدول الأخرى على الحد من الانبعاثات الكربونية.

واشتملت الخطة الخمسية التي بدأت في العام 2021 التأكيد على تحسين نظام التحكم المزدوج في إجمالي استهلاك الطاقة وكثافتها مع التركيز على التحكم استهلاك الطاقة الأحفورية. كما سيتم إقامة نظام يركز على التحكم في كثافة الكربون ليساهم في التحكم الكامل في انبعاثات الكربون بحلول 2030، وإعطاء محورية لجهود البحث العلمي لقيادة التعاون الدولي في الاستجابة لتغير المناخ.

ثالثًا- السعي للريادة في الفضاء

سلطت أزمة الصاروخ الصيني "لونج مارشال 5B Y2" الذي أطلقته الصين في 29 أبريل عام 2021 وسقط حطامه في 9 مايو في المحيط الهندي غرب جزر المالديف، الضوء على أولى المراحل الثلاثة للمحطة الفضائية الصينية "تيانهي"، إذ من المتوقع أن تنفذ الصين المزيد من عمليات الإطلاق في برنامج محطتها الفضائية بهدف استكمال المشروع بحلول العام 2022، وبمجرد الانتهاء منه ستبلغ كتلة الهيكل حوالي 100 طن، أي حوالي ربع حجم محطة الفضاء الدولية (ISS) التي بناها تحالف من 16 دولة وسيتم توقفها عام 2024.

كما يُتوقع أن تكون المحطة الصينية هي الوحيدة التي تعمل في مدار قريب من الأرض بحلول نهاية العقد الحالي، كما أنه يبدو أن المساعي الصينية تستهدف كسر الاحتكار الثنائي الأمريكي والروسي في الفضاء، وستكون هي خيار العديد من البلدان التي تريد إجراء تجارب في الفضاء ومراقبة الكون بعد توقف وكالة الفضاء الدولية.

رابعًا- وضع هدف تجديد شباب الأمة الصينية في مئوية الحزب

في يوليو، تم الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني ومن أحد الشعارات التي روّج لها الاحتفال أنه "لا يمكن لأي شخص ولا قوة إيقاف مسيرة الشعب الصيني نحو حياة أفضل"، واغتنام الذكرى المئوية لإثبات استمرار قيادة الحزب في القرن الحادي والعشرين

ساهمت شرعية الحزب القائمة على التنمية الاقتصادية في تحقيق نتائج جيدة في رئاسة "شي"، لكنه سعى للحصول على شرعية في مجالات أخرى، مثل الاستجابة لجائحة كورونا والعوامل الأيدولوجية. وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، شعر الحزب أنه بحاجة

إلى مصادر جديدة للشرعية، ومن ثم تم إطلاق مصطلح "تجديد شباب الأمة الصينية العظيمة". مر هذا المصطلح بتقلبات عديدة في دعاية الحزب، لكن لم يستخدمه أي زعيم مثلما فعل "شي". فبعد توليه قيادة الحزب في عام 2012، حدد "شي" موعدًا نهائيًا لبلوغ التجديد في عام 2049، الذكرى المئوية لجمهورية الصين الشعبية. خاصةً أن "شي" اعتبر أن التجديد ليس فقط رفع مستويات معيشة الشعب، لكن إعادة التوحيد مع تايوان كأمر لا بد منه.

خامسًا- إثبات النفوذ الإقليمي

استغلال الانسحاب الأمريكي من أفغانستان: سرعان ما استغلت الصين فرصة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أغسطس وأظهرت في موقفها الرسمي استعدادها لتقبل حركة طالبان، بل وإعلان إمكانية بناء علاقة صداقة معها. كما تستهدف التأكيد على استمرار بكين في مكافحة الإرهاب حول ممر "واخان" الرابط بين البلدين، وضمان أن تساهم طالبان في لعب دور لقمع حركة تركستان الشرقية الإسلامية التي تهدد أمنها القومي في منطقة شينجيانج. بالإضافة إلى أنها تريد الصين تأمين مبادرة الحزام والطريق عبر ضمان ألا تعطل أفغانستان مصالح الصين في آسيا الوسطى والممر الاقتصادي مع باكستان، ويمكن أن يتطور الأمر لتضمين أفغانستان نفسها في المبادرة والتوجه باستثمارات للاستفادة من الثروات المعدنية الأفغانية التي تتراوح بين 1 و3 تريليون دولار، واحتياطات من النفط والغاز الطبيعي.

إنذار تايوان: شهد هذا العام إرسال الصين لرقم قياسي من الطائرات العسكرية في منطقة الدفاع الجوي التايوانية في أكتوبر كتعبير عن القلق من توجه تايوان نحو الاستقلال وتقاربها مع الولايات المتحدة وحصولها على الدعم العسكري منها، كما أنها أرادت التلميح بعرض عسكري يرمز لحالة اللجوء للمواجهة العسكرية أو ضم تايوان بالقوة.

استمرار المواءمات مع الآسيان: في إطار مرور ثلاثين عامًا على علاقات الحوار بين الصين ودول الآسيان، شهدت القمة الخاصة التي عُقدت بين الجانبين في 22 نوفمبر تصريح هام من الرئيس "شي" الذي أشار إلى استعداد الصين لتوقيع بروتوكول منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية التي دخلت حيز التنفيذ في 1997. وبرغم هذا التصريح الذي يعبر عن المواءمة مع دول الآسيان ومحاولة لإضفاء نوع من الاستقرار في المنطقة، إلا أنه لا يزال تقسيم الحدود الجغرافية التي يفرضها البروتوكول يتعارض مع وجهة نظر الصين ويؤكد ما يشهده بحر الصين الجنوبي من نزاعات، ومن ثم لن يُفرض أي قيد على أعمالها النووية في المنطقة.

سادسًا- الترويج لديمقراطية صينية في مواجهة الأمريكية

وجهت الصين حملة انتقادات لقمة الديمقراطية التي عقدها الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في 10-9 ديسمبر، شملت تلك الحملة انعقاد منتدى للديمقراطية خاص بها، ونشرت كتاب أبيض بعنوان "الصين: الديمقراطية الفعالة"، وعملت على كشف أوجه القصور في الديمقراطية الأمريكية عبر تقارير إعلامية ومقالات ومؤتمرات صحفية. وإظهار ديمقراطية الصين التي تتفوق -من وجهة نظرها- على الديمقراطية الأمريكية. واعتبرت الصين نفسها أنها تدخل في منافسة على القيادة الدولية ضد الولايات المتحدة. يعد انضمام تايوان لهذه القمة أحد دوافع الغضب الصيني خاصةً أن الولايات المتحدة تحشد الدعم الدولي لتايوان مما يقوض هدف الصين بالتوحيد، كما أنها تشعر بالقلق من الخطوات الأمريكية لبناء تحالفات مناهضة للصين من خلال مبادرات مثل الحوار الأمني الرباعي "كواد" واتفاق "أوكوس".

سابعًا- تجديد التعاون مع روسيا

اتفقت الصين وروسيا في 28 يونيو 2021 على تمديد المعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي

التي مر عليها عشرون عامًا. وتأكيد كل منهما على فكرة رغبتهما في نظام دولي أكثر توازناً لكن برؤية مختلفة تهدف -في النهاية- لإسقاط الهيمنة الأمريكية الأحادية، كما تقود الصين التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مواءمة مبادرتها للحزام والطريق مع الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي.

كما ظهر التعاون الصيني الروسي في القطب الشمالي الذي تشغل روسيا مساحة كبيرة من سواحله عبر تطوير ما يُطلق عليه الممر الشمالي الشرق على طول ساحل سيبيريا الذي يربط شرق آسيا بأوروبا والعمل على ضمانه كشريان اقتصادي خاليًا من النزاعات عبر التزام الصين بقواعد موسكو في طريق البحر الشمالي أو رغبةً من موسكو في الحفاظ على شريك هام مستهلك للطاقة. فقد أكدت الصين في الخطة الخمسية على رغبتها في تطوير طريق الحرير القطبي كعنصر من مبادرة الحزام والطريق، ورغبتها في تقبل المجتمع الدولي لها كأحد أصحاب المصلحة في القطبين، خاصةً القطب الشمالي. وتسعى لفتح المنطقة أمام العالم تماشيًا مع وجهة نظرها القائلة بأن المشاعات العالمية يجب أن تكون منفتحة للبشرية جمعاء، وإقامة نظام شامل لإدارة القطب الشمالي تلعب فيه الصين دورًا قياديًا.

بعد هذا السرد ومع بداية عام 2022 بتجديد الحزب الشيوعي الصيني ولاءه للرئيس "شي" كقائد للحزب ورئيس للبلاد، فإن هذا قد يعني زيادة نسبة التصعيد مع الولايات المتحدة وتنافس أفكار كل منهما حول الديمقراطية وتدشين مرحلة من الاستقطاب الدولي ومزيد من المواجهات الدولية والتنافس التكنولوجي مما يفرض عليها مزيد من التحديات في المستقبل. وقد تتبلور أكثر مساعي الصين لعسكرة مناطق نفوذها الاقتصادي لحماية مصالحها الاستراتيجية.

المحور الأمني

- صراعات قائمة وتحولات قادمة: اتجاهات الإرهاب عام 2022
- تراكم استراتيجي : الحصاد العسكري المصري خلال العام 2021

صراعات قائمة وتحولات قادمة:

اتجاهات الإرهاب عام 2022

*تقى النجار

شهدت الساحة العالمية والإقليمية خلال عام 2021 جملة من المستجدات تحمل انعكاسات مباشرة على مستقبل الظاهرة الإرهابية لعام 2022؛ حيث نجاح حركة "طالبان" في الصعود للحكم في أفغانستان، والانسحاب الأمريكي المرتقب من منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استمرار تداعيات جائحة كوفيد - 19 الاقتصادية والأمنية والصحية على معظم الدول. ومن ثم تسعى هذه الورقة إلى استعراض المسارات المحتملة لعمل التنظيمات الإرهابية، وانعكاس ذلك على العلاقات بينها، فضلاً عن تناول استراتيجيات المكافحة المتوقعة.

جغرافيا متغيرة

من المتوقع أن يشهد عام2022جغرافيا متغيرة للنشاط الإرهابي، ويمكن استعراض أبرز ملامحها على النحو التالي:

تباين التواجد في الشرق الأوسط: على الرغم من تراجع عمليات التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الاوسط، إلا أن هذا لا يعني انتفاء التهديد الإرهابي هناك، فبالنسبة لنشاط تنظيم "داعش"، نجد أنه نفذ حوالي (1066) عملية في العراق خلال الفترة من 1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (1336) عملية في الفترة ذاتها لعام 2020، كذلك نفذ حوالي (335) عملية في سوريا خلال الفترة من 1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (538) عملية في الفترة ذاتها لعام 2020، كذا نفذ حوالي (4) عمليات في ليبيا خلال الفترة من 1 يناير 2021إلى

30نوفمبر 2021 مقارنة ب (9) عملية في الفترة ذاتها لعام 2020، بينما لم يستطيع التنظيم تنفيذ أي عملية في اليمن خلال الفترة سالفة الذكر فحين أنه نفذ حوالي (66) عملية هناك في الفترة ذاتها لعام 2020.

وفي ضوء هذه المعطيات، من المحتمل أن يشهد عام 2022 محاولات لإعادة التموضع من قبل تنظيم "داعش" في مناطق نفوذه التقليدية (العراق وسوريا)، فبالنسبة للعراق ربما يسعي التنظيم إلى توسيع جغرافيا عملياته هناك بجانب الاستمرار في توظيف ورقة الطائفية من خلال استهداف الشيعة، لا سيما مع الانسحاب الأمريكي المرتقب الذي قد يخلق فراغ أمني يساعده على إحياء نفوذه.

اما بالنسبة لسوريا فقد تشهد محاولات من جانب التنظيم لإعادة التمركز مرة أخرى في الشمال السوري بعد تراجع عدد عملياته هناك إلى النصف تقريبًا، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح الدولة السورية في استعادة السيطرة على الأراضي السورية ساهم بشكل كبير في تقليص نفوذ التنظيمات الإرهابية ما يؤكد على أن تحركات تلك التنظيمات المستقبلية قد تواجه بضغط أمنى وعسكري يساهم في الحيلولة من توسيع نشاطها.

وبالنسبة ليبيا واليمن، فمن المتوقع أن يكتفي التنظيم في ليبيا خلال عام 2022 بعمليات محدودة من أجل الحفاظ على صورته الجهادية هناك، اما بالنسبة لليمن فمن المحتمل استمرار تراجعه وانحسار نشاطه هناك، إذ أنه لم يحظ بالاستقرار في اليمن بسبب وحشيته وضعف علاقاته بالعشائر المحلية.

وبالنظر إلى نشاط تنظيم "القاعدة" المتوقع خلال عام 2022 في منطقة الشرق الأوسط، نجد أن تنظيم "حراس الدين" التابع له في سوريا يعاني في الوقت الحالي من ضغط أمنى وعسكري في أماكن تواجده في الشمال السوري من قبل "هيئة تحرير الشام" من ناحية، ومن قبل الطيران الأمريكي من ناحية أخرى، عبر تصفية واعتقال عدد من عناصره وقياداته، ما أسفر عن تحوله إلى خلايا متخفيه والتخلي عن اماكن ارتكازه، الأمر الذي انعكس بصوره مباشره على نشاطه وساهم بدرجه كبيره في تراجع عملياته، ومن ثم يُشير التقييم الحالي لفرع تنظيم "القاعدة" في سوريا إلى احتماليه استمرار تراجع عملياته خلال عام 2022.

لم يختلف مشهد تنظيم" القاعدة" في سوريا عن مشهده في اليمن، إذ يشهد تنظيم "القاعدة في اليمن" في الوقت الحالي حالة من التشظي، والتشرذم، والاقتتال الداخلي نتيجة لتصاعد الاتهامات المتبادلة تحت مسميات العمالة والجاسوسية، ناهيك عن فقدانه جزء كبير من موارده المالية نتيجة لخسارته للمناطق التي كانت تقع تحت سيطرته، ما انصرف بشكل جلي على تراجع نشاطه في اليمن، ومن المرجح أن يستمر ذلك المشهد خلال عام 2022، إلا إذا استطاع التنظيم إعادة ترتيب صفوفه الداخلية ونجح في تجاوز الضغط الأمني عليه.

تشير هذه المعطيات إلى احتمالية أن يشهد عام 2022 اختلاف في مسارات عمل التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الاوسط، ما يعني أن هناك مناطق ستشهد تعزيز نفوذ لنشاط التنظيمات ومناطق أخرى ستشهد تراجع في النفوذ، وذلك في ضوء جملة الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي للتنظيم من ناحية، ومدى تماسكه الداخلي من ناحية ثانية، وقدرة الدولة على تقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية من ناحية ثالثة.

التمدد في إفريقيا: تُعد إفريقيا جنوب الصحراء ساحة رئيسية لتنامٍ متوقع لنفوذ التنظيمات الإرهابية خلال عام 2022؛ فبالنسبة لتنظيم "داعش" سعى لهيكلة نهجه الإقليمي عبر نقل مركز ثقله إلى القارة الإفريقية، إذ عزز من نشاط "ولاية غرب إفريقيا" باستهداف عدد من الدول الواقعة في الساحل الإفريقي منها: نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد، بوركينا فاسو، ومالي، حيث بلغت عدد عملياته حوالي (446) عملية في الفترة من

1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (358) عملية في الفترة ذاتها لعام 2020. كذا عمل على إثبات وجود "ولاية وسط إفريقيا" عبر التوسع في تهديد موزمبيق، والكونغو الديمقراطية، وتنزانيا، حيث بلغت عدد عملياته حوالي (166) عملية في الفترة من 1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (78) في الفترة ذاتها لعام 2020.

ومن المرجح أن يشهد عام 2022 توسيع نطاق تمدد "ولاية غرب إفريقيا" في منطقة الساحل، إذ اشارت تقارير في نهاية عام 2021إلى قيام "ساني شوارام" (الزعيم الجديد لولاية غرب إفريقيا) بتكوين مجموعة من 200 إرهابي لمهاجمة الحدود النيجيرية مع تشاد، ويأتي هذا التحرك في ضوء التمدد الاستراتيجي الذي يهدف إليه التنظيم في منطقة الساحل. وفي سياق متصل، من المتوقع أن يسعى التنظيم عبر "ولاية وسط إفريقيا" إلى تكثيف نشاطه في نطاق تمركزه مع العمل على تدشين حلقات ربط بين مناطق نفوذه في وسط إفريقيا.

وبالنظر إلى نشاط تنظيم "القاعدة" المحتمل في إفريقيا خلال عام 2022، نجد أن "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تتمركز بشكل أساسي في مالي، وتشكل تهديدًا لتشاد، والنيجر، وبوركينافاسو، عملت على إيجاد موطئ قدم في كل من بنين، وتوجو، وكوت ديفوار، والسنغال، وذلك في إطار التخطيط طويل المدى الذي يتبناه قادة التنظيم في الوقت الحالي والذي يهدف إلى التوغل في عمق دول خليج غينيا. وعليه، من المحتمل يشهد عام 2022 قيام التنظيم باتخاذ خطوات ثابته من أجل التوسع باتجاه الدول الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي.

ويمكن القول إن الهدف الاستراتيجي للتنظيمات الإرهابية في إفريقيا خلال عام 2022 هو التمدد العملياتي واتساع نطاق التهديد الجغرافي، فهناك جملة من المحفزات تساعد التنظيمات الإرهابية لاسيما تنظيمي "داعش" و"القاعدة" على توسيع نطاق عملهما في إفريقيا يتعلق أولهما باستمرار الإشكاليات السياسية والأمنية والبيئية المركبة في الدول محل الاستهداف بما يوفر سياقات حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية سواء على صعيد التوسع الجغرافي، أو على صعيد التجنيد. وينصرف ثانيهما إلى ارتباك استراتيجيات مكافحة الإرهاب في إفريقيا، فلم تستقر الولايات المتحدة وفرنسا على خطة واضحة لمكافحة الإرهاب ما بين تعزيز وتطوير جهودهما في المنطقة، أو الذهاب لتقليص تواجدهما العسكري في المنطقة الساحل. ويتصل ثالثهما بانعكاسات جائحة كوفيد 19- التي القت بظلالها الأمنية والاقتصادية على معظم دول المنطقة، إذ اتاحت الجائحة فرصة للتنظيمات الإرهابية لتعزيز نشاطها وتوسيع نفوذها، حيث أسهمت في تقويض شرعية الحكومات، لا سيما في الدول محل الصراع.

تعزيز النشاط في اسيا: من المرجح أن يشهد عام 2022 توسع عمليات التنظيمات الإرهابية في جنوب اسيا، لاسيما تنظيم "داعش"، حيث بلغت عملياته في أفغانستان حوالي (333) عملية خلال الفترة من 1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (71) في الفترة ذاتها لعام 2020 ما يمثل زيادة بحوالي (4) أضعاف عملياته خلال عام واحد. ومن ثم سيسعى التنظيم إلى التوسع في عملياته في أفغانستان بهدف إثبات فشل "طالبان" في تحقيق الاستقرار هذا من جهة.

من جهة أخرى، من المحتمل أن يعمل التنظيم على تكثيف نشاطه في الهند وباكستان خلال عام 2022 في للضوء البحث عن ساحات بديلة لتوسيع نفوذه ناهيك عن رغبته والتمدد الجغرافي في المنطقة، حيث بلغ عدد عملياته في الاولى حوالي (9) عمليات خلال الفترة من 1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (4) في الفترة ذاتها لعام 2020، بينما بلغ عدد عملياته في الثانية حوالي (14) عملية خلال الفترة من 1 يناير 2021إلى 30نوفمبر 2021 مقارنة ب (13) في الفترة ذاتها لعام 2020.

من جهة ثالثة، تجادل بعض التحليلات بأن عام 2022 سوف يشهد إعادة بناء الهياكل التنظيمية لتنظيم

"القاعدة" في منطقة جنوب اسيا لا سيما وأن صعود حركة طالبان إلى الحكم سوف يتيح للتنظيم حرية الحركة في المنطقة، لكن هذا الطرح يثار حوله الكثير من الجدل في ضوء محددين؛ يتعلق أولهما بالضعف والتفكك الذي تعاني منه القيادة المركزية هناك، وينصرف ثانيهما إلى مقتضيات مصلحة "طالبان" التي تفرض عليها الوفاء بالتزاماتها مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على اعتراف دولي.

اتجاهات متنافسة

ثمة اتجاهات متنافسة متعلقة بالصراع الايدلوجي والصراع التنظيمي من المتوقع أن يشهدها عام 2022، ويمكن تناولها على النحو التالي:

الإرهاب المحلي مقابل العالمي: ربما يشهد عام 2022 تصاعد للإرهاب المحلي مقابل الإرهاب العالمي، إذ مثل نجاح حركة طالبان في السيطرة على الحكم في أفغانستان في ضوء تبنيها مفهوم الجهاد المحلي نموذجا ملهمًا لبعض التنظيمات الإرهابية الأخرى، الامر الذي تنصرف تداعياته إلى اتباع هذه التنظيمات الإيدلوجية ذاتها، وذلك بعد الانتكاسات التي يعاني منها تيار الجهاد العالمي. وبالتالي تركيز نمط الاستهداف على العدو القريب بدل من العدو البعيد.

وقد بدأت إرهاصات هذا التوجه تتبلور مع قيام "هيئة تحرير الشام" بفك ارتباطها بتنظيم "القاعدة"، إذ نجحت في ترسيخ نفسها في ديناميكيات الصراع السوري، وأصبحت في الوقت الراهن الحاكم الفعلي لشمال غرب سوريا، من ثم يمثل هذا النموذج سيناريو قابل للتكرار في المستقبل القريب والبعيد.

صراع داعشي طالباني: يعد الصراع بين "داعش" و"طالبان" ليس بالجديد حيث يعود إلى نهاية عام 2014، مع انتقاد الأول للثاني نتيجة عدم قيامه بالتطبيق الفعلي للشريعة، لا سيما في ضوء الخلاف العقائدي والإيدلوجي بينهما، فالأول تنظيم سلفي جهادي، ويسعى إلى تدشين خلافة أمميه، بينما ينتمي الثاني للمدرسة الديوبندية، ويهدف إلى إقامة إمارة إسلامية محلية.

وقد اتخذ هذا الخلاف منحى آخر مع قبول الثاني الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، إذ وصفه الأول "بالمرتد". ومع نجاح الثاني في الوصول للحكم شرع الأول في القيام بعمليات إرهابية اثبت انه لازال حاضرًا في المشهد الأفغاني. ومن المرجع أن يشهد عام 2022 تصاعد للصراع بينهما في ضوء سعى الأول إلى تعزيز نشاطه في أفغانستان، مقابل محاولات الثاني للتأكيد على نفوذه بجانب تقديم نفسه للمجتمع الدولي كشريك في مكافحة الإرهاب.

صراع داعشي قاعدي: على الرغم من أن مشهد الصراع بين تنظيمي "داعش" و"القاعدة" ليس بالجديد، حيث تكرر في سوريا واليمن والصومال وأماكن أخرى. إلا أن العلاقة بينهما في منطقة الساحل كانت تتميز بحالة من الاستثنائية القائمة على التعايش المشترك، غير أنها شهدت تحولاً كبيرًا، إذ تصاعد الصراع العملياتي والإعلامي بين "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" المبايعة لتنظيم "القاعدة"، وتنظيم "داعش الصحراء الكبرى" منذ عام 2020 واستمر إلى عام 2021، وذلك في إطار سعي القيادة المركزية للأخير إلى نقل مركز ثقله الإقليمي إلى إفريقيا وإعادة التموضع في ساحات بديلة بعضها يخضع لنفوذ الأولى، في مقابل محاولات الأولى للحفاظ على نفوذها في معاقله الرئيسة، وتأكيد قدرتها على الصمود ، ما أسفر عن اندلاع اشتباكات بين الطرفين، تطورت إلى قتال، ثم تحولت إلى حرب شاملة.

ومن المتوقع استمرار هذا صراع في عام 2022 في ضوء جملة من المحددات؛ يتعلق أولها بتمسك كل منهما بمصالحه وأهدافه. وينصرف ثانيها إلى ظهور فواعل في المشهد الجهادي في غرب إفريقيا ممثلة في حضور المتجدد "لجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان" المعروفة "بالأنصار" (وهي تابعة لتنظيم القاعدة) في شمال نيجيريا. ويتصل ثالثها بانعكاسات

تصفية عدد من القيادات الإرهابية في المنطقة، وعلى رأسها "عبد المالك دروكدال"، و"أبو وليد الصحراوي" و"أبو مصعب البرناوي" على العلاقة بينهما.

استراتيجيات محتملة

ثمة استراتيجيات محتملة متعلقة بالظاهرة الإرهابية من المتوقع أن يشهدها عام 2022، يمكن استعراضها على النحو التالي:

التفاوض مع التنظيمات: ربما يشهد عام 2022 تعزيز الاتجاه التفاوضي في التعاطي مع التنظيمات الإرهابية في ضوء تجربة الولايات المتحدة مع حركة طالبان، إذ شرعت الحكومة الباكستانية في الدخول في مفاوضات مع حركة طالبان باكستان خلال العام الجاري. كذلك دخلت مالي في مفاوضات مع "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" خلال عام 2020، أسفرت عن تبادل رهائن بين الطرفين وحصول الثانية على مبلغ قدرة 30 مليون يورو.

وبصفة عامة تنقسم الاتجاهات المتعلقة بالتفاوض مع التنظيمات الإرهابية ما بين مؤيد ومعارض؛ فهناك اتجاه يتبنى الطرح القائم على أن اتباع نهج التفاوض مع التنظيمات الإرهابية من شأنه التحريض على مزيد من العنف، وهناك اتجاه معاكس ينطلق من قناعة مفادها أن نهج التفاوض قد يؤدي إلى حقن المزيد من الدماء، إلا أن ما يرجح هذا الاتجاه أو ذاك هو قوة أو ضعف الدولة من ناحية، ونفوذ التنظيم سواء على صعيد السيطرة على الأرض أو على صعيد القبول المجتمعي من ناحية ثانية.

التعويل على الجيوش الوطنية: من المرجح أن يشهد عام 2022 التوسع في الاعتماد على الجيوش الوطنية في مكافحة الإرهاب، وذلك في ضوء عاملين يتعلق أولهما بالتحولات التي تشهدها استراتيجيات الدول الغربية والمتعلقة بتقليص تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا. وينصرف ثانيهما إلى عجز التداخلات الخارجية عن تحقيق نجاحات فعليه ضد التنظيمات الإرهابية. ومن ثم تمثل تلك المعطيات مؤشرات هامة نحو احتمالية تعزيز المقاربات الداخلية من أجل تقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية.

تفكيك المخيمات: من المحتمل أن يشهد عام 2022 حلحلة نسبية في قضية مخيمات التطرف، إذ شهد النصف الثاني من عام 2021، جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل بعض الدول لاستعادة مواطنيها من قاطني تلك المخيمات، وذلك في ضوء مناشدات المنظمات الدولية والولايات المتحدة للدول باستعادة مواطنيها الموجودين هناك. وعلى الرغم من الحاجة الماسة لتفكيك تلك المخيمات لأن استمرارها يحمل تبعات تهدد أمن المنطقة ككل، إلا أن هناك تهديدات محتملة لعودة قاطنيها إلى بلدانهم الأصلية سواء عبر نشر الخطاب الداعشي المتطرف، أو عبر تنفيذ عمليات إرهابية.

ناهيك عن الجدل المتعلق بفاعلية برامج الدمج الاجتماعي، حيث ركزت الأطروحات الأكاديمية على ضرورة اتباع استراتيجية "الدمج الاجتماعي" كإحدى الآليات المحورية للتعاطي مع العائدين من "داعش"، غير أن الواقع الفعلي يُشير إلى عكس ذلك إذ تعددت الحالات والنماذج المختلفة التي فشلت فيها تلك البرامج في تحقيق أهدافها، وذلك نتيجة لصعوبة نزع عقيدة التطرف والعنف التي تم غرسها في نفوس هؤلاء.

مجمل القول، من المرجح أن يشهد عام 2022 جملة من التحولات المتعلقة بالظاهرة الإرهابية، فعلى صعيد جغرافيا الظاهرة، هناك احتمالية لتباين النشاط في منطقة الشرق الأوسط، في مقابل التمدد في أفريقيا، ومحاولات التموضع في اسيا، وعلى صعيد التنافس الإيدلوجي والتنظيمي من المحتمل أن يبرز تنافس بين مفهومي الجهاد المحلي والجهاد العالمي، مع استمرار الصراع الداعشي الطالباني والصراع الداعشي القاعدي، وعلى صعيد استراتيجيات المكافحة من المتوقع تعزيز الاتجاه التفاوضي بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية، بجانب العمل على تعزيز المقاربة الداخلية لمكافحة الظاهرة الإرهابية، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات فعالة من اجل تفكيك مخيمات التطرف.

تراكم استراتيجي :

الحصاد العسكري المصري خلال العام 2021

*أحمد عليبة

واصلت القوات المسلحة المصرية خلال العام 2021 العمل على تنمية قدراتها الدفاعية الشاملة، في إطار برنامج التحديث والتطوير الذي بدأته قبل نحو 7 سنوات، وعكست مؤشرات العام 2021 تنامياً فى عملية التسليح لمواكبة التطورات العالمية، سواء من خلال استمرار تسلم العديد من الأسلحة وفقاً للجدول الزمني المتعاقد عليه سلفاً، أو إبرام صفقات تسلح جديدة. كما شهد العام 2021 قفزة ملحوظة فى مجال التصنيع المشترك مع كبريات القوي العالمية المنتجة للسلاح، بالاضافة إلى عملية توطين هذه الصناعة فى مصر، والاهتمام بمجالات نوعية.

وفى اطار المهام والأدوار الأساسية للقوات المسلحة، من الأهمية بمكان الإشارة إلى استمرار القوات المسلحة، خلال العام 2021 فى الأنشطة والفاعليات العسكرية الخاصة بمجال مكافحة الارهاب على المستوي الداخلي، بعدالانجازات التي حققتها فى العمليات الرئيسية فى اطار العملية سيناء 2018، مع استمرار تبادل الخبرات الدولية، وعكست البيانات الرسمية مدى قدرة القوات المسلحة على مجابهة المخاطر والمهددات الخارجية والعمل على تأمين وضبط الحدود المصرية فى ظل استمرار مظاهر عدم الاستقرار فى بعض دول الجوار، بالاضافة إلى الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

مؤشرات رئيسية

عكست حالة التسلح المصرية خلال العام 2021 ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي: الاستمرار فى سياسية تنويع مصادر التسلح، والشراكة الاستراتيجية فى عملية

التصنيع العسكري المشترك وفق المعايير الدولية، ومع كبريات الدول الصناعية في المجال العسكري في العالم، في إطار عملية توظيف توطين ونقل التكنولوجيا العسكرية، بالاضافة إلى تبني مسار توسيع وتطوير قاعدة الصناعة الوطنية، واختراق بعض المجالات النوعية في الصناعات العسكرية الاستراتيجية والدقيقية لاسيما الطائرات دون طيار "الدرونز".

وفيما يتعلق بعملية تنويع مصادر التسلح أيضا في نطاق السلاح أو الفرع الواحد في القوات المسلحة، فعلى سبيل المثال، استكملت القوات البحرية برنامج تسلح الغواصات (Type 209/1400) الألمانية حيث حصلت على القطعة الرابعة منها (أغسطس 2021)، كما اقتنت البحرية للفرقاطة "بريجاميني" (Fremm Bergamini) الإيطالية متعددة المهام والتي تم التعاقد على قطعتين منها العام 2020 وتسلمت مصر القطعة الأولي "الجلالة" في يناير 2021، والثانية "برنيس" في أبريل 2021. ومن قبل الفرقطات الفرنسية الشبحية جوينـد (Gowind)) التي اقتنت مصر منها القطعة الأولي ثم استكملت بناء باقي القطع مع الجانب الفرنسي في ترسانة الاسكندرية. كذلك بالنسبة للقوات الجوية، أعلنت مصر خلال العام 2021 عن ابرام صفقة جديدة لمقاتلات الرافال (Rafale) تتضمن 30 طائرة (مايو 2021)، بعد أن أثبتت الصفقة الأولى (24 مقاتلة) التي أبرمت عام 2015 جدوى استراتيجية في الأداء والكفاءة، كما طلبت مصر من الولايات المتحدة للقوات الجوية أيضاً طائرات النقل متعددة المهام (C-130J Super Hercules) ورادارات (SPS-4) الخاصة بالدفاع الجوي، وهو ما تمت الموافقة عليه في يناير 2022.

تطوير وتوطين الصناعة العسكرية

في اطار استراتيجية توطين الصناعات العسكرية، حرصت القوات المسلحة المصرية على ابرام تعاقدات للتصنيع العسكري المشترك مع كبريات القوي العالمية المصنعة للأسلحة التي يستخدمها الجيش المصري، وهي ليست استراتيجية جديدة على القوات المسلحة المصرية، حيث بدأتها في ثمانينيات القرن الماضي، بالشراكة مع الولايات المتحدة في اطار تصنيع الدبابة (M1A1 Abrams)، لكن هذا المسار شهد طفرة نوعية خلال السنوات الأخيرة، بدأتها مصر مع فرنسا، بالمشاركة مع شركة (Naval Group) الفرنسية في تصنيع الفرقاطة (Gowin)، بالإضافة الى اللانش القتالي (Rafale RIP 1200)، ثم الشراكة المصرية الألمانية بين ترسانة الإسكندرية وشركة TKMS لتصنيع الفرقاطة (MEKO A200EN) ودخل التعاقد حيز التنفيذ عام 2021، كما بدأت مصر وكوريا الجنوبية في العام ذاته وفي اطار اعلان الشراكة الاستراتيجية بينهما دراسة عملية التصنيع العسكري المشترك لمدفع الهاوتزر (K9) الذى تم استعراضه في المعرض الدولي للصناعات العسكرية (EDEX 2021) في القاهرة.

وعلى صعيد تطوير الصناعة الوطنية واختراق المجالات النوعية، يمكن الاشارة إلى قاعدة التصنيع العسكرية الوطنية التي تتوزع على العديد من المؤسسات الانتاجية، منها وزارة الانتاج الحربي والتي تمتلك حوالي 15 مصنعاً للمعدات والاسلحة والذخائر، بالاضافة إلى المنتجات المدنية، والشركة العربية العالمية للبصريات التي تنتج معدات المناظير والرؤية التي تستخدم في الصناعات العسكرية، وكذلك الهيئة العربية للتصنيع، وترسانة الاسكندرية، وقد قدمت هذه المصانع نماذج من الأسلحة المختلفة التي تم عرضها في معرض "EDEX 2021"، ومن أبرزها المجنزرة "سينا 200" وهي ناقلة جند متعددة المهام من انتاج مصنع (200 الحربي) ووضعت عليها للمرة الأولي نظام حماية خارجي من مقذوفات-RPG 7، كما قدمت نسخة مطورة من المدرعة "ST-500" وهي من نوعية المركبات التكتيكية الخفيفة الحركة، والروبوت (M-300 & X-300) الذي يتعامل مع العبوات الناسفة والشراك الخداعية والأسلاك المدفونة على جوانب الطرق. والمدفع الثنائي المضاد للطائرات (ZU-23 Mm)، بالاضافة الي التطور في الذخائر والرادارات محلية الصنع. ومن الأهمية بمكان أيضا اعلان مصر عن افتتاح أول مركز في الشرق الأوسط لعمرة طائرة الهليكوبتر التابع لمصنع حلوان للصناعات المتطورة والمصنف على أنه المصنع الثاني عالمياً من حيث تكنولوجيا الصيانة لهذه الطائرات، وهي خبرة نوعية أيضا تمتلكها مصر وعملت على تدريب كوادرها في روسيا للقيام بهذه المهمة.

وتمثلت النقلة النوعية فى عملية التصنيع الوطني، في اختراق مجال الطائرات المسيرة (الدرونز) التي شهدت انطلاقتها في النسخة الأولي من الطائرة (NUT) والتي تشكل نموذجاً واعداً في هذه الصناعة، وهي طائرة متعددة المهام حيث تقوم بعمليات الاستطلاع التكتيكي وتحديد الأهداف وتصحيح نيران المدفعية، وتمييز وتتبع الأهداف. وبها كاميرا كهرومغناطيسية، كما تبلغ سرعتها القصوى 180 كيلومترًا في الساعة، وتبلغ سرعتها الأفقية ما بين 120 و140 كيلو مترا في الساعة. ويمكنها البقاء في الجو لنحو 10ساعات تقريبًا، وحمولة تقدر بنحو 50 كلجم. بالاضافة إلى ذلك قدمت مصر خلال العام 2021 نماذج مختلفة من " الدرونز " المخصصة للتدريب مثل "هرم" و "قائد" من انتاج الهيئة العربية للتصنيع، والطائرات الهدفية.

وشهد العام 2021 كثافة في الأنشطة والفاعليات العسكرية المصرية على الساحتين الداخلية والخارجية، بالإضافة الى الاستمرارية في بعض الانشطة التي تعكس مواصلة برامج رفع الكفاءة والقدرات والتصدي للتهديدات والمخاطر، وتحقيق عامل الردع الاستراتيجي، بالاضافة الى عامل الدبلوماسية العسكرية.

برامج التدريب وتبادل الخبرات

على المستوى الداخلي، واصلت القوات المسلحة المصرية برامج التدريب الأساسية في اطار خطة الفاعليات والأنشطة العسكرية، والتي تهدف بالاساس إلى عملية رفع القدرات والكفاءة للمقاتل المصري، فلا يمكن تطوير الآلة العسكرية فقط، وإنما تقوم معادلة الجيوش على ترقية القدرات والامكانيات في الوقت ذاته، وعلى مستوى الاتجاهات الاستراتيجية الأربعة، ضمن المهام الرئيسية للأمن القومي المصري، من حيث تأمين الجبهة الداخلية على مستوي مكافحة الارهاب والجرائمة المنظمة العابرة للحدود، بالاضافة تنمية القدرات المصرية في تأمين المياة الاقتصادية في اطار الحفاظ على المقدرات والثروات المصرية في البحار وهي الاستراتيجية التي تبنتها مصر منذ بدء عملية ترسيم حدودها البحرية بشكل عام، وتحول بحريتها من البحرية الساحلية إلى البحرية العميقة.

وفي اطار عملية تبادل الخبرات المصرية مع القوى العالمية، فقد شهد العام 2021 أيضا العديد من المناورات المصرية ذات الطابع العالمي، ومن أبرزها المناورة المصرية الأمريكية (Bright Star) (سبتمبر 2021) والتي شهدت أكبر نسخة منذ انطلاقها فى ثمانينيات القرن الماضي، وعلى التوازي قامت مصر والولايات المتحدة بالتمرين المشترك (S0F03) لقوات المظلات وتدريب (S0F06) لقوات الصاعقة المصرية مع القوات الخاصة الأمريكية، وهو تمرين نوعي، فى مجال مكافحة الارهاب، الأمر الذى يؤكد على قوة العلاقات والتعاون العسكري المصري الامريكي، إضافة صفقة التسلح الامريكية المشار إليها سلفاً، وكذلك التمرينات البحرية الأخري والزيارات التى شهدها العام 2021، حيث قام قائد البحرية الأمريكية ففي أغسطس 2021 قام قائد القوات البحرية الأمريكية الفريق تشارلز كوبر بزيارة قاعدة "برنيس" البحرية (الأسطول الجنوبي) بصحبة الطراد الأمريكي "USS Monterey" لتدشين أول نشاط بحري بالقاعدة.

وفى السياق ذاته، وخلال شهر أكتوبر 2021، أجري الجانبان المصري والروسي، فعاليات التمرين المشترك (حماة الصداقة- 5)، والذي تضمن فى ختامه تنفيذ بيان عملى لإقتحام بؤرة إرهابية مسلحة داخل منطقة سكنية حدودية وتطهيرها من العناصر الإرهابية، ليعكس بشكل عام سياسة التوازن الاستراتيجي المصرية على المستوي العالمي وتبادل الخبرات التي احتل فيها برنامج مكافحة الارهاب أولوية رئيسية. فبالاضافة الى كل من الولايات المتحدة وروسيا أجرت القوات المسلحة المصرية عشرات التمرينات العابرة خلال العام 2021 فى البحرين المتوسط والأحمر، مع العديد من القوي الدولية، من أبرزها فرنسا واسبانيا، والهند، وبعض هذه التمرينات تم على المستوي الثنائي، وبعضها تم بشكل مشترك حتى وصل بعضها إلى مشاركة خمس دول تقريبا في بعض التمارين بشكل متزامن.

كذلك على المستوي الاقليمي، ودول الجوار فقد شهد العام 2021 أعلى مستوى من تلك الأنشطة خلال السنوات العشرة الاخيرة، فقد شمل العديد من الأنشطة مع الدول الحلفية والشركاء الاستراتيجين على

المستوي الاقليمي، منها دول الخليج، لاسيما السعودية والامارات، وبالاضافة الى ذلك أجرت مصر مناورة "حماة النيل" مع السودان وهي مناورة شاملة (برية وبحرية وجوية) فى مايو 2021 ، لتستكمل برنامج مناورات سابق تضمن مناورتي "نسور النيل 1،2 فى الفترة ما بين أبريل ونوفمبر 2020، بالإضافة الى مناورة (نسيم البحر) وهي مناورة متعددة الأطراف اجريت على المسرح البحري التونسي بقيادة أمريكية (يونيو 2021). وبالتالي وسعت مصر من حجم نشاط المناورات العسكرية مع القوي الاقليمية وبمشاركة دولية، ما ينم عن حجم العلاقات وتوسيع دائرة الشراكة، بالاضافة إلى منظور مصر للأمن الاقليمي في اطار حسابات أمنها القومي.

وفي إطار الدبلوماسية العسكرية وقعت مصر العديد من اتفاقيات وبرتوكولات التعاون العسكري بين مصر والعديد من الدول الافريقية، منها فى ابريل 2021 وقعت مصر اتفاقية تعاون استخباري مع أوغندا، بالتزامن مع توقيع اتفاق تعاون عسكري مع بروندي، ثم وقعت مصر وكينيا اتفاق تعاون دفاعي فى مايو 2021 . واكب ذلك افتتاح مصر رسميا مقر مركز مكافحة الارهاب لتجمع دول الساحل والصحراء (س،ص) خلال نفس العام، لتنسيق جهود الدول أعضاء التجمع، وتبادل المعلومات التي تعين هذه الدول على المواجهة الشاملة للارهاب. وهو ما يؤكد ترجمة الاهتمام المصري بالدائرة الافريقية وتنامي المصالح المشتركة بين مصر والعديد من الدول الافريقية، لاسيما المجال الأمني لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة، وكرافعة أيضا لأنماط العلاقات الأخري، السياسية والاقتصادية وغيرها، كما شمل هذا الجانب أيضاً التبادل العلمي والأكاديمي، حيث استضافت الاكاديميات العسكرية المصرية خلال العام 2021 العديد من الدراسين الافارقة والعرب.

وظهرت أيضا دبلوماسية المساعدات والتي تركزت في المقام الأول على مساعدة الدول الصديقة لمصر فى تجاوز أزمة كرونا، وقامت القوات المسلحة فى هذا الإطار بتوجيه اسطول من الطائرات المسلحة المصرية إلى العديد من تلك الدول، والتي كان ابزرها خلال العام 2021 على المستوي العربي والافريقي تونس وليبيا والسودان وجيبوتي، بالاضافة إلى الاردن ولبنان، وعلى المستوي الدولي كانت الهند من الدول التي أرسلت إليها مصر مساعدات في هذا الإطار، لتؤكد مصر بذلك على دعمها لهذه الدول في أوقات الأزمات.

وكذلك دبلوماسية الفاعليات والمؤتمرات العسكرية، على نحو ما سلفت الاشارة، في إطار الأنشطة العسكرية، أقمت مصر نسختها الثانية من المعرض الدولي للصناعات العسكرية "EDEX 2021"، والذي يشكل بالاضافة إلى ما سبق تناوله فى هذا السياق، بعد مهم فى الدبلوماسية العسكرية، حيث تم استضافة أكثر من 400 شركة عارضة من 42 دولة من جميع أنحاء العالم. كما أقامت مصر أيضاً المنتدى الدولي الأول للقوات الجوية (28 نوفمبر 2021)، بمشاركة وفود رفيعة المستوى من مختلف دول العالم، وعدد من الخبراء العسكريين، ورواد تكنولوجيا القوة الجوية، والمختصين من قطاع الملاحة العامة، ووفود شركات الصناعات العسكرية. كما أعلنت القوات البحرية المصرية خلال عام 2021 وفي إطار ما تحقق من نجاح في الفاعليات الدولية التي استضافتها مصر إطلاق النسخة الأولي من معرض الصناعات البحرية في الاسكندرية خلال العام 2022.

ختاماً، يمكن القول أن القوات المسلحة المصرية راكمت خلال السنوات السابقة بشكل عام منجز كبير فى اطار مهامها الرئيسية، عكست مدي ادراك القوات المسلحة لأهمية دورها الاستراتيجي فى مرحلة شهدت فيها الدولة المصرية والمنطقة بشكل عام تحديات غير مسبوقة على كافة المستويات، ويؤكد هذا المدرك معطي شديد الأهمية وهو الفكر الاستراتيجي للمؤسسة العسكرية، وقدراتها على التخطيط المتقدم لمجابهة التحديات ولمواكبة ما يستجد من تحديات محتمله فى المستقبل، بالاضافة توظيف فائض هذه القوة فى عملية استعادة المكانة الاقليمية والدولية التي تليق بالدولة المصرية، كما وظفتها أيضاً على المستوى الوطني في دعم القطاع المدني بشكل عام في اطار الدور التنموي للقوات المسلحة.

المحور الاقتصادي

- أوضاع مأزومة: اقتصاديات القوى الإقليمية في عام 2021
- حصاد عام مضى واتجاهات عام مقبل: سوق الأوراق المالية المصري
- سياسات فاعلة: إدارة التضخم في مصر خلال عام 2021

أوضاع مأزومة:

اقتصاديات القوى الإقليمية في عام 2021

*أحمد بيومي

شهدت القوى الإقليمية الأبرز بالمنطقة تغيرات كبيرة وجذرية على مستوى الساحة الاقتصادية، كان عاما مليئا بالتحديات الناجمة عن انتشار وباء كورونا والتي اختبرت مرونة الدول وقدرتها على التكيف والتغير السريع مع المستجدات، حاولت القوى الإقليمية التخفيف من حدة ذلك الوباء من خلال تعظيم تواجدها في محيطها الإقليمي إما من خلال سياسة الأمر الواقع، أو من خلال تحسين علاقتها بجيرانها الأمر الذي أثر على السياسات العامة للدول الداخلية منها والخارجية، وفيما يلي استعراض لأهم التطورات لعدد من دول المنطقة، ممثلة في: تركيا، إيران، وإسرائيل

تركيا: تحدي الجاذبية الاقتصادية

يدخل العالم العام الجديد 2022 في وسط حالة كبيرة من الضبابية التي قد يشكلها فيروس "أوميكرون" الجديد على الاقتصاديات، خاصة وأن فيروس كوفيد – 19 قد عطل الاقتصاديات العالمية بشكل لم نراه منذ الكساد الكبير، سلاسل التوريد هي الأخرى توقفت، وتم فرض حظر على التنقل والسفر بين البلدان المختلفة،

أزمة الطاقة العالمية هي الأخرى تسببت في ارتفاع معدل التضخم عالميا بشكل كبير، تسببت تلك العوامل في حدوث صدمات كبيرة لعدد من الاقتصاديات، من المعروف في أساسيات الاقتصاد أنه عندما يعاني الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة فإن السياسات الاقتصادية التي يتم اتباعها لاحتواء تلك الظواهر هي سياسات انكماشية تحتوي في طياتها سياسات تقليل عرض النقود في الأسواق من خلال رفع سعر الفائدة

أو إصدار السندات الحكومية، ومن الجانب الآخر تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، لكن يبدو أن الحكومة التركية لا تفضل اتباع القواعد الاقتصادية، حيث تدخل الرئيس التركي لخفض معدل الفائدة عدة مرات خلال الأشهر الأخيرة على الرغم من ارتفاع التضخم وضعف عملة الليرة التركية، حيث انخفض معدل الفائدة من 19% في سبتمبر ليصل إلى 15% في شهر نوفمبر (خفض ثلاث مرات منذ شهر سبتمبر)، ليس ذلك فحسب بل دافع الرئيس التركي أردوغان عن سياساته الاقتصادية وطالب الشعب التركي بالصبر على التضخم و الارتفاع في الأسعار، مشيرا إلى أن ما يحدث في الليرة التركية هو أمر عرضي سيستمر بشكل مؤقت وأن النموذج الاقتصادي الذي صممه والذي يعتمد على خفض معدلات الفوائد سيدعم معدلات نمو الأعمال وبالتبعية الصادرات. يبدو أن خطة الرئيس التركي في طريقها للتحقق حيث إن وزير التجارة التركي قد أشار إلى أن الاقتصاد التركي قد صدر أعلى مستوى له في التاريخ خلال شهر نوفمبر، حيث بلغت الصادرات 21.5 مليار دولار، وقد أظهر الاقتصاد التركي معدلات نمو كبيرة خلال الربع الثالث من عام 2021 بنسبة بلغت 7.4%، لكن ورغم تلك الإشارات الإيجابية توجد العديد من المخاوف حول قدرة الاقتصاد التركي على الصمود والاستمرار في العام الجديد، وما إذا كانت الأسعار ستعود بالفعل للاستقرار مرة أخرى.

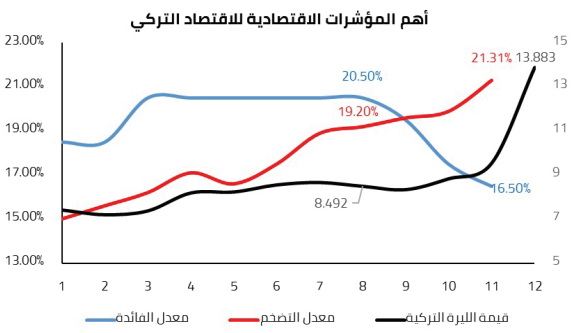

تستند السياسات الاقتصادية التركية إلى منطق واهن، وهو أن ما يمر به العالم من ارتفاع لمعدلات التضخم وآثاره السلبية على البلدان ليس بسبب معدلات الفائدة، ويدافع عن تلك السياسات بالإشارة إلى أن الدول التي أقدمت على رفع أسعار الفائدة مثل البرازيل وجنوب افريقيا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي، لم يعالج ذلك الرفع معدل التضخم أو يحافظ على عملة البلاد، فعلى سبيل المثال تهاوت عملة البرازيل بحوالي 30% منذ بداية انتشار جائحة الكورونا على الرغم من قيامها برفع أسعار الفائدة، وهو ما جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يتمسك برأيه أن رفع أسعار الفائدة هو مصدر كل الشرور التي تحدث بالاقتصاديات وأن طبيعة اقتصاديات البلدان لا يمكنها أن تتحمل ارتفاعات في أسعار الفائدة، خاصة أن تركيا هي دولة لا يعتمد اقتصادها على أي مورد أساسي بل تعتمد على الإنفاق الاستهلاكي لدفع عجلة الاقتصاد، ومن ثم فإن أي رفع لأسعار الفائدة من شأنه أن يقلل حجم النقد المعروض بالسوق، وخفض القدرة الشرائية للمواطنين وبالتبعية خفض الطلب والدخول في حلقة مفرغة من خفض العرض لصعوبة الحصول على تمويل، والدخول في انكماش اقتصادي.

يتحدث عدد قليل من الاقتصاديين عن نظرية جديدة في علم الاقتصاد تسمى المدرسة الكينزية الجديدة التي يتبناها "John H. Cochrane" الباحث بجامعة ستانفورد والباحث السابق في جامعة شيكاغو، والذي توصل في دراسة أجراها إلى وجود علاقة سببية ضعيفة بين معدلات التضخم المرتفع وبين خفض أسعار الفائدة، حيث بحث في دراسته عدد من الدول التي عانت من معدلات التضخم المرتفعة على الرغم من رفع أسعار الفائدة، ومن ثم بنت تركيا نموذجها الاقتصادي على تصور مفاده الإقدام على خفض أسعار الفائدة في الوقت الحالي، على الرغم من أنه قد يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري للبلاد، وانخفاض في قيمة الليرة التركية ومن ثم ارتفاع التضخم بالبلاد، لكن ذلك الخفض في سعر الفائدة يترك مساحة كبيرة للمستهلكين في تركيا للإنفاق والشراء ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الإنتاج وخلق وظائف جديدة وارتفاع التصدير، ويمكن القول أن ذلك التطور قد حدث بشكل جزئي لكنه غير كافي

فعليا لتبرير السياسات التركية، حيث ارتفعت الصادرات التركية خلال شهر نوفمبر بنسبة 33.4% على أساس سنوي، لتبلغ إجمالي الصادرات التركية خلال الأحد شهر الأول من العام الحالي 203 مليار دولار، واستطاع الاقتصاد التركي أن يحقق معدل نمو اقتصادي بنسبة 7.4% خلال الربع الثالث من العام الحالي، وارتفع الإنفاق العائلي بنسبة 9.1% في الربع الثالث من العام 2021.

يعتبر العام 2022 نقطة فارقة في تاريخ الاقتصاد التركي وخاصة النصف الأول من العام (الربع الأول والثاني) تعول السياسات التركية والنموذج الاقتصادي التركي على زيادة استهلاك القطاع العائلي ومن ثم خلق الوظائف وزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات التركية من ثم توليد تدفقات دولارية بالنقد الأجنبي بالبلاد، وهو ما سيترتب عليه تعويض العجز في الحساب الجاري الناجم عن خفض تركيا لأسعار الفائدة وانخفاض قيمة عملتها ومن ثم هروب الأموال الساخنة من البلاد، وهي احتمالية قائمة لكنها صعبة المنال إذ أنها تعتمد بالأساس على التوسع في نسب التلقيح عالميا، وتعافي الاقتصاد العالمي وعودة سلاسل التوريد وحركة التجارة العالمية ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات التركية الرخيصة.

من جانب آخر يبدو أن جولات الرئيس التركي مع الدول المجاورة تشير إلى أن عام 2022 سيحدث شيء مختلف في العلاقات التركية مع الدول العربية وبالأخص قطر والإمارات العربية المتحدة، حيث وقع الرئيس التركي عشرات الاتفاقيات مع قطر أثناء زيارته لها خلال شهر ديسمبر الحالي، وتصادفت زيارة الرئيس التركي لقطر مع زيارة ولي العهد السعودي وخادم الحرمين الشريفين محمد بن سلمان إلى الدوحة وهو ما يترتب عليه تعميق العلاقات التركية مع دول الجوار خاصة بعد محاولات تركيا التوصل إلى توافق مع الدول العربية لدعم صادراتها لها.

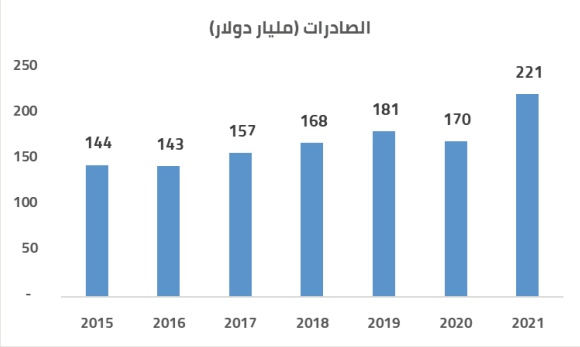

لكن من الناحية الأخرى فإن أردوغان الذي يراهن على تحسن الوضع العالمي وعلى تحسن الطلب العالمي، في ظل وضع عالمي يتسم بانخفاض نسبة من حصلوا على اللقاح (أكثر من 60% من سكان العالم لم يحصلون على اللقاحات بعد) هذا فضلا عن وجود مشاكل في القدرة على إنتاج اللقاحات وتوزيعها عالميا، يأتي ذلك في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية والأساسية والنفط عالميا، وتعطل سلاسل التوريد التي ترتب عليها ارتفاع تكلفة الشحن العالمية بأكثر من أربعة أضعاف وظهور متحور أوميكرون الذي يعدد العالم بإغلاق اقتصادي ولو جزئي مرة أخري، حيث أن أي إغلاق للاقتصاديات العالمية ولو جزئيا يعتبر الكابوس الأسوأ لتركيا في النصف الأول من العام القادم، إذ أن ما تنتهجه تركيا بالأساس مبني على زيادة الطلب على صادراتها.

إيران: الاتفاق النووي يحدد مصير الإقتصاد

الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد هيدروكربوني، حيث تحتل إيران المركز الثاني عالميا من حيث احتياطيات الغاز والمركز الرابع من حيث احتياطيات النفط، وعلى الرغم من أن اقتصادها يوجد به مساهمة زراعية وخدمية إلا أنه لازالت معظم عائدات النشاط الاقتصادي والعائدات الحكومية تعتمد على قطاعات النفط. سبق للحكومة الإيرانية أن تبنت استراتيجية إصلاح شاملة لاقتصادها في العام 2016/2017 ضمن رؤيتها الاقتصادية لمدة 20 عاما، ركزت تلك الخطة على تطوير اقتصاد مرن، والتقدم في

العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التميز الثقافي، وبالطبع فإن على رأس تلك الأجندة يأتي إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع المالي والمصرفي وإعادة تخصيص وإدارة عائدات النفط، وتوقعت تلك الخطة أن تحقق إيران معدل نمو اقتصادي سنوي بنسبة 8%.

توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق إيران نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% لعام 2020 (العام المالي الفارسي ينتهي في مارس 2020) لكن الاقتصاد الإيراني فاجأ الجميع بقدرته على تحقيق نمو اقتصادي أعلى من توقعات صندوق النقد الدولي والنمو بنسبة 3.4%، يحمل ذلك دلالات كبيرة حول قدرة إيران على الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي ضربت اقتصادها منذ عام 2018 وبالأخص مايو عندما فرض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عقوبات مشددة على طهران.

عند الحديث عن المشهد الإيراني ولتحليل ما ينتظر ذلك الاقتصاد في العام المقبل 2022، يجب أن يكون في حسباننا مجموعة من العوامل التي تعتبر أساس لبناء صورة يمكن الاعتماد عليها لتوقع ماذا ينتظر الاقتصاد الإيراني خلال العام القادم، بدايتها أن الدولة الإيرانية تعاني من عقوبات اقتصادية فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في محاولة منهم للضغط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي أو على الأقل التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك البرنامج يسمح بتفكيك الأجزاء غير المخصصة لأغراض غير سلمية ووضع البرنامج برمته تحت الإشراف الدولي، تدور المحادثات بين الجانبين (الإيراني من طرف وبين الجانب الأمريكي والأوروبي وإسرائيل من طرف آخر) منذ أعوام دون التوصل إلى اتفاق، شهد يوم 29 من الشهر الماضي استئناف محادثات فيينا بين ايران والقوى الكبرى بهدف التوصل إلى اتفاق لأحياء الاتفاق النووي لعام 2015، أو الوصول إلى خطة عمل مشتركة بين تلك البلدان يمكن البناء عليها للتوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، من الجدير بالذكر أن تلك المحادثات كانت قد توقفت قبل 5 أشهر تقريبا جزئيا لتجنب حدوث أي تصادم مع الانتخابات الرئاسية الإيرانية، شهدت تلك المحادثات التي تم استئنافها تزويد إيران للمسؤولين الأوروبيين والأمريكيين في فيينا بمسودات من شأنها رفع العقوبات عن طهران مع وجود وعود إيرانية بالالتزام نحو خطط يتم الاتفاق عليها بشأن برنامجها النووي. لكن يبدو أن واقع الأمور لا تسير مثل الدبلوماسية الإيرانية حيث أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في الأول من شهر ديسمبر أن إيران قد بدأت بالفعل في إنتاج يورانيوم مخصب بأجهزة طرد مركزي متطورة بمصنع فوردو "For-dow plant"، وهو ما تسبب في خيبة أمل بشأن الاتفاق النووي مع إيران مقابل رفع العقوبات الاقتصادية عنها. أصاب إعلان الوكالة الدولية جنون إسرائيل والتي دعت الدول التي تتفاوض مع إيران (فرنسا، المانيا، المملكة المتحدة، والصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية) لوقف تلك المحادثات على الفور، وبالطبع بادلتها إيران على الفور الاتهامات بمحاولة إسرائيل تسميم الأجواء في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني.

من ناحية أخرى فمنذ أزمة كوفيد – 19 تعاني إيران من انتشار فيروس الكورونا مع أكثر من 1.7 مليون حالة لتكون الدولة الأكثر تضررا في منطقة الشرق الأوسط، بعد عام من الإغلاق الصارم الذي شهدته البلاد في عام 2020، لكن لأن المصائب لا تأتي فرادى فقد عانت إيران موجة جفاف شديد تصنف أنها الأسوأ منذ 50 عاما، تسببت تلك الموجة في احتجاجات واسعة في محافظة أصفهان نتيجة لجفاف النهر ونقص المياه، دفعت تلك الحالة من الجفاف مجلس الحبوب الدولي لخفض توقعاته

بشأن إنتاج القمح عالميا لعام 2021/2022 وتوقع أن تصل واردات إيران من القمح إلى مستوى قياسي خلال العام المالي الفارسي (الذي ينتهي في مارس).

على مستوى الميزان التجاري لإيران فقد ارتفعت التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي بنسبة 2% على أساس سنوي لتبلغ 3.4 مليار يورو خلال التسع أشهر الأولى من العام 2021 (وفقا لغرفة التجارة في طهران)، حيث بلغت صادرات طهران 554 مليون يورو (زيادة بنسبة 14% على أساس سنوي، بينما بلغت وارداتها 2.7 مليار يورو بانخفاض بنسبة 0.6%)، لكن لازالت حركة التجارة الإيرانية مقيدة بشدة بالعقوبات الامريكية عليها.

أما عن الوضع الاقتصادي الإيراني فهو سيء للغاية، حيث يسجل الاقتصاد الإيراني معدلات انكماش بنسب كبيرة منذ فرض الولايات المتحدة الأمريكية لعقوباتها الاقتصادية على إيران، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لإيران في عام العقوبات الأول بنسبة 33% (مقابل ارتفاع بنسبة 6.5% في العام السابق له)، واستمر انكماش الاقتصاد الإيراني للأعوام التالية بنسبة 12.27% لعام 2019، وبنسبة 25.76% لعام 2020 نتيجة للأثر المزدوج لكل من العقوبات والإغلاق الاقتصادي خلال عام الكورونا، وكان متوسط معدل التضخم خلال العام 2021 قد بلغ 44.8%، وانفضت قيمة الريال الإيراني بنسبة 40% خلال الفترة من 2016 وحتى عام 2021 لتثبيته الحكومة عند مستوى 42000 ريال لكل دولار، وعلى الرغم من الارتفاع الشديد لمعدل التضخم إلا أن البنك المركزي الإيراني يحافظ على معدلات الفائدة عند مستوى 18.5% دون تغيير لسنوات .

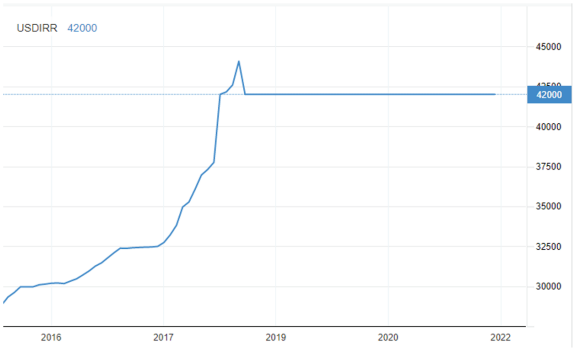

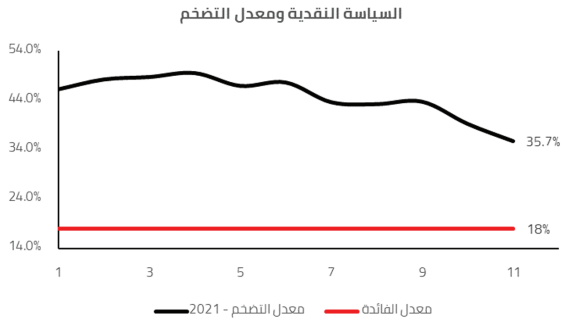

المصدر 1: المصدر قاعدة بيانات Trading economics

تسببت زيادة الإنفاق على مواجهة فيروس كوفيد – 19 وانخفاض عائدات النفط الى زيادة نسبة العجز المالي الإيراني إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أعلى مستوى لها منذ عقود، حيث بلغت الإيرادات الحكومية خلال الفترة منذ أبريل إلى ديسمبر (9 أشهر الأولى من العام المالي 2020/2021) 55% فقط من الميزانية المعتمدة للعام، حيث أن انخفاض أسعار النفط وإغلاق سوق التصدير ترتب عليها عدم تحقق إلا 14% من مستهدف العوائد المتولدة عن ذلك القطاع، في نفس الوقت تسببت ارتفاع تكاليف المساعدات الصحية والاجتماعية إلى ارتفاع إجمالي النفقات بنسبة 28% على أساس سنوي. أما على مستوى الأفراد فقد تسببت الظروف الاقتصادية الأخيرة في زيادة الضغط على الأسر ذات الدخل المنخفض وتوقف جهود الدولة لاحتواء الفقر، وترتب على ذلك ارتفاع معدل الفقر بنسبة 1% ليصل إلى 14%.

تعتمد توقعات العام 2022 حول مستقبل الاقتصاد

الإيراني على قدرة الدولة على احتواء فيروس كوفيد – 19 وعلى تطور الجائحة عالميا، يرتبط التعافي الاقتصادي بالبلاد بمعدل انتشار اللقاحات وعودة الطلب من جانب الشركاء الإقليميين، وبالطبع فإن الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني هو مفتاح عودة الاقتصاد للنمو مرة أخرى، لكن وفي ظل السياسات التي تنتهجها طهران فإنه لا يتوقع أن يحدث انجاز كبير في ذلك الملف، وللدلالة على مدى استجابة الاقتصاد الإيراني لأي أخبار حول رفع العقوبات فقد ارتفعت قيمة العملة الإيرانية بنسبة 15% في شهر نوفمبر فور اعلان الولايات المتحدة الامريكية عن نيتها تخفيف العقوبات الاقتصادية عن ايران.

على الأرجح لا يمكن التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد الإيراني خاصة في حال عدم التوصل لاتفاق حول برنامجها النووي، أو على الأقل سير المحادثات بشكل ناجح حيث نتوقع أن يظل معدل التضخم عند مستوى 20% على المدى المتوسط (مقابل 35.7% في شهر نوفمبر)، وهو ما سيترتب عليه استمرار ارتفاع معدلات الفقر في البلاد لتصل إلى حوالي 20%، على الرغم من المحاولات الحكومية لتقديم برامج تدابير الحماية الاجتماعية إلا أنها ستعوض الجزء المفقود نتيجة التضخم بشكل جزئي وستتأكل تدريجيا في حال استمرار التضخم، أما عن العجز المالي، فإذا استمرت العقوبات فإن ذلك يعني عدم قدرة إيران على الاستفادة من الانتعاش في أسعار النفط وهو ما سيبقي العجز المالي للدولة إلى أكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي ويرجح أن يتجاوز الدين 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال العام 2020/2021، ونظرا لأن البلاد تعتمد على تمويل ذلك العجز من خلال الاستدانة بشكل قصير الأجل بمعدلات فائدة مرتفعة فإن تلك الاستدانة تزيد من مدفوعات الفائدة، وتهدد ببيع الأصول العامة والضغط على القطاع المصرفي الذي يعاني بالفعل من نقص في رأس المال..

تتغير نظرتنا كليا عن الاقتصاد الإيراني في حال التوصل إلى اتفاق بشأن الملف النووي وهو ما سيترتب عليه إلغاء العقوبات الاقتصادية عن الاقتصاد الإيراني ومن ثم قدرة إيران على الاستفادة من سوق التصدير، سيترتب على ذلك انتعاشه كبيرة بسوق النفط والغاز بشكل كبير لأنها الموارد الطبيعية الاسهل في التعافي يليه التعافي في القطاع الصناعي وزيادة في صادرات البلاد ومن ثم تحسن في سعر صرف العملة المحلية وبالتالي انخفاض معدل التضخم إلى مستويات ما قبل العقوبات الاقتصادية.

إسرائيل: نمو محدود يواجه مشاكل هيكلية

يعرف عن الاقتصاد الإسرائيلي أنه اقتصاد حر متقدم تقنيا، يعد الألماس المقطوع والمعدات عالية التقنية والمستحضرات الصيدلانية من بين أهم الصادرات للدولة العبرية، بينما تعتبر أهم الواردات النفط الخام والحبوب والمواد الخام والمعدات العسكرية. أدت اكتشاف حقول الغاز الطبيعي قبالة السواحل الإسرائيلية منذ عام 2009 إلى زيادة حالة التفاؤل بشأن قدرة البلاد على توفير احتياجاتها من الطاقة، فيما يعرف بأمن الطاقة، كان حقلا تمار و ليفياثان من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي البحري في العالم خلال العقد الماضي، وقد بدأت إسرائيل تصدير الغاز لكل من مصر والأردن في عام 2020.

عادة ما تسجل إسرائيل عجزا كبيرا في الميزان التجاري يقابله فائض في السياحة وغيرها من الصادرات الخدمية هذا فضلا عن التدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، تسببت جائحة الكورونا في تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل كبير خاصة منذ بداية مارس

2020 مقارنة بالمتوسطات التاريخية الأخيرة، لكن الركود في إسرائيل كان أقل حدة من مثيلاتها في دول الشرق الأوسط الأخرى، يعود الفضل في ذلك إلى التنوع في قاعدتها الاقتصادية وطرحها للقاح بشكل سريع. خلال الأعوام منذ 2016 وحتى 2019 بلغ متوسط النمو 3.6% سنويا مدفوعا القدرات التصديرية للبلاد. نجحت الحكومة الإسرائيلية في إقناع الكنيست الإسرائيلي بإقرار الميزانيات لعامي 2021 & 2022، وهي تعد الميزانية الأولى للبلاد منذ عامين، تلك الموافقة من جانب الكنيست تؤكد على قدرة الأحزاب المختلفة في الكنيست الإسرائيلي على تمرير تشريعات وهو من شأنه أن يقلل من مخاطر الاستقرار السياسي بالبلاد، وفقا للميزانية الجديدة للبلاد فإن العجز المستهدف هو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، و3.9% في عام 2022، منخفضا من ذروته التي بلغت 11.4% في عام 2020 بسبب سياسات الإنفاق العام التي قامت بها إسرائيل بهدف مواجهة الوباء. جاء تحسن المالية العامة هذا العام مدفوعا بشكل كبير بالانتعاش الاقتصادي القوي، والتخفيف التدريجي من سياسات وتدابير دعم الوباء. كانت الإيرادات الناتجة من قطاع التكنولوجيا الذي ازدهر خلال فترة انتشار الكورونا النصيب الأكبر من هذا التعافي الاقتصادي. تأتي تلك الأرقام التي استهدفتها الموازنة لتكون أكثر تفاؤلا من تلك الأرقام التي تم تصورها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني والتي توقعت أن يكون نسبة العجز 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وينخفض إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

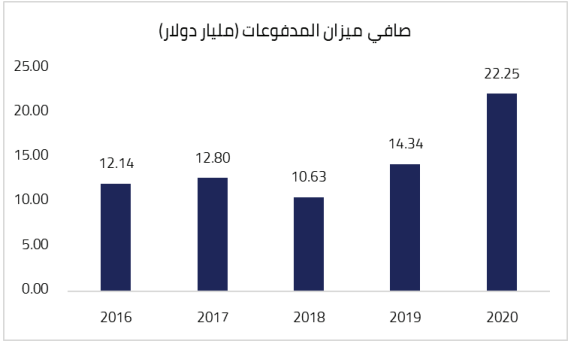

ترى الحكومة الإسرائيلية أن أهداف الميزانية تأتي متسقة مع التزامها للدين العام، والذي يبلغ ذروته عند مستوى 74% من الناتج المحلي الإجمالي ثم ينخفض تدريجيا إلى نحو 60% على المدى المتوسط، كان يمكن أن يشكل مستوى الدين العام الإسرائيلي للناتج المحلي الإجمالي مع تباطؤ النمو الاقتصادي نقطة ضعف بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، وكانت المخاطر تلوح في الأفق من احتمالية أن تخفض وكالات التصنيف الائتماني التصنيف الائتماني للديون السيادية لدولة إسرائيل. لكن وفي ظل ما حققه الاقتصاد الإسرائيلي من نمو اقتصادي قوي خلال الربع الثاني من العام الحالي نرى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لن تتجاوز حاجز 74% في العام 2021، وستظل مستقرة أيضا في الأعوام 2022، 2023.

من جانب آخر وافق الكنيست على قانون الترتيبات لعام 2021 و2022، خطة السياسة الاقتصادية الحكومية، يحتوي القانون على العديد من مبادرات الإصلاح الهيكلي والتي من بينها رفع سن المعاش التقاعدي للمرأة، وتخفيف الحواجز التجارية والاستيراد والدفع بإلغاء الضوابط التنظيمية، واتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها أن تعزز من تسهيل انتقال الاقتصاد إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ومن ثم وحيث أن الاقتصاد الإسرائيلي قد شهد انتعاش قوي في العام 2021، فمن المتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 7.3% في عام 2021، و4.07% في عام 2022، و3.57% في عام 2023. نبني افترضنا على أن يدعم حملات التلقيح الكبيرة التي قامت بها البلاد تعافي سوق العمل بشكل تدريجي، وتقلل من حالات التخوف حول قدرة الطلب المحلي على العودة والنمو مرة أخرى إلى مستويات ما قبل الجائحة، ومن ثم فإن ذلك سيحفز الاستهلاك الخاص على النمو خاصة في ظل وجود عملة قوية وانخفاض في معدلات التضخم. نرى أن صادرات تكنولوجيا الخدمات الفائقة لإسرائيل سينمو بشكل جيد. لكن تلك التوقعات بالأساس تعول على استمرار تعافي الحالة الصحية واستقرار معدلات التضخم، حيث إن حدوث شيء معاكس في كل من الامرين السابق الإشارة إليهم يلوح بتأخر الانتعاش أو عدم القدرة على تحقيق الأداء المشار إليه أعلاه.

لكن من الناحية الأخرى يأتي الجانب المظلم من تلك الصورة، حيث لا يزال التفاوت في الدخل وارتفاع أسعار المساكن والسلع مصدر قلق لعدد كبير من الإسرائيليين، تعاني البلاد من حالة من عدم المساواة في الدخل، ويعد الفقر في إسرائيل من بين أعلى البلدان في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية 21% تقريبا، يعتقد الرأي العام أن السبب وراء ذلك يعود إلى سيطرة عدد صغير جدا من كبار رجال الأعمال على مفاصل الاقتصاد بالبلاد، وهو ما تسبب في نداء العديد من الأصوات الحكومية إلى إجراء إصلاحات لتعزيز المعروض من المساكن وزيادة المنافسة في القطاع المصرفي لمعالجة تلك الحالة من المظالم العامة، لكن وعلى الرغم من ذلك لازال المعروض من المساكن يؤثر على قدرة الإسرائيليين من الشباب على شراء منازل، أما عن أسعار المواد

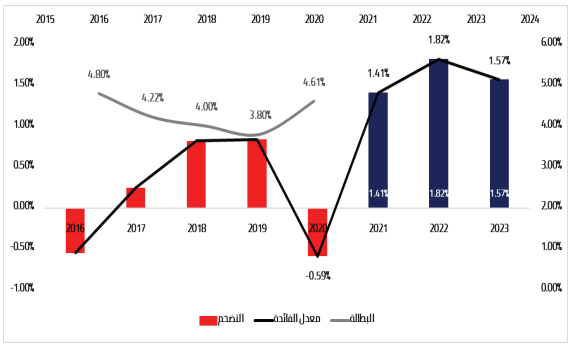

الغذائية المرتفعة هناك فيعود ذلك إلى العديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدولة.

على المدى الطويل، إذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه فمن المحتمل أن تواجه إسرائيل مشاكل هيكلية ترتبط بمعدلات المشاركة العمالية المنخفضة (المجتمعات المسيحية، والعربية الإسرائيلية) في الشرائح الاجتماعية الأسرع نموا، حيث يوظف قطاع التكنولوجيا القوي في إسرائيل نسبة 8% فقط من القوة العاملة، أما الباقي فيعملون في التصنيع والخدمات والقطاعات الأخرى والتي غالبا ما تواجه ضغوط يترتب عليها انخفاض الأجور نتيجة للمنافسة العالمية، أمر أخر ملحوظ وعلى الرغم من أن إسرائيل تأتي في المركز الثاني عالميا من حيث الإنفاق على البحث العلمي إلا أن الإنفاق على المؤسسات التعليمية لا يزال منخفضا في حال مقارنته بمعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي لديها نفس الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

حصاد عام مضى واتجاهات عام مقبل:

سوق الأوراق المالية المصري

شهدت سوق الأوراق المالية أداء باهتًا خلال عام 2021، مع استمرار جيد في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وهي ظاهرة جيدة خلال العام مقابل العام السابق الذي لم يشهد أيًا من الطروحات الحكومية. وقد برزت أهم تلك الطروحات في الطرح الخاص بشركة إي فاينانس -عملاق المدفوعات الحكومية- بمصر ، وبيع حصة إضافية من شركة أبو قير للأسمدة عبر البورصة، أما عن الطروحات الخاصة فقد كان طرح شركة تعليم لخدمات الإدارة أول اكتتابات العام، وشهد العام أيضًا القيد الفني لشركة التشخيص المتكاملة القابضة. وعلى الرغم من انتهاء العام إلا أن شركة غزل المحلة لكرة القدم، كانت قد بدأت عملية الاكتتاب في شريحة الطرح الخاص خلال الأسبوع قبل الأخير من العام 2021، ويجري حاليًا الإعداد للاكتتاب في الطرح العام، وهو ما يشير إلى احتمالية طرحها للاكتتاب العام في أوائل عام 2022.

عام بأداء سيئ

على مستوى أداء سوق الأوراق المالية المصري لم يكن العام من حيث الأداء بالنسبة لسوق الأوراق المالية المصري جيدًا، حيث جاء أداء سوق الأوراق المالية المصري من بين الأسوأ بين بورصات العالم، حيث إنتهى بانخفاض بأكثر من 23%، وشهد العام خروجًا كبيرًا للمستثمرين الأجانب وسيطرة الأفراد على أداء الأسهم على مدار العام. وعلى مستوى الأداء فقد ارتفع المؤشر الثلاثيني (المؤشر باللون الأزرق) بنسبة 10.18% خلال العام المنقضي، وارتفع المؤشر السبعيني (المؤشر باللون الأحمر) بنسبة 2.64%، أما عن مؤشر 100 (المؤشر باللون الأسود) فقد ارتفع بنسبة 5.08%.

أداء المؤشرات الثلاثة بسوق الأوراق المالية المصري

وعلى الرغم من تحسن الأداء، لكن لا يعد بأي حال من الأحوال مؤشرًا مؤكدًا على صحة البورصة، حيث لا يزال أداء البورصة المصرية أقل من نظيراتها بالمنطقة والتي شهدت جميعها نموًا برقمين (نمو بنسبة أكبر من 10%)، حيث ارتفع مؤشر "TASI" السعودي بنسبة 30.99%، وارتفع مؤشر سوق أبوظبي الوطني بنسبة 27.51%، وسجل سوق دبي ارتفاعًا بنسبة 10.18%.

أداء مؤشرات الأسواق العربية مقارنة بسوق الأوراق المالية المصري

زخم كبير بسوق الطروحات

أما على مستوى الطروحات وإدراج الشركات بسوق الأوراق المالية فلم يكن هو الآخر العام الأفضل، حيث شهدت البورصة المصرية الطرح الأول لها في أبريل من العام 2021 بطرح شركة تعليم لخدمات الإدارة، وهو يأتي تقريبًا بعد عام من الطرح الأخير الذي شهدته سوق الأوراق المالية المصري في عام 2019 بطرح شركة راميدا، حيث طرحت شركة تعليم نسبة 49% من أسهمها (46.55% للمؤسسات، و2.45% للأفراد) وشهد الطرح إقبالاً كبيرًا من المستثمرين، حيث تمت تغطيته بمقدار 29 مرة، فيما تم تغطية الطرح الخاص بنحو 2.34 مرة، ويعتبر الطرح ذا مكانة خاصة، حيث إنه يمثل أول اكتتاب رقمي في مصر؛ إذ تم الترويج له من خلال قنوات الاتصال الرقمية، ونجحت تلك الوسائل التسويقية في تمهيد الطريق لنموذج جديد لترويج الطروحات، الأمر الذي سيحفز الشركات على تسريع خططها للإدراج بسوق الأوراق المالية المصري.

ثم كان هناك الإدراج الفني لشركة التشخيص المتكاملة (وهي شركة تعمل في مجال الرعاية الصحية في مصر والأردن ونيجيريا والسودان) وهو الطرح الثاني بسوق الأوراق المالية المصري الذي تم في مايو من العام، ويعد ذلك الإدراج الفني هو القيد الأول من نوعه بالبورصة المصرية، حيث إنه أول قيد مزدوج للشركة المدرجة بالأساس ببورصة لندن، وقد شهد الطرح تغطية بحوالي 11 مرة، وقامت الشركة في ذلك الطرح بتحويل حصة تمثل 5% من أسهم الشركة (30 مليون سهم) للإدراج بسوق الأوراق المالية المصري.

أما عن الطروحات الحكومية فقد مثل عام 2021 عودة لبرنامج الطروحات الحكومية مجددًا، ذلك البرنامج الذي تم الإعلان عنه للمرة الأولى في عام 2018 والذي يأتي ضمن برنامج الدولة لتعظيم دور القطاع الخاص بالاقتصاد وطرح بعض الشركات المملوكة للقطاع العام للشراكة من جانب القطاع الخاص. ومن الجدير بالذكر أن الإجراء الأخير في ذلك البرنامج يعود إلى شهر مارس 2019، عندما طرحت شركة

الشرقية للدخان 4.5% من أسهمها بسوق الأوراق المالية، وتم تجميد البرنامج فيما بعد بسبب ما شهدته البلاد من جائحة الكورونا، لكن العام 2021 كان عام العودة حيث شهد شهر أكتوبر طرح عملاق المدفوعات الإلكترونية الحكومي إي فاينانس، ذلك الطرح الذي جمع 5.8 مليارات جنيه مقابل طرح 26.1% من أسهم الشركة، وتمت تغطيته من جانب المؤسسات بنحو 6.8 مرة، وتمت التغطية من جانب الأفراد بمقدار 61.4 مرة، وقد أكد ذلك الطرح على ثقة المستثمرين الأجانب بالبورصة المصرية والاقتصاد المصري، حيث استحوذ المستثمرون الأجانب على نسبة 72% من الأسهم المطروحة، وهو ما يؤكد سعي الحكومة المصرية لجذب استثمارات أجنبية مباشرة عالية الجودة، ومهد ذلك النجاح الطريق للطرح العام الثاني الذي تمثل في بيع نسبة 10% من أسهم شركة أبو قير مقابل 2.25 مليار جنيه خلال شهر ديسمبر من عام 2021.

تلك النجاحات التي شهدها برنامج الطروحات الحكومية خلال العام 2021 يمهد الطريق لطروحات أخرى مثل طرح شركة الصناعات الكيماوية (كيما) وذلك بعد أن تثمر المشروعات التي افتتحها الرئيس (مجمع كيما الصناعي الجديد للأمونيا واليوريا بأسوان) خلال جولته في محافظات صعيد مصر في أرباح الشركة، وذلك وفقًا لتصريحات وزير قطاع الأعمال العام هشام توفيق. طرح آخر يجري الحديث عنه منذ ثلاث سنوات تقريبًا هو طرح بنك القاهرة، الذي تأجل لعدة مرات. مصر القابضة للتأمين هي الأخرى قد تعيد طرح إحدى شركاتها التابعة "مصر لتأمينات الحياة" و"مصر للتأمين" والتي كان من المقرر طرحها في الربع الأخير من عام 2019. شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير تتطلع لبيع حصة إضافية من أسهمها بالبورصة في منتصف عام 2022، وشركة موبكو في طريقها أيضًا لطرح حصة إضافية من أسهمها في عام 2022.

شركات أخرى مملوكة للشركة الوطنية للخدمات العامة في طريقها للطرح بسوق الأوراق المالية ضمن برنامج صندوق مصر السيادي، من ضمن تلك الشركات التي تم الإعلان عنها شركة صافي، وشركة الوطنية للبترول والتي سيتم بيعها لمستثمر استراتيجي، حيث أشار صندوق مصر السيادي في وقت سابق من شهر نوفمبر من عام 2021 إلى أنه على وشك الانتهاء من إجراءات إعادة الهيكلة الخاصة بالشركتين.

على مستوى شركات القطاع الخاص التي تعتزم الإدراج بالبورصة المصرية فلدينا شركة ماكرو جروب عملاق مستحضرات التجميل التي تخطط لطرح 45.8% من أسهمها بالبورصة عبر اكتتاب عام أولي في الربع الأول من عام 2022، وشركة المنتجات الغذائية الصحية "أبو عوف" أيضًا تخطط لطرح أسهمها في الربع الثاني من عام 2022، وبالفعل قامت الشركة باختيار المجموعة المالية هيرميس مؤخرًا لإدارة الصفقة، ولدينا أيضًا شركة الخدمات المالية غير المصرفية ابتكار التي تخطط لدخول

سوق الأسهم في أوائل عام 2022، وشركة جالينا القابضة أيضًا كانت تخطط لطرح أسهمها بالبورصة المصرية في أوائل عام 2021، لكنها أجلت القرار انتظارا لتحسن ظروف السوق.

تطورات تفتح آفاقًا جديدة

أما على مستوى السوق فبعد السماح بدخول شركات ذات الاستحواذ الخاص للسوق المصرية "SPAC" في نوفمبر 2021 (شركة يتم تأسيسها وإدراجها بسوق الأوراق المالية المصري والاكتتاب العام بها ومن ثم استخدام حصيلة تلك الأموال للاستحواذ على شركة أخرى بالسوق، ومن ثم يتم إدراج الشركة المستحوذ عليها بسوق الأوراق المالية)، فإن ذلك يُعد تطورًا واعدًا بسوق الأوراق المالية، حيث إنه وفور الإعلان عن السماح لشركات "SPAC" أعلنت شركتان على الأقل عزمهما تأسيس ذلك النوع من الشركات وإدراجها بالبورصة، خاصة وأن تلك الآلية توفر للشركات الناشئة التي تواجه صعوبات في الإدراج بالبورصة فرصة للطرح العام بسوق الأوراق المالية المصري.

أما عن أبرز الأحداث التي ننتظرها في بداية عام 2022 فهي دخول ضريبة الأرباح الرأسمالية حيز التطبيق في يناير من عام 2022، حيث سيتم فرض ضريبة قيمتها 10% على الأرباح الرأسمالية التي يجنيها المستثمرون المقيمون، تلك الضريبة شهدت حالة كبيرة من القلق حيث توقع المحللون أن يكون لها أثر سلبي على حجم التداولات بالسوق، يترتب عليه حدوث انخفاضات كبيرة بالسوق، وهو ما دفع الحكومة للدخول بحزمة مقترحة من المحفزات والتي تتضمن بعض الخصومات على المصروفات التي تتعلق بالتداول وغيرها من المحفزات الأخرى لتخفيف أثر تلك الضريبة على مستثمري التجزئة.

اتجاهات ضبابية

لكن ثمة مخاوف تلوح في الأفق خاصة في البورصات العالمية في عام 2022، حيث تبدو الأمور مختلطة إلى حد كبير، حيث توجد حالة كبيرة من القلق بين المحللين في الأسواق العالمية، إذ قد يكبح معدل التضخم العالمي الرؤية الإيجابية بشأن أداء الأسواق خلال العام القادم، خاصة مع إعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عزمه الإسراع في وتيرة بيع السندات في الأسواق، وربما النظر في أسعار الفائدة خلال العام 2022، وهو ما قد ينذر بتغير ظروف السيولة التي شهدتها الشركات خلال العام الماضي والتي ساعدت الشركات على تسجيل أرقام قياسية بسوق الأوراق المالية. مخاوف أخرى يشهدها العالم نتيجة ظهور متحور أوميكرون الذي ظهر مؤخرًا، حيث يفرض العديد من القيود على السفر بين البلدان، وهو ما يلقي بظلاله على حالة الضبابية التي تشهدها أسواق الأسهم خلال العام المقبل.

سياسات فاعلة:

إدارة التضخم في مصر خلال عام 2021

*أسماء رفعت

شهد عام 2021 عدداً من التطورات المحلية والعالمية التي أثرت بدورها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر، وقد كان من أهم تلك التطورات استمرار تداعيات جائحة كورونا في بداية العام، ثم بدء موجات التعافي الاقتصادي التي خلفت وراءها زيادة في معدلات الطلب العالمي على عدد كبير من السلع والخدمات، الأمر الذي انعكس بدوره على اضطرابات في سلاسل الإمداد، ونتج عن ذلك موجات تضخمية عالمية. وقد أثرت تلك الموجات التضخمية على كافة الاقتصادات ومن بينها الاقتصاد المصري، إلا إن نتائج جميع اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال عام 2021 جاءت بتثبيت أسعار الفائدة، فما تفسير ذلك وكيف تحققت المستهدفات النقدية في مصر خلال عام 2021؟

التطورات العالمية خلال عام 2021

شهد عام 2021 تتابع عدد من الأحداث والتطورات المتباينة، والتي كان لها تأثيرات مختلفة على الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية؛ فقد شهدت بدايات العام استمرار تراجع النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة استمرار تداعيات أزمة جائحة كورونا وتطوراتها، وتطبيق الإجراءات الاحترازية المصاحبة لها، الأمر الذي انعكس على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، فتراجعت معدلات الإنتاج بكافة القطاعات وخلق ذلك موجه تضخمية عالية. ومع توافر اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا وبدء توزيعها على المواطنين بكافة دول العالم، بدأ الاقتصاد العالمي مرحلة التعافي وسادت نظرة

إيجابية بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، وتراجعت حالة عدم اليقين التي كانت سائدة من قبل. وقد أدت تلك النظرة التفاؤلية إلى ارتفاع معدلات الطلب بصورة كبيرة مما أدى إلى الضغط على المخزون السلعي، ومع اضطراب الظروف الجوية تراجعت إنتاجية القطاع الزراعي العالمي، وتزامن ذلك مع حذر منتجي الطاقة فاستمر انتاج الطاقة منخفضا بالمقارنة بمعدلات الطلب، وقد ساعدت كافة تلك العوامل على تراجع معدلات العرض الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية، وانعكس ذلك على الاقتصادات المحلية. وفي أثناء محاولة إعادة ضبط الاقتصاد العالمي واحتواء صدمتي العرض والطلب لتحقيق استقرار معدلات التضخم العالمي، ظهرت سلالة جديدة من فيروس كورونا المعروفة باسم متحور "اوميكرون" في أواخر عام 2021 أدت إلى إعادة فرض حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

إدارة السياسة النقدية في مصر خلال عام 2021

يستهدف البنك المركزي بشكل أساسي تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، ودعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية؛ ويبلغ معدل التضخم المستهدف 7% (+/- 2%) في المتوسط، ولتحقيق ذلك تنعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي لتحديد معدلات الفائدة التي من شانها تحقيق الأهداف النقدية. وقد شهد عام 2021 انعقاد ثمان اجتماعات للجنة السياسة النقدية أقرت جميعها بالإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 8.25%، و9.25%، و8.75% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%. وباستعراض معدلات التضخم الفعلية خلال العام، يتبين إنها لم تتجاوز المعدل المستهدف والمعلن من البنك المركزي.

معدل التضخم العام في الحضر

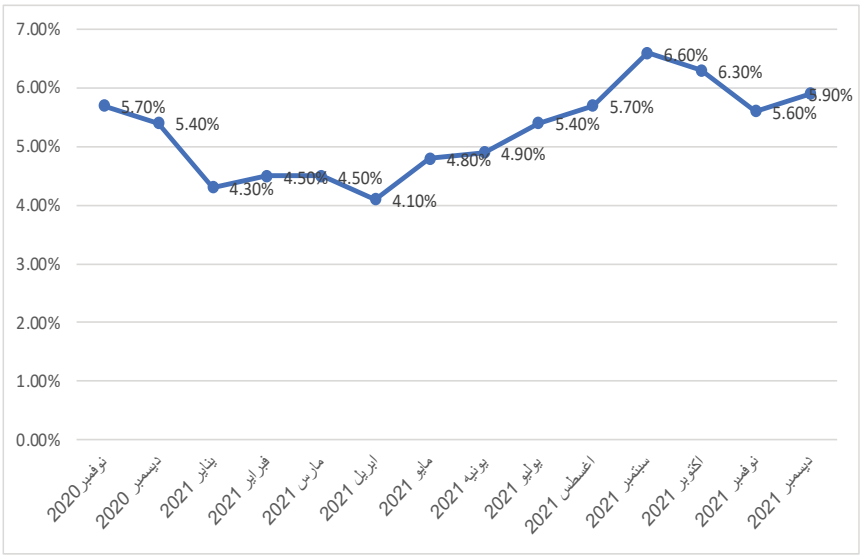

ويتبن من الشكل السابق اتجاه معدلات التضخم للانخفاض منذ أواخر عام 2020 وحتى أبريل 2021؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى بدء حالة التعافي الاقتصادي وعودة الحياة الاقتصادية لمسارها الطبيعي تدريجيا ودفع معدلات الناتج الاقتصادي في عدد من القطاعات، بالإضافة إلى اتخاذ الدولة عدد من الإجراءات لتجنب نقص السلع الأساسية في الأسواق. وبدءً من مايو 2021 اتخذ معدل التضخم اتجاهاً تصاعدياً على أثر تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات الطلب العالمي فاتجهت معدلات العرض للارتفاع وزاد الطلب على مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية. وقد أدى ضغط كل من معدلات العرض من جهة، ومعدلات الطلب من جهة أخرى إلى اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، فارتفعت الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية وعدد من السلع الأولية. وانعكست تلك التطورات على الأسعار المحلية في مصر، فارتفعت أسعار السلع الغذائية، إلا أن تراجع معدل التضخم للسلع غير الغذائية حد من ارتفاع معدل التضخم جزئيا.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

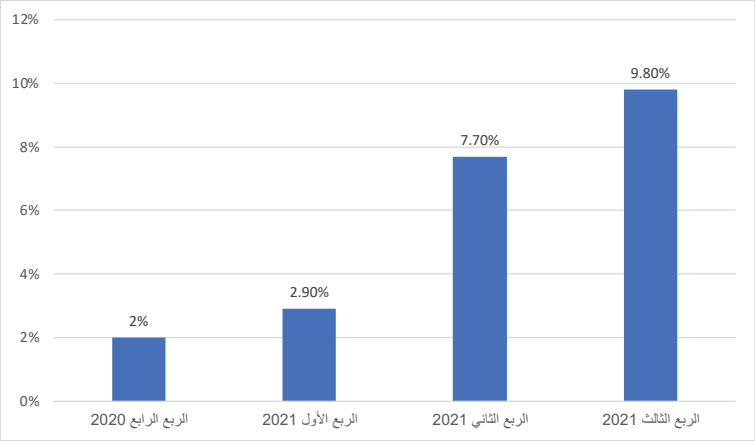

وفي ظل دور السياسة النقدية في دعم تعافي النشاط الاقتصادي، يلاحظ من الشكل السابق التأثير الايجابي لقرارات البنك المركزي على معدلات النمو الاقتصادي في مصر؛ إذ شهد عام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فبعد أن سجل 2% خلال الربع الأخير من عام 2020، ارتفع حتى 9.8% خلال الربع الثالث من عام 2021. وقد ساهم الاستهلاك المحلي بالدور الأكبر في دفع معدلات النمو الاقتصادي، مقابل مساهمه سالبة لمعدلات الاستثمار المحلي وصافي الصادرات. وقد جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي قادت عملية النمو الاقتصادي قطاعات التجارة، والتشييد والبناء والاتصالات وقطاع استخراجات الغاز الطبيعي في مقابل تراجع معدل نمو قطاعات السياحة والصناعات التحويلية غير البترولية حتى منتصف عام 2021 ثم اتجاها للارتفاع فيما بعد. وقد حفزت الأسعار العالمية المرتفعة دفع عمليات الإنتاج المحلية، وانعكست معدلات الناتج على استقرار معدلات البطالة والتي بلغت 7.3% في المتوسط.

معدل البطالة

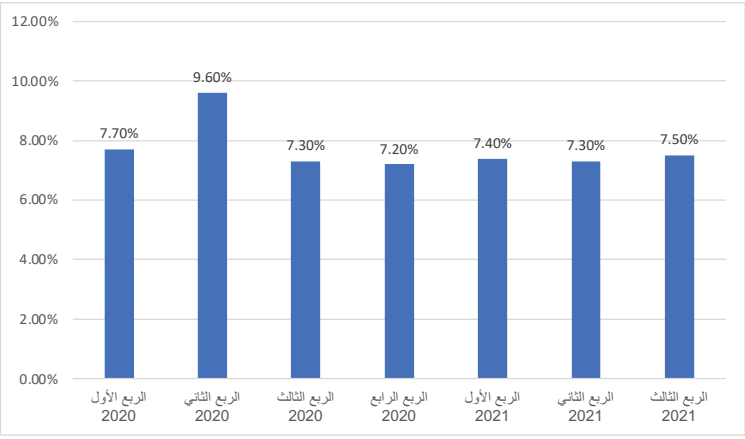

وبشكل عام فلم يتوقف دور البنك المركزي على تحديد أسعار الفائدة، بل اتخذ عدد من السياسات التي من شانها الحد من التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد المحلي؛ جاء من أبرزها تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد لتوفير السيولة ودعم الاستهلاك. كما تم تفعيل العديد من الإجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني، وتم إطلاق مبادرة السداد الالكتروني، ونشر 6500 ماكينة صرف آلي، كما تم العمل على اتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية. وقام البنك المركزي بإطلاق العديد من المبادرات لدعم القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة من بينها مبادرات دعم القطاع السياحي ومبادرة دعم القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات ومبادرة التمويل العقاري. وتم تعديل سعر العائد على تلك المبادرات اذ انخفض من 10% إلى 8%. بالإضافة إلى تبني مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الطبيعية (الأفراد) والاعتبارية (الشركات) لجميع

القطاعات. كما تم السماح بالمشاركة في اجتماعات مجلس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف حتى نهاية عام 2021، وتم إصدار تعليمات بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي. وتم مد فترة اعفاء البنوك من احتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكبر 50 عميل حتى نهاية ديسمبر 2021. وتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، فضلا عن تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات، وأخيرا تعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي.

الاتجاهات المستقبلية المتوقعة للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال 2022

يُتوقع استمرار احتواء البنك المركزي لمعدلات التضخم المستقبلية في مصر خلال عام 2022، وإن كان من المتوقع ارتفاعها نتيجة التأثر بأزمة سلاسل الامداد العالمية، والارتفاع المتوقع في الاسعار العالمية، وتزايد حالات الإصابة بمتحور اوميكرون، إلا إنها تظل في نطاق المعدل المستهدف والبالغ 7% (+/- 2%) في المتوسط. وتستهدف الحكومة المصرية استقرار معدلات التضخم عند 6%، والحفاظ على معدل البطالة عند 7.3% حتى نهاية العام المالي 2021/2022. أما عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فمن المتوقع ان يسجل 5.6% خلال عام 2021/2022، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يناير 2022.

وختاما، فيلاحظ أنه كان لمجمل سياسات البنك المركزي تأثير كبير على تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية من احتواء الضغوط التضخمية، واستقرار معدلات البطالة، ورفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى فقد انعكس استقرار أسعار الفائدة مع احتواء الضغوط التضخمية على الحفاظ على القيمة الحقيقية للمدخرات بالعملة المحلية الأمر الذي ساهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في ظل صدمات العرض والطلب التي واجهت الاقتصاد العالمي.

المحور الاجتماعي

- فجوة متصاعدة: حصاد الحماية الاجتماعية في العالم عام 2021
- خطوات نحو التمكين: حصاد المرأة المصرية في عام 2021

فجوة متصاعدة:

حصاد الحماية الاجتماعية في العالم عام 2021

*د. إسراء علي

أفرزت الجائحة فئات فقيرة متنوعة، منها على صعيد الجنس، فتعمقت ظاهرة تأنيث الفقر، وأخرى على صعيد القطاع الوظيفي، وبالأخص قطاع خدمات الصحة والتعليم. أثقل ذلك كاهل الدول لتوفير حماية اجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وقد رصد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في سبتمبر الماضي أن أكثر من 4 مليارات شخص ما زالوا يفتقرون إلى أي تدخلات للحماية الاجتماعية، حيث فشلت بعض الدول في توفير الحماية الاجتماعية المطلوبة لمواطنيها، سواء من خلال تسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية، أو توفير سبل لتأمين الدخل اليومي، أو حتى إتاحة برامج حماية مخصصة للفئات الأكثر احتياجًا ككبار السن، أو أصحاب العجز، أو الأطفال بلا مأوى، وغيرهم من الفئات الخاصة.

فجوة دولية

يحظى نحو 47% فقط من سكان العالم بالحصول على بعض مزايا الحماية الاجتماعية، بينما يظل نحو 53% دون أي حماية تذكر وفق إحصائيات التقرير العالمي للحماية الاجتماعية عام 2021-2020. وتتعمق الفجوة بشكل مطرد على أصعدة متباينة، فعلى الصعيد الإقليمي تتمتع معظم دول أوروبا وآسيا الوسطى بأعلى معدلات للحماية الاجتماعية، وهناك نحو 84% من سكان هذا الإقليم يحصلون على نوع واحد بحد أدنى من أنواع الحماية الاجتماعية. وتزيد الفجوة قليلاً في دول الأمريكتين، حيث تبلغ نسبة المتمتعين بالحماية الاجتماعية نحو 64.3%، وتتسع بشكل أكبر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث تسجلان نحو 44%، ولا تبتعد الدول العربية كثيرًا عن دول آسيا فنسبة الحماية الاجتماعية بلغت هذا العام نحو 40%، بينما تبلغ ذروتها بشكل أعمق في دول إفريقيا حيث تسجل الحماية الاجتماعية عالميًا أقل معدلاتها بنسبة 17.4% فقط.

معدلات الحماية الاجتماعية حسب الإقليم

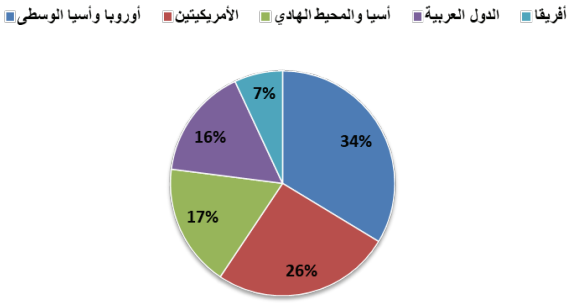

أما على الصعيد الفئوي، فإن فجوة الحماية الاجتماعية تتباين في بعض الفئات وتتفق في فئات أخرى، بيد أنها فئة كبار السن في جميع أقاليم العالم بشكل عام تحظى بأعلى معدلات الحماية الاجماعية، ويُعزى ذلك إلى ارتباط هذه الفئة بأنظمة المعاشات التي يكفلها قانون العمل بحسب كل دولة، وتبلغ نسبة حماية كبار السن إجمالاً 77.5%، وتسجل أعلى معدلاتها في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 96.7%، بينما تبلغ أدنى معدلاتها نحو 27% في إقليم إفريقيا. يتفاوت دعم ذوي الإعاقات بين إقليم وآخر، وتغطي مخصصات الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة شخصًا واحدًا فقط من كل ثلاثة أشخاص يعانون من إعاقة شديدة، حيث تبلغ نسبتهم 33.5% حول العالم، ولا توجد إحصائيات تفصيلية توضح حجم الإعاقات إقليميًا مقابل الدعم، لذا لا يمكن الاعتماد بشكل مطلق على النسب المدرجة بالتقرير. على صعيد متصل، تعاني النساء من فقد الحماية الاجتماعية وخاصة الأمهات، وهناك 55.1% من الأمهات اللواتي لديهن أطفال حديثو الولادة لا يحصلون على إعانة أمومة نقدية، كذلك يفتقر نحو 73.6% من أطفال العالم إلى تغطية اجتماعية فعالة.

معدلات الحماية الاجتماعية حسب الفئات

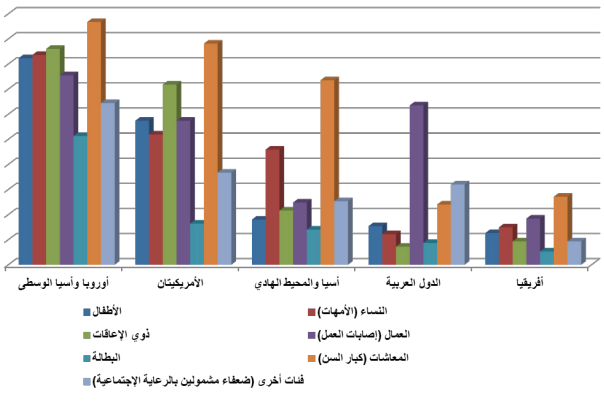

يمثل حجم تمويل برامج وأنظمة الحماية الاجتماعية جانبًا آخر للفجوة الدولية، فقد ارتفع الإنفاق لضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في جميع دول العالم بنسبة تخطت 30% منذ بداية الجائحة، وعلى الرغم من ارتفاع إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع على برامج الحماية الاجتماعية بنسبة بلغت 8% من إجمال الناتج المحلي؛ إلا أنها ستحتاج إلى ما يقرب من 750 مليار دولار أمريكي إضافية كل سنة للاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية، كما ستحتاج الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى 362.9 مليار دولار أمريكي سنويًا، وستحتاج الدول منخفضة الدخل إلى استثمار إضافي قدره 77.9 مليار دولار أمريكي سنويًا. لذا سيرتبط تصاعد فجوة الحماية الاجتماعية بحجم الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية حول العالم. وسيصبح هدف "عدم ترك أحد خلف الركب: Leave No One Behind" هدفًا يصعب تحقيقه كأحد أهداف التنمية المستدامة.

الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية باستثناء الرعاية الصحية
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

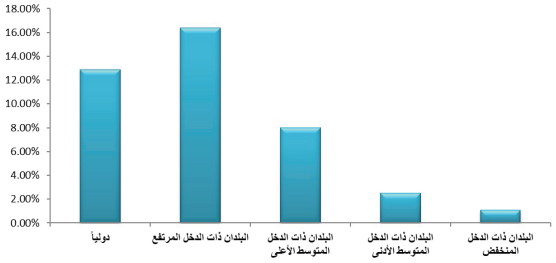

يعد عام 2021 عامًا منقطع النظير، فقد تطلب استجابات استثنائية للحماية الاجتماعية دولية وإقليمية ومحلية، ووفق ما جاء في وثيقة البنك الدولي الصادرة في مايو الماضي مثلت التحويلات النقدية الأداة الرئيسية من بين تدابير الحماية الاجتماعية بنسبة 42%، حيث تم تخطيط وتنفيذ نحو 734 تدبيرًا نقديًا في 186 دولة حول العالم في الفترة من ديسمبر 2020 وحتى مايو 2021، وهناك أكثر من 780 برنامج دعم نقدي على مستوى العالم، وارتفعت معدلات الدعم النقدي مقارنة بمستوياتها قبيل الجائحة بشكل عام في جميع أنحاء العالم، حيث بلغت نسبتها في مصر نحو 50% باجمالي 3 مليارات جنيه كتعويض نقدي لمرة واحدة قدره 500 جنيه مصري لمدة 3 أشهر للعمال غير الرسميين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة، علاوة على ضم 160 ألف أسرة جديدة خلال عام 2021 ضمن برنامج "تكافل وكرامة" التابع لوزارة التضامن الاجتماعي.

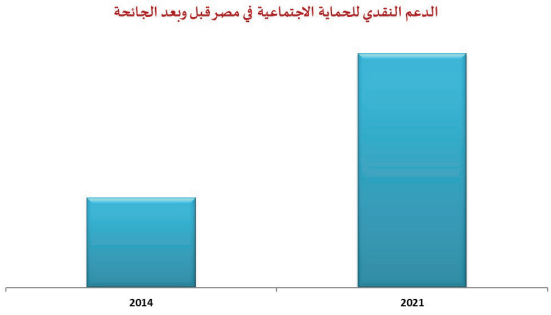

الريف أولوية

أولت الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا بشمول المناطق الريفية على وجه التحديد بالحماية الاجتماعية المناسبة، جاء ذلك في التقرير الصادر عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في مايو الماضي، فلا يزال الفقر ظاهرة ريفية في المقام الأول، وخاصة فقر الوصول إلى الخدمات الأساسية، وهناك نحو 56% من سكان المناطق الريفية حول العالم يفتقرون إلى الحصول على الخدمات الصحية وفق إحصائيات منظمة العمل الدولية عام 2017. هذا إلى جانب العديد من التحديات، وفي مقدمتها الاعتماد على الزراعة كمصدر للدخل، فالزراعة في حد ذاتها اقتصاد موسمي يعتمد على الطقس، مما يخلق بطالة موسمية ويعني برامج حماية متقطعة وغير مستدامة نتيجة صعوبة حصر وتحديد الفئات المستحقة للدعم الاجتماعي بشكل منصف.

وللتغلب على هذه العوائق أوصى التقرير بضرورة أن تقوم الحكومات بتعديل خطط الدعم والحماية الاجتماعية لقرى الريف بما يتضمن مرونة لشمول أنواع العمالة الشائعة في المناطق الريفية، ويضمن مراعاة موسمية وتقلب الدخل والأرباح بحيث يتم ربط برامج التأمين الاجتماعي بمواسم الحصاد، علاوة على أهمية تيسير الإجراءات الإدارية وتخفيض رسومها، وفي هذا الصدد تمثل مجمعات الخدمات الحكومية التي تم بناؤها ضمن برنامج "حياة كريمة" في مصر نموذجًا مثاليًا يجمع خدمات متعددة للحكومة في مواقع واحدة داخل الوحدات المحلية بالقرى. على صعيد متصل، تُساهم التكنولوجيا بشكل ملحوظ في تسهيل الحماية الاجتماعية في القرى، سواء في حصر الفئات المستحقة أو تسهيل الاستفادة من الدعم، لذا فإن سد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية أضحى أمرًا حتميًا وهامًا.

في السياق ذاته، يوضح تقرير منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وجهات نظر لنهج مشترك نحو توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل سكان الريف، من خلال فهم ومعالجة التحديات التي يواجهها سكان الريف دون الوصول إلى أنظمة وبرامج ومزايا الحماية الاجتماعية. هذه التحديات ينبغي تحليلها بالتفصيل من أجل تحديد الفرص المحتملة بما يعزز مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية للمناطق الريفية مرتبطة بأطر قانونية لضمان استدامتها ومتابعة تطورها، والتنبؤ بمستقبلها. علاوة على ضرورة النظر في آليات التمويل المختلفة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

مجمل القول، إن الحماية الاجتماعية حول العالم تواجه فجوة متصاعدة نتيجة لجملة من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، لذا فإنه من الأهمية بمكان البحث عن برامج دعم لا تعتمد على مفهوم المساعدات المباشرة الفورية فقط، بل تكون أكثر استدامة، وتهدف إلى حلول جذرية لمشكلات مثل: ضعف البنية التحتية والخدمات في القرى الريفية، أو البطالة، أو تضخم معدلات الزيادة السكانية. كما يجب أن يتم ربط هذه البرامج بأطر قانونية وتنظيم مؤسسي كما هو الحال في المشروع القومي المصري "حياة كريمة".

خطوات نحو التمكين:

حصاد المرأة المصرية في عام 2021

*آلاء برانية

لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المصرية وتوفير الحماية الاجتماعية أولوية قصوى على أجندة الدولة المصرية خلال عام 2021، خاصة في عالم بعد الجائحة والحرص على معالجة العديد من الأزمات التي خاضها المجتمع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما مع الفئات الضعيفة ومنها النساء. وقد لعبت جميع المؤسسات الحكومية الدور المنوط بها لتحقيق غايات الدولة في تلك القضية. وفيما يلي نستعرض أهم الإنجازات التي حققتها الدولة لتحقيق التمكين والحماية للمرأة المصرية.

أولاً- محور القوانين والتشريعات

وجهت الدولة المصرية لتعزيز مبدأ المشاركة والمساواة بين الجنسين وحفظ حقوق المرأة وتمكينها في شتى المجالات، يأتي ذلك تحت مظلة تشريعية سنّها مجلس النواب المصري، كان أهمها:

تغليظ عقوبة ختان الإناث 2021:

في عام 2021، اعتبر المشرع المصري مصطلح "مبرر طبي" الوارد في القانون رقم 78 لعام 2016، فيما يخص ختان الإناث، بمثابة ثغرة استغلها بعض الأطباء لممارسة تلك الجريمة، لذلك تم تعديل القانون ليصبح "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من أجرى ختانًا لأنثى بإزالة جزء من أعضائها التناسلية، أو سوّى، أو عدل، أو شوه، أو ألحق إصابات بتلك الأعضاء، فإذا نشأ عن ذلك الفعل عاهة مستديمة، تكون العقوبة السجن المشدد، لمدة لا تقل عن 7 سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت، فتكون العقوبة السجن المشدد، لمدة لا تقل عن 10 سنوات. على أن تكون العقوبة السجن

المشدد إذا كان من أجرى الختان طبيبًا أو مزاولاً لمهنة التمريض، فإذا نشأ عن جريمته عاهة مستديمة تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن 10 سنوات، أما إذا أفضى الفعل إلى الموت تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن 15 سنة، ولا تزيد على 20 سنة".

ووفقًا للتعديل، تقضي المحكمة، فضلاً عن العقوبات المتقدم ذكرها، بحرمان مرتكب الختان من وظيفته مدة لا تزيد على 5 سنوات إذا ارتكبت الجريمة بسبب أو بمناسبة تأدية وظيفته، وحرمان مرتكبها من ممارسة المهنة لمدة مماثلة، وغلق المنشأة الخاصة التي أجرى فيها الختان، وإذا كانت مرخصة تكون مدة الغلق مساوية لمدة المنع من ممارسة المهنة.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي تحملها التعديلات الأخيرة إلا أن هناك تخوفًا من أن يكون تغليظ العقوبة "خاصة لأهل الضحية" حائلاً دون الإبلاغ عن ارتكاب هذه الجريمة، خاصة في حالات الوفاة التي تنجم عن الختان؛ خوفًا من توقيع العقوبة المغلظة التي قد يراها البعض غير ملائمة لقدر الجرم المرتكب، مما يترتب عليه تواطؤ جميع الأطراف في التستر على الجريمة وإفلات الجاني، فيما لا يتم رصد الحجم الحقيقي لتلك الممارسة، ودراستها بطريقة سليمة.

تغليظ عقوبة التحرش:

جاء القانون رقم 141 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937، والخاصة بتشديد العقوبات على التحرش الجنسي.

وشمل التعديل بالمادة 306 مكرر "ب"، بأن جريمة التحرش أصبحت جناية عقوبتها السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، وشملت التعديلات:

1 - معاقبة الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز أربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام، أو خاص، أو مطروق بإتيان أمور، أو إيحاءات، أو تلميحات جنسية، أو إباحية.

2 - جرّم القانون استخدام وسائل الاتصالات السلكية، أو اللا سلكية، أو الإلكترونية، أو أية وسيلة تقنية أخرى كأداة للتحرش الجنسي.

3 - تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه، وفي حالة العود تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.

4 - يُعد تحرشًا جنسيًا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة 306 مكررًا (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات.

5 - إذا كان الجاني له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه، أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر، أو كان أحدهما على الأقل يحمل سلاحًا، تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

ثانيًا- تمكين المرأة المصرية

جرى تمكين المرأة المصرية في عام 2021، على جميع الأصعدة، سواء من خلال الاستراتيجيات الوطنية أو القرارات الوزارية والإدارية، كما تبوأت المرأة المصرية مناصب قيادية لم تشغلها من قبل خاصة المناصب القضائية.

المرأة في الاستراتيجيات الوطنية

ارتبط المحور الثالث في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الصادرة في عام 2021، بتعزيز حقوق المرأة، والتأكيد على حقها الدستوري في ترسيخ المساواة والعدل وعدم التمييز وتكافؤ الفرص. كما استعرض المحور نقاط الضعف والقوة والتحديات ذات الصلة بتمكين المرأة المصرية.

المرأة في القضاء

لطالما كانت المناصب القضائية في مصر من الأبواب المغلقة أمام النساء، وذلك رغم نص الدستور

الصريح بتمكين المرأة من التعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز، وهو ما واجهته القيادة السياسية بكل حزم، وتُوِّج بحدث هو الأول في التاريخ بأداء 98 قاضية بمجلس الدولة حلف اليمين الدستورية للعمل بمجلس الدولة، وذلك بعد 72 عامًا على إنشاء المجلس دون تعيين امرأة واحدة.

وقد بادر مجلس الدولة بإصدار الإعلان رقم (2) لسنة 2021، والذي يحمل في طياته خطة تنفذ لأول مرة في التاريخ القضائي لمجلس الدولة ويتضمن تنفيذ التوجيه الرئاسي بالموافقة على تعيين عدد من عضوات النيابة الإدارية، وعضوات هيئة قضايا الدولة، بطريق النقل لمجلس الدولة، لشغل وظيفة "مندوب" أو وظيفة "نائب" بالمجلس.

قرارات وزارية وإدارية هامة

قرارات عمل جديدة لوزير القوى العاملة:

جاء قرارا وزير القوى العاملة رقم 43 لسنة 2021 ورقم 44 لسنة 2021، ليؤكدا أن حق العمل مكفول للمرأة في المهن والأعمال والأوقات المختلفة، مع كفالة الحق في الرعاية والحماية ومنع تشغيل النساء في وظائف قد تعرض حياتهن للخطر أثناء فترتي الحمل والولادة، بجانب تنظيم عمل النساء في المنشآت الصناعية والخدمات المرتبطة بالعمل ليلاً مثل الانتقال الأمن.

قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مركز الشباك الواحد لحماية ضحايا العنف من النساء:

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا عام 2021، ينص على إنشاء وحدة تُسمى "الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف" تتبع مجلس الوزراء، ويكون مقرها الرئيسي في نطاق القاهرة الكبرى، ويجوز إنشاء فروع لها في مختلف المحافظات بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح المشرف العام.

ونصّ القرار على أن هدف الوحدة هو تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة، وذلك عن طريق ممثلي الوزارات والجهات المعنية بالوحدة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لفحصها والتصرف فيها، وفقًا للقواعد القانونية المقررة، حتى يتمكن الضحايا من تقديم شكاواهن وبلاغاتهن ومتابعتها عن طريق مكان واحد تيسيرًا للإجراءات، وبما يضمن حماية حقوقهن والحفاظ عليها.

بالإضافة إلى التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتوفير إقامة مناسبة مؤقتة للضحايا أثناء إجراءات التحقيق، في الأحوال المقررة قانونًا، والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية لتوفير المعونة وكافة الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية اللازمة للضحايا.

قرار وزير النقل 237 لسنة 2021 بإصدار المدونة القومية لقواعد سلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل:

جاء قرار وزارة النقل الخاص بإصدار مدونة السلوك القومية لقواعد السلوك للمستخدمين والمشغلين والعاملين في وسائل النقل العامة. وقد حرصت المدونة على مناهضة كافة أشكال التحرش والعنف والمضايقات في مرافق ووسائل النقل.

الكتاب الدوري لهيئة الرقابة المالية لعام 2021:

حثّ الكتاب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبني الالتزام ببنود الميثاق الاخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات في بيئة العمل.

ثالثًا- حماية المرأة المصرية:

أطلقت العديد من المبادرات الرئاسية بهدف حماية المرأة المصرية ودعم الصحة الإنجابية لها وكان أبرز تلك المبادرات:

- **مبادرة 100 مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية: أطلقت في عام 2019**، واستهدفت المبادرة فحص 30 مليون امرأة مصرية لمن هن فوق 18 عامًا، بهدف الكشف المبكر عن أورام الثدي، وغيرها من الأمراض غير السارية، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة، ونفذت المبادرة على ثلاث مراحل، وقد بلغ عدد المستفيدات من المبادرة حوالي 13 مليون امرأة حتى عام 2021.

- **مبادرة العناية بصحة الأم والجنين:** انطلقت في مارس عام 2020، وتمكّنت المبادرة من فحص مليون و100 ألف سيدة حتى الآن، وتستهدف المبادرة الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس (بي) وفيروس نقص المناعة البشري ومرض الزهري للسيدات الحوامل، بالإضافة إلى خفض وفيات الأمهات الناجمة عن تلك الأمراض، كما تشمل أيضًا متابعة حالة الأم والمولود لمدة 42 يومًا بعد انتهاء الحمل لاكتشاف عوامل الخطورة على الأم أو المولود كافة، واتخاذ الإجراءات المناسبة، إضافةً إلى صرف المغذيات الدقيقة اللازمة في فترة النفاس.

- **مبادرة الكشف للراغبات في الإنجاب:** وجه الرئيس بتنفيذها في أغسطس 2021، وتستهدف المبادرة الكشف والتوعية للراغبات في الإنجاب عن الأمراض الخطيرة التي قد يصاب بها الأطفال، وينجم عنها أجيال غير أصحاء في المستقبل.

وختامًا، تتخذ الدولة المصرية خطوات جادة وثابتة فيما يخص ملف المرأة المصرية، سواء على صعيد مجالات التمكين أو الحماية، وذلك تحت مظلة تشريعية راسخة؛ إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الخاصة بتمكين المرأة حتى يصبحن قادرات على كسب الثقة بأنفسهن أولاً، وكسب ثقة المجتمع ثانيًا.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo